

مخالفات الأنباري للكوفيين
في كتابه منشور الفوائد (جمعاً ودراسة)

إعداد

د / هبة محمد إبراهيم

مدرس اللغويات
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
لبنات بالزقازيق

مقدمة:

الحمدُ لله صاحبِ الفضلِ والنعم، عظيمُ الجودِ والمنن، سبحانه فضلنا على سائر الأمم، فأُنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً؛ أنزله بلسان عربي مبين. والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، خاتم النبيين وإمام المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وبعد،،،
فمما لا شك فيه أن رفعة اللغة من رفعة أبنائها، كما أن الحفاظ عليها وتقوية بنيتها هي الشغل الشاغل لكل الأمم على اختلاف أنواعها؛ فاللغة هي وعاء الحضارات وأساس الثقافات.

ومن هنا فإن الحفاظ على العربية أمانة في أعناق أبنائها؛ لا يشغلهم عنها شاغل مهما بلغ، فأهميتها أكبر من أن تُحصى، فهي لغة القرآن، ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (٢/ يوسف)، ولا سبيل للحفاظ على العربية إلا بالعناية بها، وفهم أسرارها، والوقوف على قواعدها، ولن يكون ذلك إلا من حاملي شرف الانتماء إليها وهم أبنائها، وكذا ممن نور الله قلوبهم وعقولهم بالإسلام من أبناء الأمم الأخرى من غير العرب.

ولا يخفى على كل باحث في مجال علم النحو ما لأبي البركات الأنباري من أثر جلي في مجاله؛ لما تميز به من ثقافة وسعة إدراك، ووضوح منهج، وحرص على إثبات مواقف مشاهير النحاة من المسائل النحوية، فجاءت مؤلفاته النحوية متضمنة لآراء وأفكار تمثل مختلف الاتجاهات والمدارس النحوية التي سادت عصره.

ومن الآثار التي خلفها الأنباري، كتاب (منشور الفوائد) وهو موضوع البحث الحالي، ويُعد هذا الكتاب من الآثار النادرة لأبي البركات الأنباري، فقد احتل مكانة مرموقة في العربية، شهد له بها من عاصره ومن جاء بعده من العلماء.

وتناول الأنباري في هذا المؤلف العديد من المسائل والفوائد المنثورة، تطرق فيها لمجالات متعددة كقواعد الكتابة، والإملاء، والصرف؛ وقد جاء معظمها مرتبطاً بالنحو في إطار تصنيفي رصد فيها مسائلً خلافية لم يذكرها في مؤلفيه السابقين لهذا الكتاب، وهما (أسرار العربية والإنصاف)، وفي هذا دليل على أنه قد ألف هذا الكتاب في آخر حياته. وكان منهج الأنباري في تناول تلك المسائل المنثورة؛ أنه أحياناً يُورد المخالف، وأحياناً يُورد الفريقين المجيز والمانع، وأحياناً لا ينص على موضع الخلاف؛ ولكنه يذكر رأيه مؤيداً للبصريين دون النص على رأيهم في المسألة.

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع للبحث أمور منها:

- أن هذا الكتاب يُعد من الآثار النادرة للأنباري، فلم يطلّع عليه إلا القليل من الدارسين.
- أن الأنباري ضمنه كثيراً من المسائل الخلافية التي لم يتناولها سلفاً في مؤلفاته التي خصصت لدراسة هذه المسائل كـ (أسرار العربية والإنصاف).

- أن الأنباري كان منصفاً في حكمه، دقيقاً في نقله عن الفريقين؛ مع العلم أنه كان ينتمي للمدرسة البصرية إلا أنه كان يدقق وينقب عن آراء الكوفيين حسب ما تقتضيه الأمانة العلمية.

وقد حرصت في هذا البحث على أن أتناول مخالفات الأنباري واعتراضاته آراء الكوفيين ومن تابعهم. وذلك في العديد من المسائل الخلافية، والتي شملت معظم أبواب النحو تقريباً.

منهج البحث:

وقد كان منهجي في السير في هذا البحث هو المنهج التحليلي الاستقرائي في دراسة مسائله، وتوضيح ذلك كالتالي:

- أن أضع عنواناً للمسألة، ثم أعرض لها بتقديم يفهم منه ما تدور حوله.
- تقديم تمهيد لاختلافات النحويين، وتفصيل القول فيها، وفيما أورده كل فريق من حجج، لتيسير الأمر وبسطه وتوضيحه، ثم أذكر موقف الأنباري من المسألة وأعقبه بما أرجحه، معتمداً في ذلك على الأدلة والبراهين التي تؤيد اختياري ووجهة نظري.
- عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وتوثيق القراءات القرآنية من مصادرها.
- توثيق الآيات من مصادرها الأصلية، ونسبتها إلى أصحابها، وبيان بحورها.
- الاجتهاد في رد الآراء لمصنفات أصحابها، وإلا فتوثيقها من أمهات كتب النحو المعتمدة.
- الالتزام في عرض وتبويب مسائل البحث بترتيب ألفية ابن مالك

وقد جاء البحث في مبحثين؛ تناول الأول منهما، التعريف بالأنباري (نسبه، حياته، آثاره، أسلوبه، منهجه، مؤلفاته، وفاته). وتناول الثاني المسائل المنثورة التي خالف فيها الأنباري الكوفيين في هذا المؤلف (منثور الفوائد). وفيما يلي استعراض لهذين المبحثين.

المبحث الأول

(الأنباري، نسبه، حياته، وفاته)

قبل البدء في مسائل البحث لا بد أن نشير لشخصية صاحب (منشور الفوائد)، فهو العالم الذي طبقت شهرته الآفاق، وقد درس حياته كثير من الباحثين، ومع أنه غني عن التعريف، إلا أنني أريد أن أشرف بالترجمة له؛ لما لشخصيته من فضل يحول دون إغفال الترجمة لها بحال من الأحوال، وعليه فقد ترجمت له بإيجاز إذ يكفي من القلادة ما أحاط العنق.

أبو البركات الأنباري:

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، المكنى بأبي البركات، الملقب بالكمال أو كمال الدين، وينسب للأنبار أو إلى بغداد فيقال أبو البركات الأنباري أو البغدادي (١) ولد سنة ٥١٣ هـ / ١١٩٠ م، وقيل: إن ولادته كانت في شهر ربيع الآخر.

واختلفوا في مكان ولادته ف قيل في الأنبار، وقيل في بغداد، فالقنطي ذكر أن الأنباري "سكن بغداد من صباه إلى أن توفي (٢)، وابن قاضي شهبة أورد أنه نزل بغداد وأنه قدم بغداد في صباه (٣)، وقيل أنه "ولد في بغداد، والسيوطي ذكر أنه "سمع ببغداد عن عبد الوهاب الأنماطي (٤) وهذا الاختلاف شيء طبيعي في حياة البشر خصوصاً الأعلام؛ فوفاة العالم أشهر من ولادته فهو عند الولادة مجهول مغمور لكنه عند وفاته معروف مشهور.

كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو، وسكن بغداد حتى مات، وتفقه على مذهب الشافعي بالمدرسة النظامية، وقرأ اللغة على أبي منصور بن الجواليقي، وصحب الشريف أبا السعادات هبة الله بن الشجري وأخذ عنه وانتفع بصحبته، وتبحر في علم الأدب.

والأنباري؛ نسبة إلى الأنبار، بلدة قديمة على الفرات، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ، وسميت الأنبار لأن كسرى كان يتخذ فيها أنابيب الطعام، وكان الأنباري مباركاً ما قرأ عليه أحد إلا وتميز. وانقطع في آخر عمره للعلم والعبادة حتى مات على سيرة حميدة.

شخصيته وأخلاقه:

تمتع الأنباري بشخصية محبوبة جمعت كل الخصال الحميدة من رقة ولطف وحزم وجد وبراعة في الحوار، متأثراً بأستاذه ابن الشجري الذي يقول فيه: " إنه كان وقوراً في مجلسه ذا سمت حسن، لا يكاد يتكلم في مجلسه بكلمة إلا وتتضمن أدب النفس أو أدب درس". (٥)

(١) ينظر هدية العافين ص ٥١٩.

(٢) إنباه الرواة على أنباء النحاة ١٦٥/٢.

(٣) طبقات النحاة واللغويين ص ٣٦٢.

(٤) ينظر بغية الوعاة ٨٦/٢.

(٥) المرجع السابق.

آثاره:

عندما نتحدث عن آثار الأنباري، لا بد من الوقوف لحظات مع أخلص أصدقائه (الكتاب)، فقد كان مصاحباً له في عزلته، وأنيسه في وحدته، وعزاه في حزنه، لقد قضى معه أجمل فترات عمره طالباً وأستاذاً، دارساً ومؤلفاً، لم يتركه إلا بعد لقاء وجه ربه، وفي هذه الفترة جادت قريحته بعدد كبير من المؤلفات، نالت استحسان أهل العلم جميعاً، فأتوا على مجهوداته ومصنفاته لما اشتملت عليه من مميزات.

فهذا ابن الأثير يقول: "وله تصنيفات حسنة في النحو" (١)، وشهد له ابن خلكان حيث قال: "وكتبه كلها نافعة" (٢)، وعبر القرطبي عنه "واشتهرت تصانيفه وظهرت مؤلفاته" (٣) ومن مميزات الأنباري في مصنفاته، أنه التزم المنهجية والتخصص، فكل كتاب اتصف بموضوع خاص، وقلما يطفر من مسألة إلى أخرى، كما كان يفعل القدامى كالمبرد في كامله، والجاحظ في بيانه وتمتاز هذه المصنفات بالوضوح وسلامة العبارة وجمال العرض والتصنيف.

مؤلفاته:

أما مؤلفاته فهي على ثلاثة أنواع:

أولاً: آثاره المفقودة: وعددها ثمانية وستون، ذكر السيوطي في بغية الوعاة خمسين مؤلفاً منها، أما ابن قاضي شهبه فقد ذكر ستة منها في الطبقات، وحاجي خليفة ذكر ستة منها في كشف الظنون. (٤) وصاحب هدية العارفين ذكر ثلاثة منها، وثلاثة أخرى، اثنان منها في البيان وواحد في نزهة الألباء.

ثانياً: آثاره المخطوطة: وعددها ثمانية كتب، ذكرها السيوطي في بغية الوعاة.

ثالثاً: آثاره المطبوعة: وتشمل على:

(أ) الآثار اللغوية: وعددها خمسة كتب وهي:

- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث. وهو مليء بالشواهد الشعرية والآيات القرآنية.
 - حلية العقود في المقصور والممدود.
 - الموجز في علم القوافي.
 - زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والطاء.
- (ب) كتب التراجم:

وتعنى بأخبار الأدباء والنحاة وآثارهم وتنحصر في كتاب واحد (نزهة الألباء) وله صلة بالنحو وتاريخه، طبع عدة طبعات، وهدفه خدمة طلبة العلم والنحو، وفعلاً أغنى طلابه عن كثير من المراجع والموسوعات الأدبية.

(٢) ينظر وفيات الأعيان ٣/١٣٩.

(٤) ينظر كشف الظنون ص ١١٨.

(١) ينظر الكامل في التاريخ ١/٤٧٧.

(٣) ينظر إنباة الرواه ٢/١٧٠.

(ج) الآثار النحوية:

- أسرار العربية، حققه بهجت البيطار، طبع عدة طبعات، ويدور حول العلة النحوية، فهو لا يترك حكماً من الأحكام دون تعليل، بل جعل لكل حكم علة، كما وضع لكل طريقة سؤال وجواب، وأنه يذكر الحكم مقروناً بأسبابه والظاهرة مشفوعة بعلتها، وأنه يتسم بكثرة الفوائد.

- الأعراب في جدل الأعراب، حققه سعيد الأفغاني وطبع عدة طبعات، ويدور حول الجدل الإعرابي، ويتميز الكتاب بالنزعة الفقهية والجدل العقلي، وأنه يعالج الموضوعات النحوية بقدر ما يعالج الأشكال التي توضع فيها هذه الموضوعات في الجدل الإعرابي.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين والكوفيين، طبع بعناية محيي الدين عبد الحميد، ويدور حول العلاقة بين النحو والفقه، وهو أكثر إحاطة بمسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين من المؤلفات الأخرى، كما أنه جعل النحو علماً عقلياً كالفلسفة والمنطق، ذا أسلوب فريد من نوعه، والكتاب يدل على سعة ثقافة مؤلفه وخاصة عند الاحتجاج والمجادلة العقلية.

- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد، فيه إيضاح مجمل آراء صاحبنا النظرية في مختلف علوم اللغة وأطراف من علوم القرآن.

- لمع الأدلة في وجوه النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، طبع عدة طبعات، ويدور حول رغبته في مواصلة الابتكار والإبداع، وتلبية مطالب أهل الفضل بالكتابة في أصول النحو.

منهم الأنباري وآراؤه النحوية:

مما لا شك فيه أن لكل نحوي منهجا خاصا به يعكس شخصيته وهذا ما فعله الأنباري في مؤلفاته، فمؤلفاته تعبير صادق عن شخصيته وثقافته وأسلوبه، والنحوي لا يكون نحويًا إلا إذا كانت له آراؤه الخاصة ومواقفه المتميزة، فأبو البركات الأنباري من القلائل الذين جددوا في تكوين البنية الأساسية للأنموذج العلمي، فصار من رواد الفكر على مدى التاريخ النحوي.

فنجده التزم المنهج الفلسفي والمنطقي الفقهي في الترتيب والتقسيم، فقد أراد أن يخضع علوم العربية لعلوم الفقه في الترتيب والتنسيق، ولمعرفة مذهبه النحوي لابد لنا من الوقوف عند شخصيته لمعرفة خصائصها وسماته؛ وهذا يتأتى من إلقاء الضوء على بعض القضايا النحوية التي تعبر أساسا عن هذا الاتجاه باعتبار أن للشخصية دورا مؤثرا وكبيرا عند التأليف.

وفاته:

بعد عمر حافل بالنتاج العلمي والفكري، لقي أبو البركات الأنباري وجه ربه عز وجل راضياً لما قدمه من خدمة جليلة للعلم وطلابه، فكانت وفاته ليلة الجمعة تاسع شعبان من سنة ٥٧٧هـ / ١١٨١م بمدينة بغداد (١) عن أربع وستين سنة، ودُفن يوم الجمعة بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي. (٢)

(٢) ينظر إنباه الرواه ١٧١/٢.

(١) ينظر طبقات الشافعية ٦٧/١.

المبحث الثاني

(المسائل الخلافية)

الخلاف في عمل ليس عاطفة (1)

هذه المسألة من المسائل التي تتضمن خلافين: أحدهما قائم على الآخر، فالخلاف حول العطف بليس متصل بخلاف آخر يدور حول كونها حرفاً أم فعلاً، ولكي يثبت القول بصحة عمل (ليس) العطف من عدمه لا بد أولاً من التعرض للخلاف حول كونها حرفاً من عدمه.

فنواسخ المبتدأ والخبر متعددة العمل، وهي على اختلاف عملها تتنوع حقيقتها، فمنها ما هو حرف باتفاق ك (إن) وأخواتها، ومنها ما هو فعل باتفاق ك (ظن) وأخواتها (٢)، ومنها ما اختلف في حقيقته ك (ليس)، فقد اختلف النحويون في حقيقة ليس على قولين:

القول الأول: لجمهور النحويين (٣)، فقد ذهبوا إلى أن ليس فعل غير متصرف، فقال سيبويه عنها " هذا باب الفعل الذي يتعدى فيه اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد... " (٤) وذكر منها ليس.

وقد استدل أصحاب هذا القول على مذهبهم بعدة أدلة منها:

الأول: اتصال ضمائر الرفع بها، فيقال: لست، ولستم، وليسوا، ولو كانت بمنزلة (ما) لم يتصل بها هذه المضمرات (٥)؛ لأن الحرف لا يتصل به إلا ضمير الخفض والنصب، نحو: بك وإنه. (٦)

الثاني: فتح آخره، كما في الأفعال الماضية (٧)

الثالث: أنها تتحمل الضمير كما أن الفعل يتحمل الضمير، فتقول: زيدٌ ليس قائماً، فيستكن في (ليس) ضمير عن زيد، ولا يكون مثل ذلك في (ما).

الرابع: اتصال تاء التانيث بها وصلماً ووقفاً، نحو: ليست هند قائمة، واتصال تاء التانيث بالكلمة من أقوى الدلائل على فعليتها. (٨)

وقد اعترض هذا الوجه بأن (ليس) لو كانت فعلاً لكان ينبغي أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء، فيقال في (لست): (ليست)، ألا ترى، أنك تقول في (صيد البعير): (صيدُ البعير)، فلو أدخلت عليه التاء لقال: (صيِدُ) فُرد إلى الأصل وهو الكسر، فلما لم يُرد إلى الأصل وهو الكسر، دل على أن الغالب عليه الحرفية لا الفعلية. (٩)

(١) يُنظر في هذه المسألة الصحابي ص ٢٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٥، والتبيين ص ٣٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٩، وشرح الكافية للرضي ٤/١٩٨، وهمع الهوامع ١/٤٢٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٧٢.

(٣) المقتضب ٤/٧٦، والأصول لابن السراج ١/٨٢.

(٤) الكتاب لسيبويه ١/٥٤.

(٥) شرح اللمع لابن برهان ١/٥٣.

(٦) شرح اللمع لابن يعيش ٧/١١١.

(٧) شرح اللمع لابن يعيش ٧/١١١.

(٨) شروح شذور الذهب ص ٤٤.

ويمكن الرد على هذا الاعتراض بأن (ليس) فعل غير متصرف، فلا تُعامل معاملة غيرها من الأفعال عند اتصالها بضمير الرفع، من لزوم رد المحذوف إليها.

القول الثاني: القول بحرفية (ليس). (١)

فقد ذهب بعض النحويين إلى القول بأن (ليس) حرف بمنزلة (ما) النافية، وكلاهما للنفي.

* فذهب الكوفيون وأبو علي الفارسي (٢) وتبعهم في القول ابن أبي الربيع (٣) إلى أن (ليس) حرف يفيد النفي مثل (ما) النافية، وليس فعلاً.

فقد ذكر الفارسي أن (ليس) على مثال الفعل الماضي، إنما هو شبه لفظي لا حقيقة تحته، وأن النحويين ذكروه مع الفعل، وإن لم يكن فعلاً، كما ذكروا (إما) مع حروف العطف وإن لم يكن حرف عطف. (٤)

وقد ذكر الأنباري ما حكاه سيبويه عن بعض النحويين في القول بجعل (ليس) بمنزلة (ما)، فقال: "وقد حكى سيبويه في كتابه أن بعضهم يجعل (ليس) بمنزلة (ما) في اللغة التي لا يعملون فيها (ما). فلا يعملون (ليس) في شيء، وتكون كحرف من حروف النفي، فيقولون: ليس زيد منطلق" (٥) واستدلوا على حرفية (ليس) بأدلة منها:

الأول: جمود لفظها، فوردت بلفظ واحد، وهو المضي، ولا يُسمع منها لفظ المستقبل، ولا اسم الفاعل، ولا اسم المفعول. (٦)

الثاني: أنها ليست على وزن شيء من الأفعال، فلا يصح أن تكون على (فعل)؛ لأنه ليس من الأفعال ما عينه ياء مضمومة، وأما الفتح والكسر، فكان يجب أن تنقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما أن الفتح لا يجوز تخفيفه بالإسكان. (٧) وقد رُدَّ هذا القول بأن، أصله (ليس) على وزن (علم وصيد)، ولكنه لما لم يتصرف ألزم عينه الإسكان، ليدل على جموده. (٨)

الثالث: استدل على حرفية (ليس) بأنها تشبه (ما) في نفي الحال، كما أنها تشبهها في أن كلاً منهما يهمل إذا دخلت إلا في خبرها، حكى عن العرب: ليس لطيب إلا المسك، فرغ الطيب والمسك جميعاً. (٩) ورُدَّ هذا القول أيضاً، بأن كلاً من (ما) و(ليس) قد نفي به المستقبل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُرْجَرِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (١٠)، وقوله تعالى: ﴿الْأَيَّامَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (١١)

(١) يُنظر المسائل الحليبات ص ٢١٩، البصريات ٢/٨٣٣، والأصول ١/٨٢، والجني الداني ص ٤٩٤.

(٢) يُنظر الحليبات ص ٢١٩، والبصريات ٢/٨٣٣. (٣) يُنظر البسيط في شرح الجمل ١/١٦٣.

(٤) يُنظر كتاب الشعر للفارسي ١/٧. (٥) يُنظر الإنصاف ١/١٦١، ١٦٢.

(٦) يُنظر التبيين ص ٣١١.

(٧) يُنظر الإنصاف ١/٩٧، الجني الداني ص ٤٣٤.

(٨) يُنظر شرح اللمع للأصفهاني ١/٣٣٥. (٩) يُنظر الإنصاف ١/١٦١، الباب ١/١٦٥.

(١٠) من الآية (٩٦) من سورة البقرة. (١١) من الآية (٨) من سورة هود.

وأيضاً إهمال (ليس) حملاً على (ما) في نحو قولهم: (ليس الطيب إلا المسك)، ورد عن بني تميم فقط، ولم يرد عن الحجازيين إهمال (ليس) مطلقاً. (١)
وقد قال سيبويه في سياق حديثه عن حمل (ليس) على (ما) في إهمالها وعدم عملها النصب: "وهذا قليل لا يكاد يُعرف". (٢)
الرابع: ما استدلوها به على حرفية (ليس)، أنها لا توصل بـ (ما) كالأفعال حتى تكون معها بتقدير المصدر، فلا يستقيم نحو: ما أحسن ما ليس زيد ذاكراً. (٣)
الخامس: استدلوها أيضاً على أن حرفية (ليس)، أنه قد جاء بدون نون الوقاية، في الشعر، واستشهدوا بقول الشاعر:

عددت قومي عديداً الطيس * إذ ذهب القوم الكرام لنيسي. (٤)
فحذفت النون من الحرف في الضرورة، ولم يُعلم حذفها من فعل في الاختيار. (٥)
فما استدل به هؤلاء النحويين من أدلة على حرفية (ليس) إن لم تكن كافية في الدلالة على أنها حرف، فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف. (٦)
وبناءً على ما سبق فإنه يمكن القول بأن (ليس) من الألفاظ المشتركة بين الحرفية والفعلية، وذلك بناءً على قوة أدلة الجمهور ومن تبعهم، في القول بفعاليتها، وكثرة أدلة الكوفيين في القول بحرفيتها، مع أن هذه الأدلة يدخلها بعض الموانع اللفظية كاتصال ضمائر الرفع، وتاء التانيث، وغيرها مما استدل به القائلون بفعاليتها، وتبعهم الأنباري في ذلك، إلا أنه إن وُجد في الكلام ما يُرجح فعاليتها استعملت فعلاً، وإن وُجد في الكلام ما يُرجح حرفيتها استعملت حرفاً.
وبعد استعراض آراء النحويين، وإثبات اختلافهم في حقيقة (ليس) من حيث فعاليتها وحرفيتها، يمكن القول بأن بعض النحويين ممن أثبت حرفية (ليس)، استعملها حرف عطف كسائر حروف العطف الأخرى.

فذهب الكوفيون (٧)، والبغداديون (٨) إلى أن (ليس) حرف عطف، واستدلوا على ذلك بالقياس، وبما ورد من السماع.

أما القياس، فقد استدلوها على حرفيتها بحملها على (لا) في العطف، وقد أورد الفارسي ذلك نقلاً عن الكسائي، فقال: يقول الكسائي: "أجريت (ليس) في النسق مجرى (لا)" (٩)

-
- (١) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٩/١، والجني الداني ص ٤٩٦.
(٢) يُنظر الكتاب ١٤٧/١.
(٣) يُنظر المسائل الحلييات ص ٢١٩.
(٤) البيت من الرجز لرؤبة، في ملحقات ديوانه ص ١٧٥، وشرح الفصل ١٠٨/٣ وشرح الأشموني ٢٠٥/١. والشاهد في (إذ ذهب القوم الكرام لنيسي). فاستعملت (ليس) بدون نون الوقاية في الضرورة كالحروف.
(٥) يُنظر الحلييات ص ٢٢١.
(٦) يُنظر الإنصاف ١٦٢/١.
(٧) يُنظر البسيط في شرح الجمل ٣٣٩/١، والارتشاف ١٩٧٧/٤، والجني الداني ص ٤٩٨.
(٨) يُنظر أوضح المسالك ٣١٥/٣.
(٩) يُنظر الصاحب ص ٢٦٦.

وأما السماع، فقد استدلو بما ورد عن العرب شعراً ونثراً، فمن الشعر، قول الشاعر:

وإذا جُوزيت قرضاً فاجزه* إنما يجزي الفتى ليس الجمل. (١)

فقد استعملت (ليس) حرف عطف بمنزلة (لا)، والتقدير: (لا الجمل).

واستدلوا بما ورد من قول العرب: "ذاك ليس واحد ولا اثنان" (٢)

وقد اعترض بعض النحويين على ما استدل به الكوفيون والبغداديون على جواز العطف بـ (ليس) وكونها حرفاً، وقد أدلتهم، وذلك بما يبقى (ليس) على بابها من الفعلية، ومن هؤلاء، أبو علي الفارسي.

واعترض الفارسي جواز العطف بـ (ليس)، وموقفه من أدلة المجيزين وتعقبه بالتحريح لأدلتهم، فيه شيء من الغرابة والتفات النظر؛ لأن ذلك يناقض مذهبه في القول بحرفية (ليس)، وإذا ثبت كونها حرفاً، صح عملها العطف، ويتضح من موقفه هذا إبقاء (ليس) على أصلها من الفعلية. وقد تعقب المانعون أدلة المجيزين وما استدلو به من قول الشاعر:

إنما يجزي الفتى ليس الجمل... فقد ردوه بعدة أقوال:

الأول: أن هذا البيت قد جاء برواية: (إنما يجزي الفتى غير الجمل)، وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه. (٣)

الثاني: خرجوا البيت على رواية (ليس الجمل)، على بقاء (ليس) على بابها من الفعلية، وأن (الجمل) اسمها والخبر محذوف، والتقدير: ليس الجمل الذي يجزيه، أو التقدير: ليس الجمل جازياً (٤)، أو التقدير: ليس الجمل يجزي. (٥)

الثالث: على رواية: ليس الجمل أيضاً، جعلوا (الجمل) خبراً لـ (ليس) وسكن القافية، واسمها ضمير اسم الفاعل المفهوم من (يجزي). أي: ليس الجمل الجازي. (٦)

أما ما استدل به البغداديون من قول العرب: "ذاك ليس واحد ولا اثنان". فخرجه الفارسي على أن واحداً مرتفع بـ (ليس) والخبر محذوف. (٧)

(١) البيت من الرمل، وهو لـ (البدي بن ربيعة) في ديوانه ص ١٤١، ومن شواهد: مجالس ثعلب ٤٤٧/٢، ومجمع الأمثال ٩٣٩/١، وشرح الجمل ٢٢٥/١. والشاهد: في قوله: (ليس الجمل)، حيث استعملت (ليس) حرف عطف، فعطفت الجمل على الفتى.

(٢) يُنظر المسائل الحلييات ص ٢٦٤.

(٣) روى البيت بهذه الرواية في الكتاب ٣٣٣/٢، والمقتضب ٤١٠/٤، وشرح أبيات سيبيويه للسيرافي ٤٠/٢، والصاحبي ص ٢٦٦.

(٤) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٥/١، وشرح الكافية للرضي ٤٤٥/٤.

(٥) يُنظر الأزهية ص ١٩٦.

(٦) يُنظر البسيط في شرح الجمل ٣٣٩/١.

(٧) يُنظر المسائل الحلييات ص ٢٦٤.

موقف الأنباري:

وقف الأنباري موقف البصريين، من القول بفعلية (ليس)، وبقائها على أصلها، مخالفاً الكوفيين والبغداديين، فقال: "يجوز أن تحذف خبر (ليس) إذا كان في الكلام دلالة عليه، قال الشاعر: وإذا جُوزيت قرصاً فاجزِهِ * إنما يجزى الفتى ليس الجمل أي: ليس الجمل جازياً، وذهب الكوفيون لكونها عاطفة بمنزلة (لا) فكأنه قال: لا الجمل" (١)، يتبين من قول الأنباري تبعيته لجمهور البصريين في القول بأن (ليس) فعل غير متصرف، وإن لم يصرح بذلك، ومخالفاً الكوفيين ومن تبعهم من النحويين كالفارسي، وابن السراج في القول بأنها حرف، ويصح العطف بها حملاً على (لا) العاطفة، ويتبين ذلك من قوله: "يجوز أن تحذف خبر (ليس)...". فقد جُوزَ حذف خبر (ليس) للدلالة عليه، و(ليس) لا تعمل إلا إذا كانت فعلاً، واستشهد بحذف خبر (ليس) بقول الشاعر:..... * إنما يجزى الفتى ليس الجمل، وقدّر الخبر المحذوف بقوله: "ليس الجمل جازياً"، وذلك التقدير موافق لقول المانعين بعمل (ليس) عاطفة، وأيضاً وافق تخريجهم للبيت، وتقديرهم الخبر كما قدّره الأنباري.

ويؤيد مذهب الأنباري في تبعيته البصريين، ما نص عليه سابقاً في كتابه أسرار العربية، فقال: "إن قال قائل: أي شيء (كان) وأحواتها من الكلم، قيل: أفعال وذهب بعض النحويين إلى أنها حروف وليس أفعالاً... والصحيح أنها أفعال، وهو مذهب الأكثرين..." (٢)

وبناء على ما سبق، فإنه يمكن القول بأنه إذا ثبت صحة كون (ليس) حرفاً في بعض المواضع صح كونها عاطفة، وترجيح مذهب الكوفيين في القول بذلك، وذلك لقوة ما استشهدوا به على مذهبهم من القياس والسماع، على الرغم من وجّه أدلتهم من النقد والتعريض.

فما استشهدوا به قد ثبت صحته عن العرب شعراً ونثراً، ويكفي القول بتنوع استدلالهم نظماً ونثراً. ومما يدعم مذهبهم عدم احتياجهم إلى تأويل، بخلاف ما تعقّب به البصريون أدلتهم وتخرجهم إياها على عدة تأويلات، والمعروف أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه.

وقياسهم (ليس) على (لا) في العطف، يقوي مذهبهم، ويؤيده تعاقب (ليس) و(لا) في مثال واحد في قولهم: (ذاك ليس واحد ولا اثنان)، فقد وردت (ليس) و(لا) للعطف، فصح قياس (ليس) على (لا) للعطف، وقد وُجد في العربية حمل بعض الأشياء على بعضها. ومن حمل الأشياء على بعضها في العمل، حمل (ما) على (ليس) في العمل عند أهل الحجاز، وغير ذلك من الأشباه والنظائر. كما أن هناك كثير من الحروف مُختلف في حقيقتها من حيث الحرفية والفعلية.

لذا فموافقة الأنباري البصريين في القول بفعلية (ليس) رأي سديد، كما أن قوله بحرفيتها وعملها عاطفة رأي صواب، فكلا المذهبين ثابت عن العرب، وله ما يؤيده ويدعمه.

(١) منشور الفوائد ص ٣٩.

(٢) ينظر أسرار العربية ص ٨٥.

الاختلاف في أصل (لات) وعملها وحكم الجر بها (1)

(لات) من الألفاظ المختلف فيها من حيث البساطة والتركيب؛ فمن النحويين من قال أنها مركبة من كلمتين، ومنهم من ذهب إلى: أنها مركبة من كلمة وبعض الكلمة، ومنهم من قال: ببساطتها مطلقاً.

فقد اختلف النحويون في أصل (لات) من حيث البساطة والتركيب، على قولين، فمن قال منهم بأنها مركبة، اختلفوا في تركيبها على مذهبين:

المذهب الأول: للجمهور والأخفش (٢) رأوا أن (لات) أصلها (لا) النافية وتاء التانيث. فالتاء عندهم لتانيث الكلمة، وليست من أصل الكلمة، كما زيدت في (ثم) و(رب)، فيقال: ثُمَّتْ وربَّتْ.

يقول أبو حيان مبيناً مذهب الجمهور: (... وذهب الجمهور إلى أنها (لا) زيدت عليها التاء كما زيدت في (ثم). فقالوا: ثُمَّتْ، فهي للتانيث). (٣)

وقد نسب إلى سيبويه القول بأنها مركبة من (لا) والتاء، تركيب الحرف مع الحرف ك (إنما)، ولهذا تحكى عند التسمية كما تحكى لو سميت بـ (إنما). (٤)

المذهب الثاني: مذهب ابن الطراوة (٥)، فقد ذهب إلى أن (لات) مركبة من كلمة وبعض كلمة، فهي عنده (لا). والتاء زائدة في أول الحين. (٦)

وقد نسب هذا القول أيضاً لأبي عبيدة (صاحب مجاز القرآن)، وقيل: بأنه وجدها في مصحف الإمام رضي الله عنه مختلطة بالحين في الخط (٧)

وما نسب لأبي عبيدة، يخالف ما نص عليه في (مجاز القرآن). فقد ذهب إلى أن (لات) مركبة من (لا) وزيدت عليها التاء في حالة الوصل، فقال: (إنما هي (لا)، وبعض العرب تزيد فيها

الهاء، فتقول: (لاه). فتزيد فيها هاء الوقف، فإذا اتصلت صارت تاء) (٨)

(١) يُنظر في هذه المسألة الكتاب ١/٥٧، ٢/٣٧٥، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٤٩٣، والكشاف ٥/١٣٢، وشرح

المفصل لابن يعيش ١/٢١٢، والارتشاف ٣/١٢١٠، والجنى ص ٤٨٥، وشرح التصريح ١/٢٠٠، والهمع ٢/١٢١.

(٢) يُنظر شرح ابن يعيش ١/٢١٢، والارتشاف ٣/١٢١٠، وتمهيد القواعد ٣/١٢٢٤.

(٣) يُنظر الارتشاف ٣/١٢١٠. (٤) يُنظر الهمع ٢/١٢١.

(٥) ابن الطراوة، هو أبو الحسن بن الطراوة المالقي النحوي، المدعو بالشيخ الأستاذ، عاش نيماً وتسعين سنة، وله مصنفات عديدة، منها: المقدمات على كتاب سيبويه، ومقالة في الاسم والمسمى، تُوفى سنة ٥٣٠، وقيل تُوفى سنة ٢٥٨. (يُنظر بغية الوعاة ١/٦٠٢).

(٦) يُنظر الارتشاف ٢/١٢١٠، الهمع ٢/١٢١.

(٧) يُنظر شرح التصريح ١/٢٠٠.

(٨) يُنظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/١٧٦.

القول الثاني: هو القول ببساطة (لات)، وأنها كلمة واحدة، وليست مركبة من كلمتين، واختلف في معناها على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب أبو ذر الخشني (١) فقد ذهب إلى أنها في الأصل فعل ماض بمعنى (نقص) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذُنُوبِكُمْ﴾ (٢). وهى من (لات) يليت)، ثم استعملت بعد ذلك في النفي.

المذهب الثاني: مذهب ابن أبي الربيع (٣)، فقد ذهب إلى القول بأن أصلها: (ليِس) بكسر الياء، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم أبدلت السين تاء.

يقول ابن أبي الربيع: "ويمكن أن يُقال في (لات) من (لات مناص): الأصل: (ليس) فتحركت الياء وقبلها فتحة فانقلبت ألفاً، فصار (لاس) ثم أبدلوا من السين تاء، كما قالوا في (سدس): (ست)، أبدلوا من السين الأخيرة تاء، ثم أدغموا التاء في الدال (٤).

وعليه فإن الرأي القائل بأن (لات) كلمة واحدة وأنها حرف مبنى على الفتح تعمل عمل (ليس)، هو الراجح، وذلك قياساً على (ليت)، فهو حرف مبنى على الفتح فيعمل عمل (إن).

وعلى القول بأن (لات) أشبهت (ليس) في العمل، فقد أجمع النحويون على عمل (لات)، ولكنهم اختلفوا في حقيقة عملها على مذهبين:

أولاً: ذهب سيبويه وجمهور النحويين (٥) إلى القول بأنها تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر، وذلك بشرطين:

الأول: أن يكون اسمها وخبرها من أسماء الزمان كـ (الحين) و(الساعة) وغيرها وأكثر مجيئها مع الحين، وقيل: إن اسمها وخبرها لا يكونان إلا بلفظ الحين. (٦).

الثاني: أن يحذف أحد جزئيهما، والغالب في المحذوف، أن يكون اسمها، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (٧) بقراءة الجمهور بنصب (حين) خبراً لها، واسمها محذوف، والتقدير: ولات الحين حين مناص.

(١) أبو ذر الخشبي: هو مصعب بن محمد بن مسعود، كان إماماً في الفقه والأدب واللغة، كان مبرزاً بإقراء الكتاب ومعرفة غوامضه، وله مؤلفات منها: الإملاء على سيرة ابن هشام. (ينظر بغية الوعاة ٢/٢٨٧).

(٢) من الآية (١٤) من سورة الحجرات.

(٣) ابن أبي الربيع: هو أبو الحسن عبيد الله بن محمد، وهو أندلسي الأصل، وقد أخذ عن الشلوبين، ومن مؤلفاته: شرح الكتاب لسيبويه، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل، وتوفي سنة ٦٨٨هـ. (ينظر البغية ٢/١٢٥).

(٤) ينظر البسيط في شرح الجمل ٢/٧٥٣.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٦٠، وشرح التصريح ١/٢٠٠، والهمع ٢/١٢٢.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٥٩، والبسيط في شرح الجمل ٢/٧٥٣.

(٧) من الآية (٣) من سورة ص، وينظر البحر المحيط ٧/٣٨٣.

ثانياً: نُسب إلى الأخفش القول بأنها لا تعمل شيئاً، بل الاسم الذي يأتي بعدها إن كان مرفوعاً فهو مبتدأ، وإن كان منصوباً فيكون على إضمار فعل، والتقدير: لا أرى حين مناص. (١)
وما نص عليه الأخفش في معاني القرآن، يخالف ما نُسب إليه من النحويين فقال موافقاً لسيبويه في القول بأن (لات) تعمل عمل (ليس)، إذا توافرت فيها الشروط التي اشترطها سيبويه والجمهور على الوجه المذكور، فقال: "... فثبها (لات) ب (ليس)، وأضمرها فيها اسم الفاعل، ولا تكون (لات) إلا مع (حين). ورفع بعضهم: (ولات حين مناص)، فجعله في قوله مثل (ليس)، كأنه قال: (ليس أحد). واضمر الخبر". (٢)
حكم الجر ب (لات):

نُسب للفراء وبعض الكوفيين، القول بجواز مجيء (لات) حرف جر يُجر بها أسماء الزمان، فقد نسب السيرافي لبعض الكوفيين القول بأن (لات) حرف جر، فقال: " وقد زعم بعضهم في (لات) أوانٍ أن (لات) جارة للأوان بمنزلة حروف الخفض، وهو قول بعض الكوفيين". (٣)
وقد نسب بعض النحويين، كالرضي، وأبي حيان إلى الفراء جواز مجيء (لات) حرف يجر بها أسماء الزمان، فقال الرضي في سياق ذلك: " وأما (لات أوان) بكسر النون، فعند الكوفيين: (لات) حرف جر، كما ذكر السيرافي عنهم، وليس بشيء" (٤)، وقال أبو حيان مبيناً رأى الفراء ومخالفاً له: "وزعم الفراء أن (لات) يخفض بها أسماء الزمان" (٥)
وما نُسب إلى الفراء من القول بجواز مجيء (لات) حرف جر يجر بها الزمان، ليس بصحيح، وهو منه براء، فهو لم يجوز ذلك صراحة، ولم ينص على ذلك بالقول، وإنما ما ذكره هو الحكاية فقط عن العرب، وقد وضع الفراء أن الجر ب (لات) لغة عن العرب، فقال: "ومن العرب من يضيف (لات) فيخفض،... أنشدوني... لات ساعة مندم (٦) ولا أحفظ صدره، والكلام أن ينصب بها؛ لأنها في معنى (ليس)،... وأنشدني بعضهم:
طلبوا صلحنا ولات أوان * فأجبنا أن لات حين بقاء (٧) فخفض (أوان)، فهذا خفض" (٨)

- (١) يُنظر ارتشاف الضرب ٣/١٢١١، الجني الداني ص ٤٨٨. (٢) يُنظر معاني القرآن للأخفش ٢/٤٩٢.
(٣) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٧٦.
(٤) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٦١. (٥) يُنظر ارتشاف الضرب ٣/١٢١٢.
(٦) هذا جزء من صدر بيت من الكامل، وهو لمحمد بن عيسى، وقيل للمهلل بن مالك الكناني، وقيل: لرجل من طيء، وتمام البيت: * والبيعي مرتع مبتغيه وخيم. والبيت في جواهر الأدب ص ٣٠٨، وارتشاف الضرب ٣/١٢١١. والشاهد: في (ولات ساعة مندم). حيث جر لفظ ساعة بعد (لات) وهي لغة واردة عن العرب.
(٧) البيت من الخفيف لأبي زيد الطائي، وينظر معاني القرآن للأخفش ٢/٤٩٢، والكشاف ٥/١٣٢، والإنصاف ١/١٠٩، ويلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٨، وشرح الكتاب للسيرافي ١/١٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٦١، والارتشاف ٣/١٢١٢، والجني ص ٤٩٠، وشرح الأشموني ١/٢٧٠. والشاهد في (ولات أوان)، حيث خفض (أوان) بعد (لات) وهذه لغة حكاها الفراء عن العرب.
(٨) يُنظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٨.

ويتضح من نص الفراء، أنه تبع مذهب الجمهور وسيبويه من أن (لات) عاملة عمل (ليس)؛ لأنها في معناها، وأما ما ذكره من الجر بـ (لات) فهو حكاية عن العرب.
وما حكي عن العرب بجواز الجر بـ (لات)، فقد استشكله النحويون بأن (لات) لو كانت حرف جر خافضة لما بعدها، لكانت كسائر حروف الجر من حيث التعلق، وكان لا بد لها من فعل أو ما في معناه لكي تتعلق به، وليس لـ (لات) شيء تتعلق به، ولو كانت خافضة كما حكي عن العرب، لجاز لها أن تجر غير الزمان، واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر. (١)
وما استشهد به العرب على جواز مجيء (لات) حرف جر تخفض أسماء الزمان بعدها من نحو قول الشاعر: طلبوا صلحنا ولات أوان*.... فقد خرج النحويون على عدة تأويلات:
إما على حذف مضاف مضمر، وإبقاء المضاف إليه على الجر، والتقدير: ولات حين أوان، وإلى ذلك ذهب الأخفش، فقال في تخريجه لهذا البيت: "... فجر (أوان)، وحذف وأضمر (الحين) وأضافه إلى (أوان)؛ لأن (لات) لا تكون إلا مع الحين" (٢)
وقد خرج بعض النحويين البيت على حذف المضاف إليه والتعويض عنه بالتنوين، ومنهم السيرافي، فقال: "والصحيح في (أوان) عندي أنه نُونٌ لعلتين: إحداهما: أنه كان مضافاً إلى جمل حذفته عنه فاستحق التنوين عوضاً من حذفها، والعلّة الثانية في كسر (أوان) أنا رأينا (لات) قد يقع بعدها الأزمنة منصوبة ومرفوعة؛ إذ لم يكن محذوفاً منها شيء، فلو قيل: (لات أواناً) أو (لات أوان) كان معربين، ولم يكن دليلاً على حذف شيء، وصار بمنزلة قوله: (لات حيناً ولات حين)، بلا تقدير حذف من (حين) فنونوا لما ذكر، وكسروا لأن يخرج من هذا اللبس" (٣) ويتبين من نص السيرافي أن الكسرة في (أوان) ليست كسرة إعراب، وإنما هي حركة بناء، والتنوين هو عوض عن الجملة المضاف إليه، والتقدير: ولات أوان طلبوا صلحنا.

(١) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٦١.

(٢) يُنظر معاني القرآن للأخفش ٢/٤٩٢.

(٣) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٧٥.

موقف الأنباري:

ذهب الأنباري في هذه المسألة مذهب بعض النحويين كالزجاج (١) والسيرافي (٢) والزمخشري (٣) من القول بأن ما يذكر بعد (لات) مضبوطاً بالكسر، إنما هي كسرة بناء وليست إعراب وذهب مذهبه في مخالفاتهم ما نسبه بعض النحويين إلى السيرافي وبعض الكوفيين من القول بجواز مجيء (لات) حرف جر، يخفف بها أسماء الزمان، وتخريجهم ما استشهدوا به على هذا الوجه بأن ما يأتي بعد (لات) من أسماء الزمان فهو مبني على الكسر، لمشابهته بـ (إذ) من حيث إضافته إلى الجمل بعده، فقال: " لات أوإن: مبني على الكسر، وإنما بني؛ لأنه كان مضافاً إلى جملة، فلما حذفت الجملة بُني و عوض التنوين من حذفها، كما فعلوا ذلك في (إذ) في يومئذٍ وليلتنذٍ وساعتنذٍ، وما أشبه ذلك، وكسرت النون لالتقاء الساكنين، وزعم بعض النحويين من الكوفيين أن (لات) حرف خفض، وأن قولك (أوإن) مخفوض به ". (٤)

فمن خلال نص الأنباري يتبين أنه ذهب مذهب بعض النحويين وتبعهم في اعتراضهم ما استشهد به الفراء حكاية عن العرب من جواز مجيء (لات) حرف جر يجر بها أسماء الزمان من نحو قول الشاعر: **طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلاَتِ أوإنِ *....**

وحذا حذوهم من أن ما يذكر بعد (لات) مضبوطاً بالكسر، إنما هي كسرة بناء وليست إعراب، تشبيهاً لها بـ (إذ) في إضافتها للجمل بعدها، وجواز حذف الجمل والتنوين عوض عن هذه الجمل كما في نحو: **يومئذٍ وحينئذٍ.**

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن ما ذكره الفراء حكاية عن العرب، فهو لم يجوز ذلك، كما نسب إليه، وأن ما استشهد به على قول العرب من الجر بـ (لات). هو قول راجح وأولى بالقبول من تخريج بعض النحويين لهذه الشواهد وتأويلها، فقد ورد العمل بـ (لات) نصباً، ورفعاً، وجرّاً في بعض قراءات القراء، لقوله تعالى: (ولات حين مناص)، بحر (حين)، فلا مانع من القول بجواز جرّها لما بعدها؛ وذلك لأن (لات) كباقي الحروف قد تخرج عن أصلها من العمل إلى عمل آخر، فتخرج من النصب إلى الجر؛ وأيضاً أن ما حَرَّجَ به النحويون أدلة العرب من جواز مجيء (رب) حرف جر، لا يخلو من التكلف والتأويل، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج.

(١) يُنظر معاني القرآن للزجاج ٤/٣٢١.

(٢) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٧٥.

(٣) يُنظر الكشاف ٥/١٣٢.

(٤) منشور الفوائد ص ٤٤، ٤٥.

الخلاف في عمل (إن) المخففة من الثقيلة. (1)

من الحروف التي تنصب الاسم، وترفع الخبر، (إن) المشددة المكسورة فهي تنسخ حكم المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها.

ولمّا كان لها شبه ب(كان) في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما عملت عملها معكوساً، ليكونا معه كمفعول قُدّم وفاعل أُخر، تنبيهاً على الفرعية؛ ولأن معناها في الإخبار، فكانت كالعَمَد، والأسماء كالفضلات، فأُعطيَا إعرابيهما. (٢)، وقد تُخفّف (إن) المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، وفي جواز إعمالها، اختلف النحويون، كالتالي:

أولاً: ذهب البصريون (٣) إلى أن (إن) تُخفّف، فيقال فيها: (إن) فيبطل اختصاصها بالاسم، ويجوز إعمالها إذا وليها اسم. وذكر ابن يعيش العلة في تخفيفها، مع أنه غير مُستسأغ في الحروف؛ بأنه سُوِّغَ لثقل التضعيف مع شبهها بالأفعال من جهة اختصاصها بالأسماء. (٤)

يقول السيوطي في سياق حديثه عن (إن) المخففة: تُخفّف (إن) المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إعمالها، وقد تعمل على قلة. وحالها إذا أعملت كحالها وهي مشدّدة، وإذا أهملت لزمّت اللام في ثاني الجزأين بعدها فرقاً بينها وبين (إن) النافية للتباسها حينئذٍ بها نحو: إن زيداً لقائم، ومن ثمّ لا تلزم مع الإعمال؛ لعدم الإلباس. (٥)، وإنما يغلب إعمالها عند أكثر النحويين لزوال اختصاصها بالأسماء.

وقد استدلل البصريون على مذهبهم من أنه يجوز إعمال (إن) المخففة من الثقيلة، بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (٦) في رواية من قرأ بالتخفيف (٧) وهي قراءة نافع (٨)، وابن كثير (٩) بنصب (كلاً) على أنها اسم (إن)، واستدلوا أيضاً بما ورد عن العرب من قولهم: إن عمراً لمنطلق.

(١) يُنظر في هذه المسألة: الكتاب ١٤٠/٢، ومعاني القرآن للقرآني، ٢٩/٢، والمقتضب ١٨٩/١ والإنصاف ١٩٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧١/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٥/١، وشرح الكافية للرضي ٣٥٨/٢، ووصف المباني ص ١٠٨، والهمع ٤٣١/١-٤٥٣.

(٢) يُنظر الهمع ٤٣١/١، ويُراجع شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٣/١.

(٣) يُنظر الإنصاف ١٩٥/١، وشرح المفصل ٧١/٨.

(٤) يُنظر شرح المفصل ٧١/٨.

(٥) يُنظر همع الهوامع ٤٥١/١.

(٦) من الآية (١١١) من سورة هود.

(٧) يُنظر السبعة لابن مجاهد ص ٣٣٩، والإتحاف ص ١٥٧، والتيسير للداني ص ١٠٣.

(٨) نافع هو: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رويم الليثي، إمام أهل المدينة، أخذ القراءة عن جماعة من التابعين. تُوفى سنة ١٦٩هـ. (غاية النهاية ٣٣٠/٢).

(٩) ابن كثير هو: عبد الله بن كثير الداري المكي، أبو معبد أحد القراء السبعة، فارسي الأصل، وكان قاضي الجماعة بمكة، أخذ عن جمع كبير من العلماء. تُوفى سنة ١٢٠هـ. (غاية النهاية ٤٤٣/١).

ومما يؤيد ما ذهب إليه البصريون من جواز إعمال (إِنَّ) إذا حُفَّتْ، ما قاله سيبويه في معرض حديثه عن (إِنَّ) المخففة: " وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إِنَّ عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرءون: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ يخففون وينصبون، كما قالوا: *كأن تُدَيِّيه حُقَّان (١)؛ وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يُغَيِّر عمله، كما لم يغير عمل: لم يك، ولم أبل، حين حذف." (٢)

وعلّل المبرد لجواز عمل (إِنَّ) المخففة تابعاً لسبويه، بقوله: "وجاز النصب بها إذا كانت مخففة من الثقيلة، وكانت الثقيلة إنما نُصِبَتْ لشبهها بالفعل، فلما حذف منها صار كفعل محذوف، فعمل الفعل واحد وإن حذف منك كقولك: لم يك زيداً منطلقاً." (٣)

وقد اختار مذهب البصريين ورَّجَّحه جماعة من النحويين، منهم الأنباري (٤)، وابن يعيش (٥)، وابن عصفور (٦)، وابن مالك (٧)، والرضي (٨)، والمالقي (٩)، وأبو حيان (١٠)، والمرادي (١١)، والسيوطي (١٢)، وغيرهم من النحويين.

فاختار ابن يعيش مذهب البصريين، وصوّبه بقوله: " فأما المكسورة إذا حُفَّتْ ففيها وجهان: الإعمال والإلغاء، والإلغاء أكثر، وأهل الكوفة لا يجيزون إعمال (إِنَّ) المخففة، ويرون أنها في قولهم: إن زيداً لقائم، بمعنى: النفي، واللام بمعنى (إِلَّا)، فالمعنى: ما زيداً إلا قائم، والصواب مذهب البصريين؛ لأنه لا عهد لنا باللام تكون بمعنى (إِلَّا)، ولو ساغ ذلك لجاز أن يُقال: قام القوم لزيداً، على معنى: إلا زيدا، وذلك غير صحيح." (١٣)

(١) هذا عجز بيت من الهزج، ولم يُعرف قائله، وصدرة: وصدراً مشرق النحر * وهو من شواهد الكتاب ١٤٠/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٣٧/١، والإنصاف ١٩٧/١، والمنصف ١٢٨/٣، وشرح المفصل ٧٢/٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢٦/١، والجني الداني ص ٥٧٥، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٩، وشرح ابن عقيل ١٩٧/١، والهمع ٤٥٦/١، وشرح الأشموني ١٤٧/١.

والشاهد في: (كأن تُدَيِّيه) حيث حُفَّتْ (كأن) وبقي عملها من نصب الاسم ورفع الخبر قياساً على (إِنَّ).

(٢) يُنظر الكتاب ١٤٠/٢. (٣) يُنظر المقتضب ١٨٩/١.

(٤) يُنظر الإنصاف ٢٠٨/١. (٥) يُنظر شرح المفصل ٧٢/٨.

(٦) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٣/١.

(٧) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٤١٥/١.

(٨) يُنظر شرح الكافية للرضي ٣٥٨/٢.

(٩) يُنظر رصف المباني ص ١٠٨.

(١٠) يُنظر الارتشاف ١٢٧١/٣.

(١١) يُنظر شرح المرادي على التسهيل ٤٤١/١.

(١٢) يُنظر الهمع ٤٥١/١. (١٣) يُنظر شرح المفصل ٧١/٨.

وقال ابن مالك مؤيداً للبصريين: "ومذهب البصريين أن (إنَّ) تُخَفَّف. فيقال فيها: (إنَّ) فيبطل اختصاصها بالاسم، ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبِّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ في رواية نافع، وإهمالها أكثر كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُخَضَّرُونَ﴾. (١) ومذهبهم أن اللام التي بعد (إنَّ) هي التي كانت مع التشديد، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية. (٢)

كما ذكر الرضي في سياق حديثه عن (إنَّ) المخففة، أنها قد بطل اختصاصها بالأسماء، ويجوز فيها الإعمال والإهمال، فقال: "إذا خُفِّتْ المكسورة بطل اختصاصها بالأسماء، فيغلب الإلغاء، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ﴾ بتخفيف (إنَّ). (٣).

أما أبو حيان فأيد مذهب البصريين، في حديثه عن (إنَّ) المخففة، بقوله: "والسماع يشهد للبصريين بتخفيفها وإعمالها. (٤)

وأيد السيوطي ما سبقه من النحويين، في تخفيف (إنَّ)، فقال: "تُخَفَّف (إنَّ) المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إهمالها. وقد تعمل على قلة. (٥)

وأرى أن هؤلاء النحويين قد أصابوا في اختيارهم مذهب البصريين، من جواز إعمال (إنَّ) المخففة من الثقيلة؛ وذلك لأن هذا المذهب يُرَجِّح السماع، فقد حكى سيبويه عن العرب قولهم: إنَّ عمراً لمنطلق. وما ورد من قراءة نافع، وابن كثير في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبِّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ بنصب (كُلًّا) وهي قراءة متواترة صحيحة.

ثانياً: ذهب الكوفيون (٦) إلى أن (إنَّ) المخففة من الثقيلة لا عمل لها، فلا تعمل النصب في الاسم، فهي عندهم ليست مخففة من الثقيلة، بل هي النافية، واللام بعدها بمعنى (إلا).

وعلل الكوفيون لمذهبهم: بأن (إنَّ) المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف مثله، وأنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فإذا خُفِّتْ فقد زال شبهها بالفعل، فوجب أن يبطل عملها، فهي في نحو: إنَّ زيدا لقائم، بمعنى (ما) النافية، واللام بعدها بمعنى (إلا)، فالمعنى: ما زيد إلا قائم. (٧) فهم يجعلون النصب في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ﴾ بفعل محذوف يفسره (ليوفينهم) أو بـ(ليوفينهم) نفسه. (٨)

(١) الآية (٣٢) من سورة يس.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥٠.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٥٨.

(٤) ١٢٧١/ ينظر الارتشاف ٣.

(٥) ينظر الهمع ١/٥١٠.

(٦) ينظر الإنصاف ١/١٩٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٤١٥، وارتشاف الضرب ٣/١٢٧١.

(٧) ينظر شرح المفصل ٨/٧٢.

(٨) ينظر شرح ابن مالك على التسهيل ١/٤١٦.

وما ذهب إليه الكوفيون من عدم إعمال (إن) المخففة، وعللوا به لمذهبهم، مردود. فما ذهبوا إليه من أن (إن) إذا حُففت زال شبهها بالفعل، وبطل عملها، ردّه المبرد بقوله: "وجاز النصب بها إذا كانت مُخَفَّفة من الثقيلة، وإنما نصبت لشبهها بالفعل، فلما حُذِف منها صار تفعل محذوف، فعمل الفعل واحد وإن حُذِف منه كقولك: لم يك زيداً منطلقاً." (١)

وما ذهبوا إليه من أن (إن) المخففة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ﴾ نافية بمعنى (ما) واللام بعدها بمعنى (إلا)، فقد ردّه الفراء بقوله: "وأما الذين خففوا (إن) فإنهم نصبوا (كلاً) ب(ليؤفقيهم)، وهو وجه لا أشتهي؛ لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت (كلاً) لصلح ذلك كما يصلح: إن زيداً لقائم، ولا يصلح أن تقول: إن زيداً لأضرب؛ لأن تأويله بقولك: ما زيداً إلا أضرب، فهذا خطأ في اللام والإلا." (٢)

أما الرضي فقد ردّ مذهب الكوفيين في حديثه عن (إن) المخففة بقوله: "ولا يجوز عند الكوفيين إعمال المخففة، والآية: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ﴾ ردّ عليهم." (٣)
وبعد استعراض أقوال النحويين من البصريين والكوفيين في إعمال (إن) المخففة من عدمه، نستعرض خلاف النحويين في حقيقة هذه اللام الفارقة.

أولاً: ذهب سيبويه (٤) وتبعه بعض النحويين كالأخفش (٥)، وابن عصفور (٦)، وابن مالك (٧)، والسيوطي (٨)، وغيرهم إلى أن هذه اللام اللازمة للفرق بين (إن) المخففة، و(إن) النافية، هي لام الابتداء التي تدخل مع المشددة لزمّت للفرق.

وقال ابن عصفور عن (إن) المخففة: "إذا أُلغيت لزمّتها اللام فرقاً بينها وبين النافية، فتقول: إن زيداً لقائم؛ لأنك لو قلت: إن زيداً قائم، لاحتمل أن تريد: ما زيداً قائم." (٩)
أما ابن مالك فقد صحّح مذهب الأخفش في أن اللام اللازمة بعد (إن) المخففة هي نفس الواقعة بعد (إن) المشددة، فقال: "... فنص الأخفش على أن اللام الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة، وهو الصحيح عندي." (١٠)

(١) يُنظر المقتضب ١/١٨٩.

(٢) يُنظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٩.

(٣) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٥٨.

(٤) يُنظر الكتاب ٢/١٤١.

(٥) يُنظر رأيه في شرح التسهيل لابن مالك ١/١٧٤.

(٦) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٤.

(٧) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٧٤.

(٨) يُنظر مع الهوامع ١/١٥٤.

(٩) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٤.

(١٠) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٧٤.

وقال السيوطي في معرض حديثه عن (إِنَّ) المَخْفَفَةَ: "وإذا أهملت لزمت اللام في ثاني الجزأين بعدها فرقاً بينها وبين (إِنَّ) النافية لالتباسها حينئذٍ بها، نحو: إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ، ومن ثمَّ لا تلزم مع الإعمال لعدم الإلباس". (١)

ثانياً: ذهب جماعة من النحويين منهم أبو علي الفارسي (٢)، والشلوبين (٣)، وابن أبي الربيع (٤) إلى أن هذه اللام لام أخرى غير تلك التي اجْتُبِتَ للفرق؛ لأن تلك منوية التأخير من تقديم، وهذه بخلافها، إذ تدخل في الجملة الفعلية، بخلاف الأخرى.

فزعم أبو علي الفارسي أن اللام التي بعد المخففة غير التي بعد المشددة، واستدل بأن ما بعد هذه ينتصب بما قبلها من الأفعال، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لِعَافِلِينَ﴾ (٥)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ (٦). وما بعد تلك لا ينتصب بما قبلها، لو قلت: إِنَّكَ قَتَلْتَ لمسلماً، لم يجز، فَعُلِمَ بهذا أن التي بعد المخففة غير التي بعد المشددة. (٧)

وردَّ ابن مالك قولَ الفارسي معللاً بأن مصحوب ما بعد (إِنَّ) المخففة معمولاً لما قبلها من الأفعال، فقال: "والجواب عن شبهة أبي علي أن يُقال: إنما جاز أن يكون مصحوب ما بعد المخففة معمولاً لما قبلها من الأفعال؛ لأن الفعل بعد المخففة في موضع الخبر الذي كان يلي المشددة، فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها؛ لأن من قال: إِنَّ قَتَلْتَ لمسلماً، بمنزلة من قال: إِنَّ قَتَلْتَ لمسلم. وإن شئت أن تقول: لَمَّا بطل عمل (إِنَّ) بالتخفيف، وقصد بقاؤها توكيداً على وجه لا لبس فيه استحقت ما يميزها من النافية، فكان الأُولَى بذلك اللام التي كانت تصحب حال التشديد، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشديد، من التأخر في اللفظ، والتقدم في النية، فلم يُمنع إعمال ما قبلها فيما بعدها، كما لم يُمنع مع التشديد؛ لأن النية بها التقديم، وبما تقدم عليها التأخير". (٨) وأرى أن قول ابن مالك له وجاهته؛ لقوة ما استدل به، من أن (إِنَّ) المخففة لا تخلو من معنى التوكيد الذي لا تخلو منه المشددة. فلا بد من لزومها لام الابتداء، كما كانت تلزمها قبل التخفيف لعدم التباسها بالنافية، وهذا مما يُرجح قول سيبويه ومن تبعه كالأخفش، وابن عصفور، والسيوطي من أن اللام هي لام الابتداء التي تدخل مع (إِنَّ) المشددة.

(١) يُنظر همع الهوامع ١/٤٥١. (٢) يُنظر البغداديات ص ٧١٦.

(٣) يُنظر التوطئة ص ٢٣٢، والشلوبين هو: أبو علي عمر بن محمد المعروف بالشلوبين، وُلد بأشبيلية، وأخذ عن السهيلي والجزولي، برع في النحو: من مؤلفاته: التوطئة، التعليق على كتاب سيبويه. تُوفي سنة ٦٤٥هـ. (بغية الوعاة ٥/٢٥، والأعلام ٥/٦٢).

(٤) يُنظر البسيط في شرح الجمل ٢/٧٨٧. (٥) من الآية (١٥٦) من سورة الأنعام.

(٦) من الآية (١٠٢) من سورة الأعراف.

(٧) يُنظر المسائل العسكرية ص ٢٥٢، ٢٥٣.

(٨) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٤١٧.

موقف الأنباري:

نهج الأنباري منهج البصريين ومن تبعهم من النحويين من أن (إن) إذا خففت فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال، مخالفاً مذهب الكوفيين القائل بعدم عملها بأي حال من الأحوال عند تخفيفها، فقال: "قوله تعالى: (وإن كلاً لما ليوفينهم ريك) (١) نصب (كلاً) بأن المخففة من الثقيلة، وقد يجوز أن لا تعمل كقوله تعالى: (وإن كل لما جميع لدينا محضرون) (٢)، وذهب الكوفيون إلى أن لا يجوز إعمال (إن) المخففة بحال من الأحوال" (٣)

يتضح من نص الأنباري أنه وافق البصريين من أن (إن) المخففة يجوز إعمالها وإهمالها، ولكن الغالب فيها الإهمال، ولا يليها غالباً إلا فعلاً ناسخاً ماضياً كان أو مضارعاً.

وما تابع فيه الأنباري البصريين، قد أيدته جمع من النحويين، سواءً من سابقه أو من لاحقيه، وهذا مما يقوى اختياره ويدعمه، إلى غير ذلك من الأدلة.

ومما يؤيد تبعية الأنباري للبصريين، أنه عرض المسألة سابقاً في كتابه (الإنصاف). وأيد مذهب البصريين بقوله: والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه من إعمالها مع التخفيف، ما حكي عن بعض أهل اللغة من إعمالها في المضمرة مع التخفيف، نحو قولهم: أظنُّ أنك قائم، وأحسب أنه ذاهبٌ، يريدون أنك وأنه بالتشديد" (٤)

وبناءً على ما سبق فإنه يمكن القول بأن ما يرجح لدى، هو ما ذهب إليه البصريون وال به الأنباري، وتبعهم غير واحد من النحويين من أن (إن) إذا خففت فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال، والإهمال أكثر؛ وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء؛ وأيضاً لورود السماع به، فهو مؤيد بالسماع. وذلك ما ورد من قراءة نافع وابن كثير في قوله تبارك وتعالى: (وإن كلاً لما ليوفينهم) وما حكاه سيبويه عن العرب من قولهم: إن عمراً لمنطلق، بتخفيف (إن) ونصب (كلاً)، على أنه اسم (إن).

وأيضاً لخلو ما استدل به البصريون على مذهبهم من الاعتراضات على مذهب الكوفيين من جواز دخول (إن) المخففة على الأفعال غير الناسخة، على مذهبهم.

فمذهب الكوفيين القائل بأن (إن) المخففة لا تعمل النصب في الاسم؛ لأنها عندهم ليست مخففة، ولكنها (إن) النافية، فهو مردود عند أغلب النحويين.

(١) من الآية (١١١) من سورة هود.

(٢) من (٣٢) من سورة يس.

(٣) منشور الفوائد ص ٧٩.

(٤) الإنصاف ١/٢٠٥.

الخلاف في مجيء الفاعل جملة (1)

تقع الجملة خبراً وصفة وحالاً، ومضافاً إليها، وجواباً لشرطٍ جازم، إذ تحل محل المفرد، أما مسألة مجيء الفاعل جملة، ففيه خلاف بين النحويين؛ لأن المشهور عند جمهور النحويين أن الفاعل لا يكون إلا مفرداً أو ما في حكمه.

لذا اختلف النحويون في مجيء الفاعل جملة، فمنهم من منع ذلك، ومنهم من جوزه مطلقاً، ومنهم من جوزه ولكن بشروط، وتفصيل ذلك كما يلي:

* **مذهب الكوفيين:** (٢) ذهب الكوفيون إلى جواز وقوع الجملة فاعلاً، ولكنهم اختلفوا في ذلك بين مجيز مطلقاً، وغير مجيز إلا بشروط، وذلك على النحو التالي:

أولاً: ذهب جماعة من الكوفيين وتبعهم هشام وثعلب للقول بجواز مجيء الفاعل جملة مطلقاً بدون قيود، وأجازوا نحو: يعجبني يقوم زيدٌ، وظهر لي أقام زيد أم عمرو، أي قيام أحدهما. (٣)، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِيَسْجُنْتَهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ (٤)، فقالوا: أن جملة (ليسجننه) في موضع الفاعل للفعل (بدا)، وأيضاً نحو: تبين لي أن أذهب عليّ أم عمر.

ثانياً: ذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنه إن كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعلّق عنها، جاز أن تقع في موضع الفاعل، نحو: ظهر لي أقام زيد، أو المفعول الذي لم يُسم فاعله، فإن لم تكن كذلك لم يجز، وقد نُسب هذا القول لسيبويه. (٥)

وقال الفراء في سياق ذلك: "وتقول: قد تبين لي أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى، كأنك قلت: تبين لي ذاك" (٦)

وقد علّق الفراء في (معاني القرآن) على قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ (٧)، والذي يفهم من خلال الآية. أن فاعل الفعل (يهد) هو الجملة المؤولة بمفرد، فذكر الفراء أن جملة الكلام فيها معنى رفع (٨) فيكون الإسناد إلى هذه الجملة المؤولة بمفرد.

(١) يُنظر في هذه المسألة: الكتاب ١١٠/٣، ومعاني القرآن للفراء ١٩٥/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٤/١ وكتاب الشعر للفارسي ٤٩٦/٢، والخصائص ١٤٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٥/٢، وشرح الكافية للرضي ٢١١/١، والبحر المحيط ٢٦٧/٥، ٤٦/١، والتنزيل والتكميل ١٧٣/٦.

(٢) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ١٨٤/١، وكتاب الشعر ٤٩٦/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٩٧/٢، والكشاف ٩٦/٣، وشرح التسهيل ٥٥/٢، وشرح الكافية للرضي ٢١١/١، وتمهيد القواعد ١١٦/٤.

(٣) يُنظر كتاب الشعر ٥٢١/٢، والخصائص ٢٠١/٢، والبحر المحيط ١٧٣/١.

(٤) من الآية (٣٥) من سورة يوسف.

(٥) يُنظر البحر المحيط ١٧٣/١.

(٦) يُنظر معاني القرآن للفراء ١٩٥/٢.

(٧) من الآية (١٢٨) من سورة (طه).

(٨) يُنظر معاني القرآن للفراء ١٩٥/٢.

ويتبين من تعليق الفراء أنه يقيس جواز ذلك على جوازه في باب الابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾. (١)، إذ أن فيه شيء يرفع (سواء عليكم) لا يظهر مع الاستفهام، ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم، تبين الرفع الذي في الجملة (٢). وفي نحو: قد تبين لي أقام عبد الله أم زيد. (٣)

وعلق أبو حيان على مذهب الفراء بقوله: "إن شرط ذلك عند الفراء أن تكون الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب، وعلق عنها، فالفاعل عنده هو جملة مؤولة بمفرده". (٤)، كما أشار أبو حيان إلى مذهب الكوفيين والفراء، فقال: "وللكوفيين مذهبان: أحدهما: أنه يجوز الإسناد إلى الجملة اللفظية مطلقاً، والثاني: أنه لا يجوز إلا إن كان مما يصح تعليقه". (٥)

وقد تبع بعض النحويين مذهب الفراء، فأجاز ابن كيسان (٦)، والفارسي (٧)، والعكبري (٨)، والزمخشري (٩)، وابن مالك (١٠)، ما ذهب إليه الفراء من جواز وقوع الجملة فاعلاً إذا كانت معمولة لفعل من أفعال القلوب وعلق عنها، فجعلا الإسناد في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ إلى مضمون الجملة وما تدل عليه، على تأويل: أولم يهد لهم كثرة إهلاكنا. (١١)، وقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا﴾ (١٢). ففاعل (تبين) جملة (كيف فعلنا) المؤولة بمفرد، فكأنه قال: فتبين كيفية فعلنا بهم.

وعليه يتضح تبعية هؤلاء النحويين أيضاً للفراء في تجويزه قياس وقوع الفاعل جملة حملاً على جوازه في باب الابتداء، كما في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (١٣) والتقدير: سواء عليهم الإنذار وعدمه، فوقت الجملة الفعلية موقع المبتدأ، وقياساً عليه فالجمل عندهم مؤولة بالفاعل؛ لأن معناها ومضمونها يدل عليه فكأنها في موقعه.

* **مذهب البصريين** (١٤): ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز أن تأتي الجملة غير المحكية فاعلاً، فالفاعل عندهم لا يكون إلا اسماً أو ما في تقديره، وقد نُسب إلى سيبويه القول بجواز وقوع الجملة فاعلاً بشرط أن تكون معمولة لفعل من أفعال القلوب، وعلق عنها. (١٥)

- | | |
|--|---|
| (١) من الآية (١٩٣) من سورة (الأعراف). | (٢) معاني القرآن للفراء ١٩٠/٢. |
| (٣) معاني القرآن للفراء ١٩٥/٢. | (٤) ينظر البحر المحيط ١٧٣/١. |
| (٥) ينظر البحر المحيط ١٠٣/٦. | (٦) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٨٤/١. |
| (٧) ينظر كتاب الشعر ٤٩٦، ٥٢١/٢. | (٨) ينظر التبيان في إعراب القرآن ٩٠٧/٢. |
| (٩) ينظر الكشاف ٩٦/٣. | (١٠) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٥/٢. |
| (١١) ينظر كتاب الشعر ٤٩٦، ٩٦/٣، والكشاف ٩٦/٣، وشرح التسهيل ٥٥/٢، وشرح الكافية ٢١١/١. | (١٢) من الآية (٤٥) من سورة إبراهيم. |
| (١٤) ينظر الكتاب ١١٠/٣، الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١٨٧، وإعراب النحاس ١٧٩/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٣/١، والبحر المحيط ١٧٣/١، وأوضح المسالك ٧٥/٢. | (١٥) ينظر البحر المحيط ١٧٣/١. |

ولكن تبين أن الأمر خلاف ذلك، فقد اختلف النقل عن سيبويه في هذه المسألة، فقد وضع موقفه من جواز مجيء الفاعل جملة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لَيْسَ جُنَّتْهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾، بقوله: "ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أفضل لحسن كحسنه في علمت، كأنك قلت: ظهر لهم هذا أفضل أم هذا؟" (١)

فمن خلال نص سيبويه يتبين أنه لا يجوز مجيء الفاعل جملة إلا بشرط أن يكون الفعل قلبياً، وأن يوجد معلق للفعل.

ويمكن القول بأن سيبويه أراد بهذا التفسير لهذه الآية، تفسير المعنى لا تفسير الإعراب. وقد نهج منهج البصريين، وقال به غير واحد من النحويين منهم العكبري (٢) وأبوحيان (٣) وخالد الأزهرى (٤) والألوسي. (٥)

يقول أبو حيان مؤيداً ومصححاً مذهب البصريين: "... وفي كون الجملة تقع فاعلة خلاف، مذهب جمهور البصريين أن الفاعل لا يكون إلا اسماً... ومذهب الفراء وجماعة أنه إن كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعلق عنها، جاز أن تقع في موضع الفاعل... وإلا فلا، ونسب هذا لسيبويه، قال أصحابنا: والصحيح المنع مطلقاً " (٦)

وقد أول هؤلاء النحويين ما استدل به المجيزون على مجيء الفاعل جملة تأويلات تؤيد مذهبهم، ومنعوا مجيء الفاعل إلا اسماً أو ما في حكمه. فقد خرجوا ما استدل به الفراء من قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمَا أَهْلَكْنَا﴾ على أن فاعل (يهدي)، ضمير عائد على الله تعالى. (٧)، وما استدلوا به من قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا﴾، فقد خرجوه على أن فاعله مضمرة يدل عليه الكلام، أي: وتبين لكم هو، أي حالهم. (٨) إلى غير ذلك مما استشهدوا به على مذهبهم.

وما ذهب إليه البصريون، ومن وافقهم في القول بمنع مجيء الفاعل جملة، فقد رده ابن هشام، محتجاً بأن الجمل يحكم لها بحكم المفردات إذا أريد بها لفظها، فقال: "إن الجملة التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة، وفي المثل: زعموا مطية الكذب، ومن هنا لم يحتاج الخبر إلى رابط في نحو قولي: لا إله إلا الله، كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد" (٩)

(١) يُنظر الكتاب ٣/١١٠.

(٢) يُنظر التبيان ٢/٩٠٧.

(٣) ينظر البحر المحيط ١/١٧٣.

(٤) يُنظر شرح التصريح ١/٣٩٢.

(٥) يُنظر روح المعاني ٩/١١.

(٦) البحر المحيط ١/١٧٣.

(٧) يُنظر التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٠٧، والبحر المحيط ٦/٢٦٧.

(٨) يُنظر المعنى ٥/١٢٠.

(٩) يُنظر البحر المحيط ٥/٢٥٠.

موقف الأنباري:

سلك الأنباري منهج البصريين ومن تبعهم القول في منع مجيء الفاعل جملة، مخالفاً الكوفيين في جوازهم ذلك، وإن لم ينص على ذلك صراحة، إلا أنه ذكر ما استشهدوا به على مذهبهم، وأوله تأويلاً يؤيد مذهبه، هو ومن تبعهم في الرأي، فقال: لا يجوز أن تقع الجملة فاعلة، فأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِيَسْجُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ فالفاعل مقدر، والتقدير: ثم بدأ لهم بداء.

ومن كلامهم: إذا كان غداً فأنتي. أي: إذا كان ما تريد غداً فأنتي، فأضمرُوا، فذلك لا يجوز أن يكون (ليسجنه) في موضع رفع لأنه فاعل؛ لأن الجملة لا تقع فاعلة، فذلك أيضاً لا يجوز أن يقع موقع الفاعل، فأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾ (١) فما قام مقام الفاعل مقدر، والتقدير فيه: وإذا قيل لهم القول، ولا يجوز أن تكون الجملة قائمة مقام الفاعل؛ لأنها لا يجوز أن تكون فاعلة" (٢)

يتبين من خلال نص الأنباري تبعيته للبصريين في القول بعدم مجيء الفاعل جملة، ومخالفته منهج الكوفيين، بجواز ذلك، حيث فند ما استشهدوا به وأولاه على الوجه الذي يؤيد مذهبه، بعدم الجواز.

ومن خلال ما سبق فإن الذي يُرجح لدى هو ما ذهب إليه البصريون وتبعهم الأنباري، في القول بعدم مجيء الفاعل جملة؛ وذلك لأن ما كثر استعماله في العربية هو أن الفاعل لا يكون إلا اسماً أو ما في حكمه، وهو أكثر مسaireً للأصول اللغوية، وأبعد من التشتيت والتفريق، وآثارهما السيئة في الإبانة والتعبير. (٣)

وأن ما ذهب إليه أكثر الكوفيين من تجويز ذلك، فهو نادر، حيث ينذر وقوع الجملة فاعلاً. ومع ذلك إلا أنه لم يمنع الأخذ بما ذهب إليه الفراء من تجويزه وقوع الجملة فاعلاً بشروط، أن يكون مضمون الجملة وما تدل عليه يقع موقع الفاعل، بأن تكون الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعلقت عنها. فالجملة عنده إن قصد لفظها تُعتبر بمنزلة المفرد، كما هو مذهب الجمهور. وما ورد عن سيبويه يؤكد تبعية الفراء لمذهبه، فمذهبه أقرب إلى واقع اللغة، ولهذا يمكن تأييده والعمل به.

(١) من الآية (١٣) من سورة البقرة.

(٢) منشور الفوائد ص ٥٤.

(٣) يُنظر النحو الوافي ٦٧/٢.

أولى العاملين بالعمل في التنازع (١)

عرّف النحويون التنازع في اللغة: أنه التجاذب. وفي الاصطلاح: أن يتقدم عاملان مذكوران أو أكثر على معمول واحد فأكثر نحو أن يُقال: ضربتُ وضربني زيد، فتقدم الفعلان (ضربت) و(ضربني) وكل منهما صالح للعمل في المعمول زيد. (٢)

فيُفهم من تعريف التنازع عند النحويين بأنه إذا تقدم عاملان أو أكثر على معمول واحد، فكل من هذه العوامل صالحة للعمل في المعمول، ولا خلاف في جواز الأعمال، ولكن هناك خلاف بين النحويين في أولوية هذه العوامل في العمل، فقد اختلف النحويون في أولى العاملين بالعمل في التنازع وبيان هذا الاختلاف على النحو التالي:

أولاً: مذهب الكوفيين (٣)، ذهب الكوفيون إلى أن العامل الأول هو الأولى بالعمل في المعمول. واحتجوا بما ورد من السماع والقياس. فقد استدلوا بما ورد من أشعار العرب، من نحو قول امرئ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ * كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَاءِ (٤)

فأعمل الأول (كفاني) في المعمول وهو قوله: (قليل). ولو أعمل الثاني (لم أطلب) لنصب قليلاً. والشاهد في قوله: (كفاني ولم أطلب قليل) حيث أعمل الأول (كفاني) مراعاة للمعنى ولو أعمل الثاني (لم أطلب) لكان هناك تناقضاً في الكلام. واستدلوا أيضاً بقول عمر بن أبي ربيعة:

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةِ * تَنْخَلُ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودٌ إِسْحَلِ (٥)

فأعمل العامل الأول (تَنخَلُ) في المعمول (عود) ولم يعمل الثاني (فاستاكت) ولو أعمل الثاني لجا (عود) منصوباً.

وما استدل به الكوفيون من القياس على مذهبهم، هو أن العامل الأول أسبق في العمل

من الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني. (٦)

(١) يُنظر في هذه المسألة: الكتاب ١/٧٤، والمقتضب ٤/٧٢، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٦٠، وشرح ابن يعيش ١/٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٧، وشرح الكافية للرضي ١/٧٩ والارتشاف ٣/٩٠، والهمع ٣/٩٤. (٢) التصريح ١/٣١٥.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/١٦٠، والجمل ص ١١١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٧، والارتشاف ٣/٩٠. (٤) البيت من الطويل، في ملحق ديوانه ص ٣٩، ومن شواهد الكتاب ١/٧٩، والمقتضب ٤/٧٦ وشرح الرضي ١/٢١١، وخزانة الأدب ١/٣٢٧. والشاهد في قوله: (كفاني ولم أطلب قليل) حيث أعمل الأول (كفاني) مراعاة للمعنى ولو أعمل الثاني (لم أطلب) لكان هناك تناقضاً في الكلام.

(٥) البيت من الطويل، وهو في ملحق ديوانه ص ٣٠٥، وقيل هو للطفيل في ديوانه ص ٦٥، وهو من شواهد الكتاب ١/٧٨، وشرح ابن يعيش ١/٧٧، وشرح الأشموني ١/٢٠٥. والشاهد في قوله: (تَنخَلُ فاستاكت عود) حيث أعمل الأول (تنخل) في المعمول (عود) ولم يُعمل الثاني (فاستاكت). ولو أعمل الثاني لجا المعمول (منصوباً).

(٦) يُنظر الإنصاف ١/٨٦، وشرح ابن يعيش ١/٧٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٩.

ومذهبهم هذا قد وافق ما أجمعت عليه العرب من مراعاة العامل الأول؛ لأنه السابق، وذلك من عدة وجوه:

الأول: قياس إعمال الفعل الأول على إعمال (ظنّ) وأخواتها وإهمالها، فإن تقدمت أعملت، وإن توسطت أو تأخرت أهمل عملها. (١)

الثاني: عند اجتماع القسم والشرط، فإن جواب السابق منهما مغنٍ عن جواب الثاني. (٢)

الثالث: ما جاء من قول العرب: (ثلاث من البسط ذكور)، وقولهم: (ثلاثة ذكور من البسيط). فأثروا مقتضى تأنيث البسط لسبقه، فأسقطوا التاء، وآثروا مقتضى الذكور لسبقه فأثبتوا التاء، ففاسوا إعمال أحد الفعلين على ذلك لسبقه. (٣)

الرابع: أن إعمال الثاني يؤدي للإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم. (٤)
ثانياً: مذهب البصريين (٥) فقد ذهب البصريون إلى أن العامل الثاني هو الأولى بالعمل في المعمول؛ وذلك لقربه من المعمول.

وقد احتج البصريون لمذهبهم بالنقل والقياس، فقد استدلوا بعدد غير ذلك قليل من الشواهد السماعية، سواء ما ورد منها من القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، وأقوال العرب شعراً ونثراً، وهذا ما يؤيد ويقوي مذهبهم عند كثير من النحويين.

فاستدلوا على إعمال الثاني بما ورد من قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (٦) فأعمل الثاني وهو (أفرغ)، ولو أعمل الفعل الأول (أتوني)، لقليل: أتوني أفرغه عليه قطراً، أي: أتوني قطراً أفرغه عليه. وأيضا ما ورد من قوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَفْرَعُوا كِتَابِيَةَ﴾ (٧)، فأعمل الثاني وهو (أفروعوا) ولو أعمل الأول لقليل: (هآؤم أفرعوه كتابية).

واستدلوا أيضاً بما ورد من الحديث الشريف، وذلك ما ورد من قول الرسول (ﷺ): "إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَى سَبِطٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَمَسَخَهُمْ" (٨) فأعمل الثاني وهو الفعل (غضب) في المعمول وهو (سبط) ولو أعمل الأول لقليل: إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَيْهِمْ سَبِطاً.

وما استدلوا به من الشعر قول الفرزدق:

وَلَكِنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّيْ
بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ (٩)

(١) شرح ابن عقيل ١/٣٩٥. (٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٩.

(٣) يُنظَرُ شرح التسهيل ٢/١٦٩. (٤) ينظر الإنصاف ١/٨٧.

(٥) يُنظَرُ الكتاب ١/٧٤، والمقتضب ٤/٧٢ والجمل ص ١١١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٧.

(٦) من الآية (٩٦) من سورة الكهف. (٧) من الآية (١٩) من سورة الحاقة.

(٨) يُنظَرُ مسند أحمد، وصحيح مسلم. كتاب الصيد، باب إباحة الصيد ٣/١٥٤٦.

(٩) البيت من الطويل، وهو في ديوان الفرزدق ص ٤٧٥، وروايته (ولكن عدلاً)، وهو من شواهد الكتاب ١/٧١٧، والمقتضب ٤/٧٤، والإيضاح ص ١١٠، ومعنى النصف: (الإنصاف)، وهو العدول، والشاهد في قوله: (سببت) و(سبني) حيث أعمل الثاني في المعمول (بنو عبد شمس) وأعمل الأول في الضمير.

فقد تنازع العاملان (سببت) و(سبتي) معمولاً واحداً وهو (بنو عبد شمس) وأعمل العامل الثاني فيه، وأعمل الأول في الضمير. إلى غير ذلك من الشواهد التي تؤيد مذهبهم، فالشواهد في هذه المسألة كثيرة، فما استشهدوا به غيظ من فيض، وقليل من كثير.

وأما استدلالهم بالقياس فهو مراعاة القرب، فالفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعماله دون الأول نقض معنى، فكان إعماله أولى. (١)

وقد استشهدوا على مراعاة القرب بعدة أدلة، منها قول امرئ القيس:

كَأَنَّ أَبَانَا فِي أَفَانِينَ وَدَقَّةٍ * كَبِيرٌ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُرْمَلٍ. (٢)

فقد جاءت كلمة (مزمل) مكسورة بالخفض على الجوار لـ (بجاء) مراعاة للقرب والمجاورة، وكان حقها الرفع؛ لأنها صفة لـ (كبير).

وما ورد من قول العرب: (حَسَنَتْ بِصَدْرِهِ وَصَدْرُ زَيْدٍ). (٣) فقد تنازع عاملان هما الفعل (حَسَنَتْ) وحرف الجر الزائد (الباء)، وقد اختاروا إعمال الحرف (الباء) الزائد في المعطوف، وهو (صدر زيد) لقربه من الباء، فجاء مجروراً بالكسر، ولم يعملوا الفعل في المعطوف لبعده، وليس في إعمال الحرف نقض معنى، فكان إعمالها أولى.

وقال سيبويه عن هذا الموضوع: "... حيث كان الجر في الأول، وكانت الباء أقرب إلى

الاسم من الفعل ولا تنقض معنى سوا بينهما في الجر كما يستويان في النصب". (٤)

وما استدلو به أيضاً من أن الأقرب يجب إعماله إذا كان ثالثاً أو فوق ذلك بالاستقراء. ومن ذلك

قول الشاعر: جِيءَ ثُمَّ حَالَفَ وَثِقَ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمْ * لِمَنْ أَجَارُوا ذُو عَزِّ بِلَا هُونٍ (٥)

فقد تنازعت ثلاثة عوامل (جيء) و(حالف) و(ثق) معمولاً واحداً (بالقوم) وقد أعمل الفعل الثالث (ثق) في المعمول؛ مراعاة للقرب والمجاورة.

وأيد ابن مالك البصريين، فقال: "... فدل نقل سيبويه مجرداً عن الرأي على أن إعمال

الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأن إعمال الأول قليل، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر،

بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير في النثر والنظم، وقد تضمنه القرآن في مواضع كثيرة". (٦)

(١) يُنظر الإنصاف ١/٩٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٩، وشرح شذور الذهب ص ٢٣٤.

(٢) البيت من الطويل. وهو في ديوان امرئ القيس ص ١٧٩ وهو من شواهد الخصائص ١/١٩٢، والمحتسب

١٣٥/٢، وخزانة الأدب ٥/٩٨، وأبان: اسم جبل، وأفانين: ضروب والبجاد: الكساء المخطط. والشاهد في: (كبير)

أناس في بجاد مزمل) فقد جاءت كلمة (مزمل) مجرورة على الجوار وكان حقها الرفع لأنها صفة لـ (كبير).

(٣) يُنظر الكتاب ١/٧٤، والمقتضب ٤/٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٩.

(٤) الكتاب ١/٣٦٤.

(٥) البيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل ٢/١٦٨، وشرح الأشموني ٢/٧٥، والشاهد

قوله: (جيء ثم حالف وثق بالقوم)، حيث أعمل الأخير (ثق) في المعمول، مراعاة للقرب والمجاورة.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٧.

موقف الأنباري:

نهج الأنباري منهج البصريين في القول بأن العامل الثاني أولى بالعمل في التنازع. مخالفاً مذهب الكوفيين في القول بعمل الأول، ومبيناً فساد مذهب الكسائي في قوله بتعري الفعل من فاعل، فقال: "إذا قلت: قام أو قعد زيد، رفعت زيدا بالفعل الثاني وأضمرت للأول قاعداً. وذهب الفراء إلى أنه يرفع بالفعلين معاً. وذهب الكسائي إلى أنه إذا عمل الثاني في الفاعل أجرى الفعل الأول من الفاعل. وهذا فاسد؛ لأنه يؤدي إلى أن يُعَرَى الفعل من فاعل، وذلك محال". (١)

يتضح من خلال نص الأنباري أنه تبع البصريين في القول بإعمال العامل الثاني إذا اجتمع عاملان، وتنازعا معمولاً واحداً، وإن لم يصرح بذلك، وخالف قول الكوفيين بإعمال الأول، أو جواز إعمال الفعلين معاً، كما هو مذهب الفراء.

وأفسد مذهب الكسائي من الكوفيين بأنه إذا عمل الثاني في المعمول فإن الأول يجرى من الفاعل، وعلل ذلك بأن ذلك يؤدي إلى تعري الفعل الأول من الفاعل.

وعليه يمكن القول، بأن إذا عمل الثاني في المعمول فإن الأول يجرى من الفاعل، وعلل ذلك بأن ذلك يؤدي إلى تعري الفعل الأول من الفاعل.

وبناءً على ما سبق يمكن القول، بأن الراجح لديّ ما ذهب إليه الأنباري من القول بأنه إذا تنازع عاملان معمولاً واحداً فإن أولى العاملين بالعمل هو الثاني، متابعاً البصريين في هذا.

ويؤيد مذهبهم ويقويه كثرة استعمال الثاني دون الأول، وكثرة ما ورد من السماع بذلك، وقد ورد إعمال الثاني في أفصح الكلام في القرآن الكريم، ولم يرد إعمال الأول في القرآن الكريم. مما يضعف مذهب الكوفيين. وأن ما استشهد به الكوفيون على مذهبهم لا يعد دليلاً على إعمال الأول، وإنما فيه دلالة على جواز الإعمال وليس أولويته.

ويرجح مذهب البصريين ومن تبعهم من النحويين، وقال بقولهم الأنباري ما ذهبوا إليه من القياس بأن الثاني إعماله أولى من الأول لقربه من المعمول، فعمل فيه للقرب والمجاورة، ويدل على ذلك بأنه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول، وقد فصل بين العامل الأول والمعمول بالعامل الثاني؛ لذلك كان الثاني أولى لقربه، وعدم الفصل بينه وبين معموله.

(١) منشور الفوائد ص ٦٩.

الاختلاف في تقديم الحال على صاحبها المجرور (1)

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها وصاحبها؛ لأنها شبيهة بالصفة من حيث إنها تأتي في الكلام لبيان هيئة صاحبها، وبيان الهيئة يكون بعد صاحب الهيئة لا قبله، فالأول تابع وفرع لدى الحال، ومن المعلوم أن الأصل في العامل أن يكون قبل معموله؛ إلا أن مخالفة هذا الأصل جائزة ما لم يعرض لذلك مانع. (٢)

ففي بعض المواضع يجوز أن تتقدم الحال على عاملها وصاحبها، وفي مواضع أخرى يجوز أن تتقدم على صاحبها وحده دون العامل. ففي هذه المواضع تكون الحال مقدمة في اللفظ فقط، وفي النية تأخيرها.

وصاحب الحال قد يأتي مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، ولكل موضع تفاصيله، ومحل الحديث عن صاحب الحال إذا كان مجروراً.

والجر يتنوع بين الجر بالإضافة، والجر بالحرف، والحرف قد يكون زائداً، أو أصلياً، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولاً: الجر بالإضافة، وينقسم إلى قسمين:

- إضافة محضة.

- إضافة غير محضة (مخصصة).

فإذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة المحضة، ففي هذا الوضع يمتنع تقديم الحال على صاحبها، وهذا ما أجمع عليه النحويون. (٣)، وعللوا ذلك بأن المضاف إليه مكمل للمُضاف، وواقع منه موقع التنوين وأيضاً؛ لأن المضاف إليه كالصلة مع الموصول، فإن الموصول يتعرف بالصلة، والمُضاف يتعرف بالمُضاف إليه، فكما لا يجوز تقديم بعض معمولات الصلة على الموصول، فكذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمُضاف إليه عن المُضاف.

فإذا قيل: أعجبنى ذهاب زيدٍ باكياً، فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها في هذه الحالة، فلا يُقال: أعجبنى ذهاب باكياً زيدٍ، فقد فصل بين المُضاف والمُضاف إليه، وهذا غير جائز.

أما إذا كانت الإضافة غير محضة، وهي اللفظية التي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، فتقديم الحال على المُضاف جائز، وذلك نحو: (زيد شارب السويق ملتوتاً)، فيجوز تقديم الحال، فيقال: (زيد شارب ملتوتاً السويق). بجر السويق والفصل بين المُضاف والمُضاف إليه بالحال. وقد أجاز ابن مالك ذلك معللاً، بأن الإضافة اللفظية في نية الانفصال، فلا يُعتد بها. (٤)

(١) يُنظر في هذه المسألة الكتاب ١٢٤/٢، والمقتضب ٣٠٢/٤، والأصول في النحو ٢١٤/١، وإملاء ما من به الرحمن ص ٤٩٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٧٤٤/٢، والبسيط في شرح الجمل ٣١٤/١، والارتشاف ١٥٧٩/٣، والبحر المحيط ٣٧٩/١، والهمع ٢٦/٢.

(٢) يُنظر الإنصاف ١/٢٥٠ بتصرف. (٣) يُنظر شرح الكافية للرضي ٧٤٣/٢.

(٤) يُنظر شرح عمدة الحافظ ص ٤٢٤، ويُراجع شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٥/٢.

ثانياً: الجر بحرف الجر، وحرف الجر إما زائداً، أو أصلياً:

١- فإن كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر زائد، فقد أجمع النحويون على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور، فيجوز في نحو: (ما جاءني من أحد مبشراً) أن يقال: (ما جاءني مبشراً من أحد). (١)

وقد علل النحويون جواز هذا الوجه، بأن رف الجر يمكن الاستغناء عنه، والمجرور قد يكون فاعلاً، أو مفعولاً، فيجوز حينئذٍ تقديم الحال عليه.

أما إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر أصلي، فقد اختلف النحويون في تقديم الحال على صاحبه في هذا الوضع، فمنهم من منع، ومنهم من أجاز ولكل حجته، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً: المانعون، فقد منع أكثر النحويين من البصريين (٢) تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي إذا كان اسماً ظاهراً. يقول سيبويه في سياق حديثه عن عدم جواز هذا الوجه: "ومن ثم صار: مررت قائماً برجل، لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل والعامل الباء، ولو حسُن قائماً هذا رجل". (٣)

وقد احتج المانعون لمذهبهم، بأن المجرور بالحرف محمولاً على المجرور بالإضافة؛ وذلك لأن الحال لما كانت صفة لذي الحال في المعنى، كانت معمولة بحرف الجر في المعنى، والعامل في صاحبها فكما لا يتقدم المجرور على الجار، فكذلك ما هو في حكمه. (٤)

ثانياً: المجيزون، فقد أجاز فريق من النحويين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي، جوازاً مطلقاً، سواء كان المجرور اسماً ظاهراً، أو ضميراً، منهم أبو علي الفارسي. وابن جني، وابن كيسان، وابن برهان (٥)، والعكبري (٦)، وابن مالك (٧)، والرضي (٨)، والسيوطي (٩) وبعض الكوفيين. (١٠)

وقد جَوَّز السيوطي هذا الوجه بقوله: "الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه، سواءً أكان مرفوعاً، أم منصوباً. أم مجروراً بحرف جر زائد... أو أصلياً نحو: (وما أرسلناك إلا كافة للناس) وهذا هو الأصح في الجميع". (١١)

(١) يُنظر شرح التسهيل ٢/٣٣٥، وارتشاف الضرب ٣/١٥٧٩، والهمع ٤/٢٥.

(٢) يُنظر الكتاب ٢/١٢٤، والمقتضب ٤/٣٠٢، والأصول ١/٢١٤، والارتشاف ٣/١٥٧٩.

(٣) يُنظر الكتاب ٢/١٢٤. (٤) يُنظر شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/٥٦٣.

(٥) يُنظر شرح عمدة الحافظ ص ٤٢٩. (٦) يُنظر إملأ ما من به الرحمن ص ٤٩٤.

(٧) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٣٧. (٨) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢/٧٤٤.

(٩) يُنظر الهمع ٢/٢٦. (١٠) البحر المحيط ١/٣٧٩، وشرح التصريح ١/٣٧٩.

(١١) يُنظر الهمع ٣/٢٥.

واستدل المجيزون على مذهبهم بالقياس والسماع؛ أما القياس، فقالوا: إن المجرور بالحرف مفعول في المعنى، وهو فضلة. وقد جَوَزَ النحويون تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً به فلا يمتنع تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً معني؛ لأنه لا يخرج عن كونه مفعولاً. (١)، أما السماع، فقد استدلو بما ورد من القرآن الكريم، وبما ورد من أشعار العرب. فما ورد من القرآن الكريم. نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ (٢)، فقد تقدم الحال (كافة) على صاحبها المجرور (للناس) بحرف جر أصلي وهو اسم ظاهر. واستدلو بما ورد من قول الشاعر:

تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنكُمْ وَبَعْدَ بَيْنِكُمْ
بذُكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي (٣)

فقد تقدم الحال (طراً) على صاحبه المجرور، وهو الكاف التي هي ضمير المخاطب في قوله (عنكم) وهي مجرورة بحرف جر أصلي (عن)، وقيل: إن ذلك غير جائز إلا في ضرورة الشعر. وقد رد المانعون ما استدل به المجيزون من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾، فقالوا: هذه الآية تحتمل وجوهاً من الإعراب غير الوجه المذكور. وقالوا: اختلف في إعراب (كافة) هل هي حال من الكاف في (أرسلناك) أم حال من (الناس) المجرور بحرف جر أصلي. حيث تحتمل الآية وجهين، والدليل متى احتمل وجهاً أو وجوهاً أخرى، لم يصلح للاستدلال به.

وأيضاً رد المانعون ما استشهد به المجيزون من أشعار العرب؛ بأن الشعر وحده لا يكفي دليلاً على الاستشهاد، دون ما يسانده من أقوال العرب المنتهية؛ كما أن ما ورد من الأشعار وحده يُعد للضرورة.

وقد استثنى بعض الكوفيين من هذا الوجه، ما إذا كان صاحب الحال أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور، وذلك نحو: مررت بزيد وعمرو مسرعين، فجزوا تقديم الحال على صاحبها في هذه الحالة، فيقال: مررت مسرعين بزيد وعمرو. (٤)

ومن النحويين من ألحق المجرور بحرف جر زائد ممتنع الحذف، بحرف الجر الأصلي في حكم تقديم الحال على صاحبها في هذا الوضع. وذلك كالباء التي تجب زيادتها في فاعل أفعال التعجب الذي على صورة الأمر، نحو: (أحسن بزيد مقبلاً)، أو الباء التي تغلب زيادتها في فاعل كفى، نحو: (كفى بزيد زائراً).

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٤، والبسيط ١/٥٢٩.

(٢) من الآية (٢٨) من سورة سبأ.

(٣) البيت من الطويل ولم يُعرف قائله، و(تسليت) بمعنى (تصبرت)، و(طراً) بمعنى (جميعاً)، والأصل ألا تستعمل إلا حالاً. والشاهد في (طراً عنكم) فتقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر (عنكم) وهو ضمير.

(٤) ينظر الارتشاف ٣/١٥٧٩.

موقف الأنباري:

وقف الأنباري موقف أكثر البصريين، فذهب مذهبهم في منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي، واحتج لمذهبه بأنه لا يجوز تقديم الحال في هذا الموضع لنلا يلتبس بحال الفاعل، فقال: "حال المجرور في نحو: مررت ركباً بزيد، لا يجوز أن يتقدم عليه؛ لأنه يؤدي إلى أن يلتبس بحال الفاعل، فرفض لأجل اللبس، وقد أجازهم بعضهم، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ أي: (للناس كافة)". (١)

يتبين من خلال نص الأنباري تبعيته لمذهب المانعين عدم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي، مخالفاً بذلك مذهب بعض الكوفيين ومن تبعهم من القول بجواز تقديم الحال على صاحبها على هذا الوجه، وذكر ما استشهد به المجيزون على مذهبهم.

ومما سبق، يمكن القول أن الراجح لدى في هذه المسألة، هو ما ذهب إليه كثير من النحويين وبعض الكوفيين من القول بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور، وذلك لكثرة ما استشهدوا به مما ورد من السماع؛ من القرآن الكريم وأشعار العرب، وذلك ما أدى بابن مالك بعد إيراده جملة من الشواهد على هذا الوجه، بأن يعلل ذلك بقوله: " وإنما كثرت الشواهد في هذه المسألة - جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور - لأن المخالفين كثيرون" (٢)

وأن ما ذهب إليه المانعون وتبعهم الأنباري، من القول بعدم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي لا يخلو من التأويل والتكلف، وما اعترضوا به أدلة المجيزين، فليس لهم فيه حجة قوية تدعمه، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج. ويكفي لتقوية مذهبهم تأييدهم له بكثرة الشواهد القرآنية، وما ورد عن العرب من أشعار.

(١) منشور الفوائد ص ٦٢.

(٢) شرح عمدة الحافظ ص ٤٢٦.

الخلاف في حقيقة (رُبَّ) ومعناها (١)

(رُبَّ) حرفٌ من حروف الجر، ومن المعلوم أن لكل حرف من حروف الجر معنى يدل عليه، ولكن قبل أن نبيِّن معنى (رُبَّ) لابد أن نوضِّح أصلها من حيث الاسمىة والحرفىة؛ لأن (رُبَّ) من الألفاظ المُختلَف فيها بين الحرفىة والاسمىة.

فقد اختلف النحويون في (رُبَّ)، أهي حرف أم اسم، على مذهبين:

الأول: للبصريين، فقد ذهب البصريون (٢) إلى أنها حرف جر، يجر ما بعده.

يقول سيبويه عن الفرق بين (كَمْ) و(رُبَّ): "واعلم أن (كَمْ) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل

فيه (رُبَّ)؛ لأن المعنى واحد، إلا أن (كَمْ) اسم، و(رُبَّ) غير اسم، بمنزلة (مِنْ)". (٣)

وقال المبرد أيضاً مُفرِّقاً بين (كَمْ) و (رُبَّ)، ومُرجِّحاً حرفىة (رُبَّ): "ولو قلت: كَمْ رجلٍ

أتاني، لا رجلٌ ولا رجلان، كان جيداً؛ لأنك تعطف على (كَمْ)، ولا يجوز مثل هذا في باب (رُبَّ):

لأنها حرف". (٤)

وقد احتج البصريون على مذهبهم بما يلي:

١- أن (رُبَّ) كلمة تدل على معنى في غيرها، فهي كسائر حروف الجر، فكما أنك إذا قلت: خَرَجْتُ مِنْ بَغْدَاد، فقد دَلَّت (مِنْ) على أن بَغْدَادَ ابتداء غاية الخروج، فكذلك إذا قلت: رُبَّ رجلٍ يقول، دَلَّت (رُبَّ) على معنى التقليل في الرجل الذي يقول ذلك، فيستقر بذلك أنها حرف، ولا يُزال عن ذلك إلا بدليل يدل على اسميتها. (٥)

٢- أنها تتعلق بالفعل دائماً، وهذا حكم حرف الجر. (٦)

٣- أن ما بعدها مجرور دائماً، ولا معنى للإضافة فيها، فتعيَّن أن تكون حرف جر. (٧)

(١) يُنظر في هذه المسألة: الكتاب ١٥٦/٢، ١٦١/٢، ١١٥/٣، والمقتضب ٦٥/٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٢/٣، والأصول في النحو ٤١٦/١، وحروف المعاني للزجاجي ص ١٤، وشرح السيرافي على كتاب سيبويه ١٣٧/١، والإيضاح العضدي ص ٢٥١، واللمع ص ١٥٧، والإنصاف ٨٣٢/٢، واللباب ٣٦٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٤/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٣٠/٢، والبسيط في شرح الجمل ٨٦٠/٢، ورفص المباني ص ١٨٨.

(٢) يُنظر الإنصاف ٨٣٣/٢، واللباب ٣٦٣/١، وشرح الكافية للرضي ٢٣٠/٢، والجنى الداني ص ٤٣٨.

(٣) يُنظر الكتاب ١٦١/٢.

(٤) يُنظر المقتضب ٦٥/٣.

(٥) يُنظر اللباب ٣٦٣/١، ويُراجع البسيط في شرح الجمل ٨٦١/٢.

(٦) يُنظر اللباب ٣٦٣/١.

(٧) يُنظر اللباب ٣٦٣/١.

وقد اختار مذهبَ البصريين، وقال به بعضُ النحويين، منهم، العكبري(١)، وابن يعيش(٢)، وابن عصفور(٣)، وابن مالك(٤)، وابن أبي الربيع(٥)، والمالقي(٦)، والمرادي(٧)، وابن هشام(٨)، وغيرهم من النحويين.

قال ابن مالك عن (رُبِّ)، معللاً لرأى البصريين: "وهي حرفٌ عند البصريين، واسمٌ عند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه، وحرفيتها أصحُّ لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية، ومساواتها الحرف في الدلالة على معنى في مُسمًى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنها تدلُّ على معنى في مُسمًى مفهوم بلفظها.."(٩)

الثاني: مذهبُ الكوفيين والأخفش، فقد ذهب الكوفيون(١٠)، والأخفش، في أحد قوليه، ووافقهم ابن الطراوة(١١) إلى أنها اسمٌ. وقد احتجوا على مذهبهم بأمر منها:

١- استدلوها على اسميتها بالإخبار عنها، في قول الشاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ * عَارًا عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ. (١٢)

فرجع (عارٌ) على أنه خبرٌ عن (رُبِّ)، فَرُبُّ عندهم مبتدأ، وعار خبره. (١٣)

٢- أن (رُبِّ) نقيضة (كَمْ)؛ لأن (كَمْ) للعدد والتكثير، و(رُبِّ) للعدد والتقليل، فكما أن (كَمْ) اسم، فكذلك (رُبِّ) اسم. (١٤)

٣- أنها لو كانت حرفَ جرٍ لظهر الفعل الذي تعديته، وهو لا يظهر أبداً. (١٥)

(١) يُنظر اللباب ١/٣٦٤. (٢) يُنظر شرح المفصل ٨/٢٧.

(٣) يُنظر شرح الجمل ١/٤٧٧. (٤) يُنظر شرح التسهيل ٣/٤٣.

(٥) يُنظر البسيط في شرح الجمل ٢/٨٦١. (٦) يُنظر رصف المباني ص ١٨٨.

(٧) يُنظر الجنى الداني ص ٤٣٨. (٨) يُنظر المغنى ١/١٣٤.

(٩) يُنظر شرح التسهيل ٣/٤٣.

(١٠) يُنظر الإنصاف ٣/٨٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٢٧، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٤، وشرح الكافية

للرضي ٢/٣٣٠، والبسيط في شرح الجمل ٢/٨٦٠، والارتشاف ٤/١٧٣٧، والجنى ص ٤٣٩.

(١١) ابن الطراوة هو: أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي، نحوي ماهر، أديب بارع، سمع من

الأعلم كتاب سيبويه، له آراء في النحو تفرَّد بها، وخالف فيها جمهور النحويين، وله مؤلفات منها: الترشيح في

النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، تُوفى سنة ٥٢٨ هـ. (بغية الوعاة ١/٢٦٣).

(١٢) البيت من الكامل، وهو لثابت بن قننة، ومن شواهد المقتضب ٣/٦٦، اللباب ١/٣٦٤، شرح الجمل

١/٤٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٤، وشرح الكافية ٢/٣٢٩، والجنى ص ٤٣٨، والمغنى ١/١٣٤،

والمساعد ٢/٢٨٤، والهمع ٢/٢٥. والشاهد قوله: (وَرُبُّ قَتْلِ عَارٍ). حيث استشهد به الكوفيون على اسمية (رُبِّ)

لأنه أخبر عنها بـ (عارٍ)، وقد تأوَّله البصريون على أنه خبر مبتدأ محذوف، وعليه فلا شاهد فيه.

(١٣) يُنظر اللباب ١/٣٦٤.

(١٤) يُنظر الإنصاف ٢/٨٣٢.

(١٥) يُنظر اللباب ١/٣٦٤.

٤- أنها لا تكون إلا صدرًا، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، فهي معمولة بجوابها كإذا فبدأ بها، فيقال: رُبَّ رجلٍ أفضل من عمرو. وتقع مصدرًا، كَرُبَّ ضربةٍ ضربتُ، وظرفًا: كَرُبَّ يومٍ سررتُ، ومفعولًا به، كَرُبَّ رجلٍ ضربتُ. واختار الرضي مذهب الكوفيين؛ وذلك لأن معنى (رُبَّ) رجلٍ، في أصل الوضع: قليل في هذا الجنس، كما أن معنى (كَمْ) رجلٍ: كثير من هذا الجنس، لكن قال إعرابه أبدًا رفع على أنه مبتدأ لا خبر له. (١)

وقد ردَّ البصريون استدلال الكوفيين على مذهبهم؛ فردَّ العكبري مغللاً بقوله: "أما الإخبار عن (رُبَّ) فغير مستقيم؛ لأن (رُبَّ) ليس لها معنى في نفسها ليصح نسبة الخبر إليها، فأما قوله: (رُبَّ قتلٍ عازٍ)، فشاذ، والوجه فيه أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: (هو عازٍ). والجمله صفة لقتل، وأما الفعل الذي تتعلق به (رُبَّ) فيجوز إظهاره غير أنهم اكتفوا بالصفة عنه لظهور معناه. وأما حملها على (كَمْ) فلا يصح لوجهين: أحدهما: أن الاسم لا تثبت بالإلحاق في المعنى، بل تُعرف من وجه آخر. الثاني: أن (كَمْ) اسم لعدد، ولذلك يُخبر عنها، وتدخل عليها حروف الجر، ولو جعل مكانها عدد كثير أغنى عنها، كقولك: مائة رجلٍ، أو ألف رجلٍ. و(رُبَّ) للتقليل. (٢)

كما ردَّ ابن عصفور ما استدلوا به من قول الشاعر: ... ورُبَّ قتلٍ عازٍ، وعُلَّ لردِّه بقوله: "وزعم أهل الكوفة أن (رُبَّ) مبتدأ، وهذا لا حجة فيه؛ لأن الرواية الصحيحة: (وبعض قتلٍ عازٍ)، ولئن صحت رواية: (ورُبَّ قتلٍ عازٍ) لم يكن فيه حجة؛ لأن (عازٍ) يكون خبرًا ابتداءً، كأنه قال: هو عازٍ، والجمله في موضع الصفة. (٣)

وقد رد المرادي استدلالهم على اسميتها، بقول الشاعر: ... ورُبَّ قتلٍ عازٍ، بأن الرواية الشهيرة: (وبعض قتلٍ عازٍ)، وإن صحت الرواية، ف (عازٍ) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عازٍ، أو خبر عن مجرور (رُبَّ)، إذ هو في موضع رفع بالابتداء، ودخل عليه حرف جر كالزائد، وما يدل على حرفيتها، أنها مبنية، ولو كانت اسمًا لكان حقها الإعراب. (٤)

ورد الأنباري قولهم أن (رُبَّ) لا تكون إلا صدرًا، وحروف الجر لها صدارة الكلام، بقوله: "إنما لا تقع (رُبَّ) إلا في صدر الكلام؛ لأن معناها التقليل، وتقليل الشيء يُقارب نفيه؛ فأشبهت حرف النفي، وحرف النفي له صدر الكلام. (٥)

وعليه فإن ما ذهب إليه البصريون من أن (رُبَّ) حرف جر يجر ما بعده كسائر حروف الجر، هو الأوَّل بالقبول، لأن (رُبَّ) كلمة تدل على معنى في غيرها، كسائر حروف الجر، ولو كانت اسمًا كما ذهب الكوفيون لجاز دخول حرف الجر عليها، كما دخل على (كَمْ) في نحو: بِكَمْ درهمٍ اشتريت، وهذا لا يجوز في (رُبَّ).

(٢) يُنظر اللباب ١/٣٦٤ بتصرف.

(٤) يُنظر الجنى الداني ص ٤٣٨.

(١) شرح الكافية ٢/٣٣١، والهمع ٢/٣٤٦.

(٣) يُنظر شرح الجمل ١/٤٤٧.

(٥) يُنظر الإنصاف ٢/٨٣٣.

وبعد استعراض آراء النحويين في معرفة أصل (رُبَّ)، لابد من معرفة معنى (رُبَّ) وحقيقتها؛
فقد اختلف النحويون في معناها على عدة مذاهب كالتالي:

الأول: أنها للتقليل دائماً، وهو مذهب أكثر البصريين والكوفيين (١)، ونسبه صاحب البسيط (٢)
لسيبويه، والمبرد، وابن جنى، ونقل السيوطي عنه فقال: "وفى مفادها أقوال: أحدها: أنها للتقليل
دائماً، وهو قول الأكثر، قال في البسيط: كالخليل، وسيبويه (٣)، ويونس (٤)، وأبى زيد، وأبى عمرو
بن العلاء (٥)، والأخفش، والمازني، وابن السراج (٦)، والجرمي، والمبرد (٧)، والزجاج (٨)،
والزجاجي (٩)، والفارسي (١٠) والرماني، وابن جنى (١١)، والسيرافي (١٢)، والصيمري (١٣)، وجملة
الكوفيين: كالكسائي، والفراء (١٤)، وهشام، ولا مخالف إلا صاحب العين (١٥)."

يقول المبرد في سياق حديثه عن حقيقة (رُبَّ): "و(رُبَّ) معناها: الشيء يقع قليلاً، ولا
يكون ذلك الشيء إلا منكوراً." (١٦)، وقال ابن مالك: "وأكثر النحويين يقولون في معنى (رُبَّ):
التقليل. قال أبو العباس (١٧): (رُبَّ) تنبئ عما وقعت عليه، أنه قد كان وليس بالكثير؛ فلذلك لا تقع
إلا على نكرة؛ لأن ما بعدها يخرج مخرج التمييز." (١٨)

أما المرادي فقد دَلَّ على اختياره لمذهب الجمهور، فقال: "والدليل على ذلك أنها قد جاءت
في مواضع لا تحتل إلا التقليل، وفي مواضع ظاهرها التكثير، وهي مُحتملة لإرادة التقليل بَضْرِبٍ
من التأويل، فتبيّن أن تكون حرف تقليل؛ لأن ذلك هو المطرد فيها." (١٩)

مما سبق يتبيّن أن أبا حيان وغيره؛ كالمرادي، والسيوطي، نقلوا عن صاحب البسيط، أن
(رُبَّ) عند سيبويه للتقليل، وبالرجوع لكتاب سيبويه يتبيّن عكس ذلك، فقد أكد أن (رُبَّ) للتكثير،
ونص على ذلك في غير موضع، فقال في باب (كَمْ): "اعلم أن لـ (كَمْ) موضعين: فأحدهما:
الاستفهام، وهو الحرف المُستفهم به بمنزلة (كيف)، و(أين)، والآخر: الخبر، ومعناها معنى
(رُبَّ)... (٢٠) ومعلوم أن (كَمْ) الخبرية للتكثير، فإذا شُبّهت بها (رُبَّ) كان معناها التكثير كذلك.

- (١) يُنظر الارتشاف/٤، ١٧٣٧، والجنى الداني ص ٤٣٩، والهمع/٢، ٣٤٧.
- (٢) صاحب البسيط: هو ضياء الدين بن العلي، قال فيه السيوطي: "ضياء الدين بن العلي، صاحب البسيط في النحو، وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات." (الأشباه والنظائر/٢، ٢١٣).
- (٣) يُنظر الكتاب/٣، ١١٥.
- (٤) يُنظر الارتشاف/٤، ١٧٣٨.
- (٥) يُنظر رأيه في المساعد/٢، ٢٨٥.
- (٦) يُنظر الأصول في النحو/١، ٤١٦.
- (٧) يُنظر المقتضب/٤، ١٣٩.
- (٨) يُنظر إعراب القرآن/٣، ١٧٢.
- (٩) يُنظر حروف المعاني ص ١٤.
- (١٠) يُنظر البغداديات ص ٢٩٣.
- (١١) يُنظر اللمع ص ١٥٧.
- (١٢) يُنظر شرح السيرافي/١، ١٣٧.
- (١٣) يُنظر رأيه في الارتشاف/٤، ١٧٣٨.
- (١٤) يُنظر المساعد على التسهيل/٢، ٢٨٥.
- (١٥) يُنظر الهمع/٢، ٣٤٧.
- (١٦) يُنظر المقتضب/٤، ١٣٩.
- (١٧) يُنظر المقتضب/٤، ١٣٩.
- (١٨) يُنظر شرح التسهيل/٣، ٤٤.
- (١٩) يُنظر الجنى الداني ص ٤٤٠.
- (٢٠) يُنظر الكتاب/٢، ١٥٦.

وقال في موضع آخر: "واعلم أن (كَمْ) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ)؛ لأن المعنى واحد، إلا أن (كَمْ) اسم، و(رُبَّ) غير اسم بمنزلة (من). وقال في باب النفي بـ (لا): "وذلك لأن (رُبَّ) إنما هي للعدة بمنزلة (كَمْ)". (١)

الثاني: أنها للتكثير دائماً، وعليه الخليل، وابن درستويه (٢) وجماعة. ونسبه ابن خروف (٣)، وابن مالك (٤) لسببويه، مستدلين بقوله: "واعلم أن لـ (كَمْ) موضعين، فأحدهما: الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة (كَيْفَ)، و(أَيْنَ). والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى (رُبَّ)". (٥)

ومن هذا يتبين أن ما نسبه صاحب البسيط لسببويه من القول بأن (رُبَّ) تفيد التقليل، وهم منه؛ لأن ما نص عليه سببويه فيه دليل على أن معناها التكثير، ويدل على ذلك أنه ربط معنى (كَمْ) بمعنى (رُبَّ)، و(كَمْ) الخبرية تفيد التكثير دائماً. وقد استدلت أصحاب هذا المذهب، بقول امرئ القيس: **فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ * بَأْنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُ تِمَثَالِ**. (٦)

حيث أن (رُبَّ) أفادت التكثير لأن المعنى على الافتخار، والافتخار يناسبه التكثير.

الثالث: أنها للتقليل غالباً، والتكثير نادراً، وقد نسب هذا الرأي للفارابي (٧)، واختاره السيوطي، وصرح بذلك قائلاً: "ثالثها: أنها للتقليل غالباً، والتكثير نادراً، وهو المختار عندي وفاقاً للفارابي وطائفة". (٨)، وقد فطن إلى هذا قبله الأنباري، فقال: "وأما (رُبَّ) فمعناها التقليل، وهي تُخالف حرف الجر من أربعة أوجه..". (٩)

الرابع: أنها للتقليل والتكثير في غير غلبة أحدهما، فهي من الأضداد، ونسبه أبو حيان للكوفيين، والفارسي، ونقل ذلك عنهم فقال: "وذهب الكوفيون والفارسي في كتاب الحروف له، أنها تكون تقليلاً وتكثيراً". (١٠)

الخامس: أنها للتقليل قليلاً، وللتكثير كثيراً، جزم بذلك ابن مالك، فقال: "والصحيح أن معنى (رُبَّ) التكثير، ولذا يصلح (كَمْ) في كل موضع وقعت فيه غير نادر". (١١)

(١) يُنظر الكتاب ٢/٢٧٤. (٢) يُنظر الارتشاف ٤/١٧٣٧.

(٣) يُنظر المساعد ٢/٢٨٥، الهمع ٢/٣٤٧. (٤) يُنظر شرح التسهيل ٣/٤٥.

(٥) يُنظر الكتاب ٢/١٥٦.

(٦) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٩، برواية (يا رُبَّ)، وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٠، والمغنى ١/١٣٥، وشرح شواهد المغنى ١/٣٤٠، والخزانة ١/٣١. والشاهد: في: (فيا رُبَّ يوم..). حيث دلت (رُبَّ) على التكثير؛ لأن البيت معناه الافتخار ولا يناسبه التقليل.

(٧) يُنظر الارتشاف ٤/١٧٣٨. والفارابي: هو إسماعيل بن حماد الفارابي، إمام في اللغة والأدب، درس على الفارسي، والسيرافي، وأخذ اللغة مشافهة عن العرب العاربة، توفى سنة ٣٩٣ هـ. من مؤلفاته: الصحاح والمقدمة في النحو. (البيعية ١/٤٤٦، والأعلام ١/٣١٣).

(٨) يُنظر الهمع ٢/٣٤٨. (٩) يُنظر أسرار العربية ص ١٤٣.

(١٠) يُنظر الارتشاف ٤/١٧٣٧. (١١) يُنظر شرح التسهيل ٣/٤٤.

واختاره ابن هشام، فأجاز فيها الوجهين، وجعل الغالب أن تكون للتكثير، فقال: "وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه، بل ترد للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً، فمن الأول قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (١)، وقال الشاعر:
فِيَا رَبِّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ * (٢)
ومن الثاني قول الشاعر: أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ * وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٍ. (٣)
أراد: آدم وعيسى عليهما السلام. (٤)
ومن ورودها للتكثير في صحيح النثر، قول النبي (ﷺ): (رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا، عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ). (٥)، فرب في الحديث تفيد التكثير.
السادس: أنها حرف إثبات، لا يدلُّ على تكثير ولا تقليل، ولم تُوضَع لواحدٍ منهما، وإنما يُفهم ذلك من سياق الكلام. (٦)
وقد اختاره أبو حيان، حيث قال عن معنى (رُبَّ): "وذهب بعضهم إلى أنها لم تُوضَع لتقليل ولا لتكثير، بل ذلك مُستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من المذاهب". (٧)
المذهب السابع: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وقد نُسب هذا القول للأعلم وابن السيد (٨)، فقال السيوطي نقلًا عنهما: "أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعمم وابن السيد". (٩)
المذهب الثامن: أنها تأتي لمُبهم العدد، فتكون تقليلًا وتكثيرًا، وهو مذهب كل من: ابن البادش، وابن طاهر. (١٠)

(١) من الآية (٢) من سورة الحجر.

(٢) سبق تخريج البيت والتعليق عليه.

(٣) البيت من الطويل، وهو لرجل من أزد السراة، ومن شواهد الكتاب ٢/٢٦٦، وشرح التصريح ١٨/٢، والأشباه والنظائر ١/١٩، والهمع ٢/٣٤٨. والشاهد في: (رُبَّ مَوْلُودٍ) حيث جاءت (رُبَّ) للتقليل.

(٤) يُنظر مغنى اللبيب ١/٢٦٥ بتصرف.

(٥) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ١/٣٣ في كتاب العلم، باب العلم والعظة بالليل، وورد في إعراب الحديث للعكبري ص ٢١٣، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٠٤.

(٦) يُنظر الارتشاف ٤/١٧٣٨، والهمع ٢/٤٣٨.

(٧) يُنظر الارتشاف ٤/١٧٣٨.

(٨) يُنظر الارتشاف ٤/١٧٣٧، والهمع ٢/٤٣٨.

(٩) يُنظر الارتشاف ٤/١٧٣٧، والمغنى ٢/٤٤٢.

موقف الأنباري:

وقف الأنباري من المسألة موقف البصريين، من أن (رُبَّ) حرف يفيد التقليل، ووضح مذهب الكوفيين في القول بأن (رُبَّ) اسم تفيد التقليل، فقال: (رُبَّ) حرف معناه التقليل، ولا يأتي إلا في صدر الكلام ويتعلق بفعل مقدر بعده، نحو: رُبَّ رجلٍ يقول ذلك، أدركت أو لقيت، وذهب الكوفيون إلى أن (رُبَّ) اسم وضع على التقليل، نحو قولك: ما أقلُّ من يقول ذلك، كما وُضعت (كم) على الكثير. (١)

يتبين من نص الأنباري تبعيته للبصريين في مذهبهم بأن (رُبَّ) حرف وليس اسم، ومعناه التقليل، وتأييده مذهب البصريين دليل على مخالفته مذهب الكوفيين من القول باسمية (رُبَّ). وقد أصاب الأنباري في اختياره مذهب البصريين؛ فقد تدعمه الأدلة، واختاره جمع كبير من النحويين. وبناءً على ما سبق فإنه يمكن القول:

أولاً: بأن الذي يرجح لدى أن ما ذهب إليه البصريون ومن تبعهم في القول بحرفية (رُبَّ) وكونها للتقليل، وهو ما ذهب إليه الأنباري؛ وذلك لما يلي:

- أن (رُبَّ) كلمة تدل على معنى في غيرها، فيستقر أنها حرف، ولا يُزال عن ذلك إلا بدليل على الاسمية، وكذلك لو كانت اسماً لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر، وأن يعود عليها الضمير، ويضاف إليها وكذلك لم يفصلوا بينها وبين المجرور، كما فصلوا بين (كَمْ) وبين ما تعمل فيه.
- أنه فرق بينها بين (كَمْ) بأن مخفوض (كَمْ) قد يُحذف، فيقال: كم عندي، وكم ضربت، يُراد: كم رجل ضربت، وكم غلامٍ عندي، ولا يُقال: رُبَّ عندي، يُراد: رُبَّ غلامٍ عندي، وهذا دليل على أن (رُبَّ) ليست باسم، بل هي حرف.

- أنها وقعت مبنية من غير عارض، ولو كانت اسماً لكانت معربة.

ثانياً: أن ما ذهب إليه أكثر النحويين من البصريين والكوفيين من القول بأن (رُبَّ) تفيد التقليل، هو رأى راجح، فهي حرف يُؤتى به في الكلام لإفادة التقليل؛ وذلك لأنها جاءت في مواضع لا تحتمل إلا التقليل، وفي مواضع ظاهرها التكثر، وهي محتملة لإرادة التقليل، بضرب من التأويل؛ ولأن ذلك هو المعنى المطرد فيها، وهذا ما دلل به المرادي على كونها للتقليل، وبقوله أقول لصواب رأيه.

وقد عرض الأنباري لهذه المسألة ف الإنصاف، وبيّن أن معناها التقليل، فقال: "إنما لا تقع (رُبَّ) إلا في صدر الكلام؛ لأن معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه؛ فأشبهت حرف النفي، وحرف النفي له صدر الكلام". (٢)

(١) منشور الفوائد ص ٧١.

(٢) الإنصاف ٢/٨٣٣.

العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار. (١)

اختلف النحويون في جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، ونتج عن خلافهم ثلاثة مذاهب، بيانها على النحو التالي:

المذهب الأول: لجمهور البصريين (٢)، فقد ذهبوا إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فلا يجوز عندهم نحو: (مررت بك وأخيك) وحجتهم في ذلك، أن الجار والمجرور بمنزلة شئ واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فكأنه قد عطف الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز؛ لأن الضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ولم ينفصل عنه، ولهذا لا يكون إلا متصلاً. (٣)

يقول سيبويه عن هذا الموضوع: " تقول: هلم لكم أجمعين، وهلم لكم أنفسكم، ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم؛ لأنك لا تعطف المظهر على المضمرة المجرورة، ألا ترى أنه يجوز ذلك أن تقول: هذا لك نفسك، ولكم أجمعين، ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأخيك." (٤)

وبناءً على قول سيبويه وجمهور البصريين، فإنه لا يجوز عندهم العطف إلا بإعادة الجار، لورود ذلك في فصيح الكلام، سواءً كان الجار اسماً، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ﴾ (٥) ف(آبائك) معطوف على الكاف المخفوضة بإضافة (إله) إليها وأعيد المضاف، وهو (إله) مع المعطوف. (٦)، أم حرفاً كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلكِ تُحْمَلُونَ﴾ (٧)، وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ إِنِّي نَادِيَةٌ أَوْ كَرَاهًا قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَوْءُودُ أَيُّكُمْ أَخَذَ الْأَرْضَ بِالْأَيْمَنِ﴾ (٨). ف(الأرض)، معطوفة على الهاء المخفوضة وأعيدت اللام مع المخفوض، وما ورد بخلاف ذلك، فهو خاص بضرورة الشعر؛ لأنه قبيح في النثر.

(١) يُنظر في هذه المسألة: الكتاب ١/٢٤٨، ٢/٣٨١، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٥٢، والمقتضب ٤/١٥٢، والمسائل البصريات ١/٦٣٥، واللمع ١/٩٦، والخصائص ١/٢٨٦، والكشاف ١/٤٩٣، والإنصاف ٢/٤٦٤، والتبيان في علوم القرآن ١/٢٣٩، واللباب ١/٤٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٨، وضرائر الشعر ص ١١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٥٦، والارتشاف ٢/٦٥٨، وأوضح المسالك ٣/٣٣٣.

(٢) يُنظر الكتاب ٢/٣٨١، والإنصاف ٢/٤٦٦.

(٣) يُنظر الإنصاف ٢/٤٦٦. (٤) يُنظر الكتاب ١/٢٤٨.

(٥) من الآية (١٣٣) من سورة البقرة.

(٦) يُنظر التصريح ٢/١٨٣.

(٧) من الآية (٨٠) من سورة غافر.

(٨) من الآية (١١) من سورة فصلت.

وفي ذلك يقول سيبويه: " ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمرة المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت كرهوا أن يتبعوها الاسم،... وأما في الإشراك، فلا يجوز؛ لأنه لا يحسن الإشراك في فعلت فعلتكم إلا بأنت وأنتم، وهذا قول الخليل... وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمرة على المرفوع والمجرور، للضرورة، وجازت أنت وزيد، ولم يجر: مررت بك أنت وزيد؛ لأن الفعل يستغنى بالفاعل، والمضاف لا يستغنى بالمضاف إليه". (١)

ويرى المبرد أنه لا يجوز عطف الظاهر على المضمرة المجرور، بل يُحمل على الفعل كقوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنْجُونَكَ وَأَهْلَكَ﴾ (٢)، كأنه قال: (منجون أهلك)، فحمله على الفعل، ولم يعطف على الكاف المجرورة. (٣)

وقد تبع الفراء مذهب البصريين في القول بعدم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾. (٤) فنصب (الأرحام)، يريد: واتقوا الأرحام أن تقطعوها. قال: حدثنا الفراء، قال: حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش،.. أنه خفض الأرحام، قال: هو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كُنِيَ عنه،... وإنما يجوز هذا في الشعر...". (٥)

فترى أن الفراء قد وصف قراءة الخفض بالقبح؛ لأن العرب لا تعطف مخفوضاً على مخفوضٍ إلا وقد كُنِيَ عنه. وقد استدلت البصريون على صحة مذهبهم من إعادة الجار في المعطوف على الضمير المجرور بالسماع والقياس.

- أما السماع، فما ورد من قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِّنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾ (٦)، وما ورد من قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ (٧)، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ (٨)، ففي هذه الآيات قد عطف على الضمير المجرور بعد إعادة الجار.

(١) يُنظر الكتاب ٢/٣٨٢.

(٢) من الآية (٣٣) من سورة العنكبوت.

(٣) يُنظر المقتضب ٤/١٥٢.

(٤) من الآية (١) من سورة النساء.

(٥) يُنظر معاني القرآن للفراء ١/٢٥٢ بتصرف يسير.

(٦) من الآية (٦٤) من سورة الأنعام.

(٧) من الآية (٨٠) من سورة غافر.

(٨) من الآية (١٣٣) من سورة البقرة.

- أما القياس فقد استدلوا بأمر منها:

الأول: شدة اتصال الضمير المخفوض بخافضه حتى صار كالكلمة الواحدة؛ فلو عطفنا بدون إعادة الخافض، كان كالعطف على بعض حروف الكلمة الواحدة، أو كعطف الاسم على الحرف، وعطف الاسم على الحروف لا يجوز. (١)

وفي هذا يقول سيبويه: "كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها، جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها..." (٢).

الثاني: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يُعطف عليه، فمَنع العطف عليه إلا بإعادة حرف الجر. (٣)

الثالث: أن ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومُعاقب له، فلم يجز العطف عليه، كما لا يُعطف على التنوين. وشبه الضمير المجرور بالتنوين من ثلاثة أوجه:

أولها: أن التنوين قام مقام الضمير وعاقبه، نقول: غلامٌ، فنجد فيه التنوين فإذا أضفته، قلت: (غلامك) فقام المضاف إليه مقامه. (٤)

ثانيها: أنه لا يجوز فصله مما قبله، ولا يُلفظ به إلا متصلاً، والتنوين كذلك، فقد شابهه لفظاً ومعنى، حيث إن الظاهر لا يفصل بينه وبين العامل، كما في المضاف والمضاف إليه، وشبهه به أيضاً؛ لأنه على حرف واحد ساكن كالتنوين، والدليل على استوائهما أنهما يكملان الاسم، وأنهما لا يفصلان بينهما وبين بالظرف، وليس كذلك الاسم المظهر. (٥)

ثالثها: أن المضمرة المتصلة بمنزلة التنوين، بدليل حذفه في النداء، نحو: (يا غلام)، كحذف التنوين؛ لأن الضمير كالتنوين في شدة اللزوم، وكما لا يُعطف على التنوين لشدة لزومه، لا يُعطف على ما أشبهه. (٦)، قاله الحوفي. (٧)

وقد ضعف الكوفيون ما احتج به البصريون على صحة مذهبهم بالقياس، من مشابهة الضمير المجرور بالتنوين؛ وذلك لأن التنوين لا يُعطف عليه بوجه، ولا يُبدل منه ولا يُؤكد، وضمير الجر يُؤكد ويُبدل منه بإجماع، والعطف عليه أسوة بهما. (٨)

(١) يُنظر الإنصاف ٤٦٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٧/٣.

(٢) يُنظر الكتاب ٣٨١/٢.

(٣) يُنظر اللباب ٤٣١/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٧/٢، والهمع ٢٢١/٣.

(٤) يُنظر الإنصاف ٤٦٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/٣.

(٥) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٥/٣.

(٦) يُنظر التصريح ١٥١/٢.

(٧) الحوفي هو: علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي، كان نحويًا قارئاً، صنّف البرهان في تفسير القرآن، وعلوم القرآن، والموضح في النحو، توفي سنة ٤٣٠ هـ. (بغية الوعاة ١٤٠/٢).

(٨) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣.

وأما احتجوا به من اشتراط صحة حلول كل من المتعاطفين محل الآخر، فضعيف أيضاً؛ لأن حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه، لو كان شرطاً في صحة العطف لم يجز: رُبَّ رجلٍ وأخيه، وكَم ناقةٍ وفَصِيلها، وكلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بِدَرهم، فكما لم يُمتنع فيها العطف، لا يُمنع في نحو: مررتُ بكِ وزيدٍ، وإذا بطل كونُ ما تعلَّوا به مانعاً، وجب الاعتراف بصحة الجواز. (١)، وقد اختار مذهب البصريين، وحذا حذوهم بعض النحويين كالأنباري (٢) والعكبري (٣)، وابن عصفور (٤)، والرضي (٥).

يقول ابن عصفور في سياق حديثه عن جواز العطف على الضمير المجرور: "ولا يجوز العطف من غير إعادة الخافض إلا في ضرورة الشعر". (٦)

المذهب الثاني: للكوفيين (٧)، فقد ذهبوا لجواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار مطلقاً، وقد نُسب هذا المذهب ليونس، وقُطرب، والأخفش من البصريين. (٨)

ومع تَبعيةِ الفراء للبصريين في مذهبهم في القول بعدم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار مطلقاً في سعة الكلام، لكنه أجازَه تبعاً للكوفيين في (ما) من قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ (٩)، حيث قال: "بالرفع عطفاً على (الله)، وبالجر عطفاً على (فيهن)". (١٠)

وللكوفيين في ذلك أدلة اعتمدوا عليها، فقد استدلوا على مذهبهم بالقياس والسماع:

أما القياس: فهو أن العطف تابع من التوابع الخمسة، فكما يجوز أن يُبدل منه ويُؤكّد من غير إعادة جار، كذلك يجوز أن يُعطف عليه من غير إعادة جار. (١١)

وأما السماع: فقد استدلوا بما ورد في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وبما ورد من كلام العرب نظماً ونثراً. فأما ما استدلوا به من القرآن، فما ورد في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (١٢). في قراءة (الأرحام) بكسر الميم. (١٣) فاستشهدوا بالآية على أن (الأرحام) معطوف على المضمير المجرور من غير إعادة الجار.

(١) يُنظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٧. (٢) يُنظر الإنصاف ٢/٤٦٦.

(٣) يُنظر التبيان في علوم القرآن ١/١٦٥. (٤) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٢.

(٥) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٥٩. (٦) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٢.

(٧) يُنظر الإنصاف ٢/٤٦٤، وأوضح السالك ٣/٣٤٨، والتصريح ٢/١٨٢.

(٨) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣٢.

(٩) من الآية (١٢٧) من سورة النساء.

(١٠) يُنظر معاني القرآن للفراء ١/٢٩٠.

(١١) يُنظر روح المعاني للألوسي ٤/١٨٥. (١٢) من الآية (١) من سورة النساء.

(١٣) قراءة الجر، لبيحي بن وثاب، وحزمة، وقراها الجمهور بنصب الميم، وقرأ عبد الله بن يزيد بضمها، (تنظر القراءة في السبعة لابن مجاهد ص ٢٦٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١، والبحر المحيط ٣/١٥٧).

ويؤيد هذه القراءة، قراءة ابن مسعود: (وبالأرحام) بالباء. (١) ومنه ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ (٢) (فمن) في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم) (٣).

وقد استدل الكوفيون على مذهبهم أيضاً بما ورد من قول الرسول (ﷺ): "إنما مثل كُفْم واليهود كرجلٍ استعملَ عمالاً". (٤)، فقوله: (اليهود) في موضع جر بالعطف على الضمير المجرور في (مثلكم)، والتقدير: إنما مثلكم ومثل اليهود.

واستدلوا بما ورد عن العرب، ما حكاه قُطْرُبُ من قولهم: (ما فيها غيرُهُ وفرسِهِ) بجر (فرسِهِ) عطفاً على الضمير المجرور وهو الهاء في (غيرُهُ). (٥) وأما ما استدلوا به نظماً، من قول الشاعر: هَلَّا سَأَلْتُ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ * وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرَقِ. (٦) فقد عطف (أبي نعيم) على الضمير المجرور، وهو الهاء في (عنهم) دون إعادة الجار. ومن أدلتهم أيضاً قول الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَّ بَتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا * فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ. (٧)

فعطف (الأيام) وهي مجرور على الكاف في (بك) دون إعادة الجار.

وقد وافق الكوفيين بعض النحويين كابن مالك (٨)، وأبي حيان (٩) وابن هشام. (١٠)

يقول ابن هشام موافقاً للكوفيين: "ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفاً كان أو اسماً، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾، وقوله تعالى: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾، وليس بلازم، وفاقاً ليونس، والأخفش، والكوفيين، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما: (تساءلون به والأرحام)...". (١١)

(١) يُنْظَرُ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٣/٤٩٨. (٢) الْآيَةُ (٢٠) مِنْ سُورَةِ الْحَجْرِ.

(٣) يُنْظَرُ الْإِنْصَافَ ٢/٤٦٤.

(٤) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْإِجَارَةِ ١/١٤٦.

(٥) يُنْظَرُ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٣/٣٧٦، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٣/٣٤٨، وَالتَّصْرِيحَ ٢/١٥١.

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَلَا يُعْرَفُ قَائِلُهُ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٢/٨٦، وَالْإِنْصَافَ ٢/٤٦٦، وَشَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٣/٢٣٤، وَشَرْحَ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ٢/٦٣٥. وَذُو الْجَمَاجِمِ بضم الجيم، مَوْضِعٌ فِي دِيَارِ بَنِي تَمِيمٍ.

وَالشَّاهِدُ: فِي: (عَنْهُمْ وَأَبِي نَعِيمٍ)، حَيْثُ عَطَفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ وَهُوَ الْهَاءُ فِي (عَنْهُمْ) دُونَ إِعَادَةِ الْجَارِ.

(٧) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَلَا يُعْرَفُ قَائِلُهُ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٢/٣٢٣، وَاللَّمْعَ ص ٩٨٥، وَالْإِنْصَافَ ٢/٤٦٤، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٣/٧٨، وَشَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٣/٢٣٤، وَشَرْحَ ابْنِ عَقِيلٍ ٢/٦٦. وَالشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: (فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ)، حَيْثُ عَطَفَ الْأَيَّامَ عَلَى الضَّمِيرِ وَهُوَ الْكَافُ فِي (بِكَ) دُونَ إِعَادَةِ الْجَارِ.

(٨) يُنْظَرُ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٣/٢٣٢.

(٩) يُنْظَرُ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٢/١٤٧.

(١٠) يُنْظَرُ أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٣/٣٤٨.

(١١) يُنْظَرُ أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٣/٣٤٨.

وبالرغم من تبعية الزمخشري للبصريين، ونصرته الشديدة لهم، إلا أنه أجاز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ (٢)، فقد أجاز في قوله تعالى: (أشد ذكراً) أن يكون مجروراً بالعطف على الكاف والميم في قوله تعالى: (كذكركم)، ولم يجز عطفه على (ذكر)، حيث قال: "وأشد ذكراً في موضع جر عطف على ما أُضيف إليه الذكر في قوله: (كذكركم)". (٣)

وقد صحَّ ابن مالك رأيَ الزمخشري، قائلاً: "وما ذهب إليه الزمخشري هو الصحيح لأنه لو عُطف على (الذكر)، لكان (أشد) صفة لـ(ذكر) وامتنع نصب الذكر بعده؛ لأنك لا تقول: ذكرك أشد ذكراً، وإنما تقول: ذكرك أشد ذكر، وتقول: أنت أشد ذكراً، ولا تقول: أنت أشد ذكر...". (٤)، وقد ردَّ البصريون ما استدل به الكوفيون، وخرَّجوه على ما يتفق مع مذهبهم، فقد قالوا فيما استدل به الكوفيون من قوله تعالى: وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ: إن الأرحام في قراءة الجر، لا حجة لهم فيها من وجهين: أحدهما: أن الأرحام ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم، قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (٥)

وقد ردَّ بعضُ المفسرين والنحويين تخريج البصريين للقراءة، فقد ردَّه النحاس، بأنه خطأ من المعنى والإعراب؛ وذلك لأن حديث النبي (ﷺ)، دالٌّ على النصب، فقد قال (ﷺ): "يا أيها الناس اتقوا ربكم والأرحام"، فدل هذا على النصب؛ لأنه حضَّهم على صلة أرحامهم، ولو كان قسماً لكان قد حذف منه؛ لأنه لا يصح الكلام إلا عليه، وأيضاً فقد صح عنه (ﷺ): "من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت". (٦)، وقد ردَّه العكبري، فقال: "وهو ضعيف أيضاً، لأن الأخبار وردت بالنهاي عن الحلف بالآباء؛ ولأن التقدير: وربي الأرحام، هذا قد أغنى عنه ما قبله". (٧)

الثاني: أن (الأرحام) مجرور بباء مقدرة غير ملفوظ بها. وتقديره: وبالأرحام، فغطفت لدلالة الأولى عليها، وذلك نحو: بَمَنْ تَمُرُّ أُمْرٌ، وعلى من تنزل أنزل، وكان إذا قيل لرؤية: كيف أنت؟ قال: خير عافاك الله، أي: بخير، فحذف الباء لدلالة الحال عليها. (٨)

وقال ابن جني: "ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد، والضعف على ما رآه فيها، وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك، وأقرب، وأخف؛ ذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمَر، بل اعتقدت أن تكون فيه (باء) ثانية، حتى كأني قلت: وبالأرحام، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها، كما في قولك: بَمَنْ تَمُرُّ، أُمْرٌ، وعلى من تنزل أنزل، ولم يقل: أُمْرٌ به، ولا أنزل عليه، لكن حذف الحرفين لتقدم ذكرهما". (٩)

(٣) يُنظر الكشاف ١/٢٧٥.

(٤) يُنظر الإنصاف ٢/٤٦٧.

(٥) يُنظر التبيان ١/٢٣٩.

(٦) يُنظر الخصائص ١/٢٨٦.

(٢) من الآية (٢٠٠) من سورة البقرة.

(٤) يُنظر شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٠٧.

(٦) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١.

(٨) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢٨٨.

وأما ما استدلووا به من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرِزْقَيْنَ﴾ فخرجوه على أن (مَنْ) في موضع نصب بالعطف على (معايش)، أي: جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء (١)، أو منصوب بفعل محذوف، تقديره: وأعشنا من لستم له؛ لأن المعنى: أعشاكم وأعشنا من لستم، وليس في موضع خفض بالعطف على الضمير المجرور في (لكم). وأما ما استدل به الكوفيون من الشعر من قول الشاعر:

فاليومَ قرَّ بَتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا * فَذَهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ.

فقالوا: إن (الأيام) مجرور على القسم، لا بالعطف على الكاف في (بك).

يقول الأنباري عما استشهد به الكوفيون على مذهبه: "ثم لو حُمل ما أنشدوه من الأبيات

على ما ادعوه لكان من الشاذ الذي لا يُقاس عليه". (٢)

المذهب الثالث: لبعض النحويين كالجرمي، والزيادي (٣)، فقد ذهب بعض النحويين إلى أنه إذا أُكِّد الضمير المجرور المتصل بالضمير المنفصل المرفوع جاز العطف عليه دون إعادة الجار، نحو: مررتُ بك أنتَ وزيدٍ، ومررتُ به نفسه وأخيه، وذلك قياساً على الضمير المرفوع (٤)، وقد نُسب هذا الرأي أيضاً للفراء من الكوفيين (٥).

يقول الأشموني في حديثه عن هذه المسألة: "في المسألة مذهب ثالث، وهو أنه إذا أُكِّد

الضمير، جاز نحو: مررتُ بك أنتَ وزيدٍ، وهو مذهب الجرمي، والزيادي، وحاصل كلام الفراء، فإنه أجاز مررتُ به نفسه وزيدٍ، ومررتُ بهم كلهم وزيدٍ". (٦)

وهذا الرأي مخالف لرأي سيبويه، فلم يُجوز مذهب الجرمي والزيادي، حيث قال: "ولا يحسن

لك أن تقول: مررتُ بك أنتَ وزيدٍ، كما جاز فيما أضمرت في الفعل، نحو: قمت أنتَ وزيدٍ؛ لأن ذلك وإن كان قد أنزل منزلة آخر الفعل، فليس من الفعل ولا من تمامه". (٧)

وهذا الرأي مردود، فقد ردَّه الرضي، معللاً ذلك بقوله: "... لأنه لم يُسمع ذلك، مع أن تأكيد

المجرور بالمرفوع خلاف القياس، وإعادة الجار أقرب وأخف". (٨)

(١) يُنظر الإنصاف ٤١/٢، وضرائر الشعر ص ١١٦.

(٢) يُنظر الإنصاف ٤٧٤/٢.

(٣) الزيادي: هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد الزيادي، نحوي لغوي، قرأ على الأصمعي وغيره، من مؤلفاته: النقط والشكل، والأمثال، وشرح نُكت سيبويه، تُوفى سنة ٢٤٩ هـ.

(إنابة الرواة ٢٠١/١، وبيغة الوعاة ٤١٤/١).

(٤) يُنظر الارتشاف ٦٥٨/٢، والهمع ٢٢٢/٣.

(٥) يُنظر الارتشاف ٦٥٨/٢.

(٦) يُنظر شرح الأشموني على الألفية ١١٥/٣.

(٧) يُنظر الكتاب ٣٨١/٢.

(٨) يُنظر شرح الكافية للرضي ٣٥٦/٢.

موقف الأنباري:

اتَّجه الأنباري اتجاه البصريين في مذهبهم بعدم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وإن لم يصرح بهذا الرأي، وكذلك لم يتعرض لمذهب الكوفيين في القول بجواز ذلك، وفي هذا دليل لمخالفتهم على هذا الوجه، فقال: "ضمير المجرور لا يجوز العطف عليه؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فلو عطفنا عليه اسماً لكان بمنزلة ما لو عطف اسماً على حرف، وذلك لا يجوز" (١)

فمن خلال نص الأنباري يتبين أنه اختار مذهب البصريين، ومن هذا حذوهم في القول بعدم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، معللاً ذلك بأن الجار والمجرور معاً بمنزلة الشيء الواحد.

ولم يتعرض الأنباري لمذهب الكوفيين القائل بجواز العطف على الضمير المجرور في السعة دون إعادة الجار، سواء أكان المعطوف اسماً ظاهراً، أم ضميراً، وفي ذلك دليلاً على مخالفته لهذا الرأي، ولكنه قد تعرض للمسألة نفسها سابقاً في كتابه (الإنصاف)، وأيضاً تعرض لمذهبي البصريين والكوفيين، مختاراً منها مذهب البصريين، ومعارضاً ما استدل به الكوفيون على مذهبهم. (٢)

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن الذي يرجَّح لدى هو مذهب الكوفيين ومن هذا حذوهم في القول بجواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، حيث إن السماع يعضده، والقياس يقويه. فأما السماع فيتمثل في كثرة الشواهد التي تشهد بصحة مذهبهم وتؤكدده، وتنوعها بين النظم والنثر.

ومما يؤيده أنه قد اختاره ورجَّحه كثير من النحويين، كالأخفش، وابن مالك، وأبي حيان. ولا داعي إلى ردِّ ما استشهد به الكوفيون وتأويله كما فعل البصريون وتبعهم الأنباري في ذلك؛ لأن هذه التأويلات فيها من التكلف والغرابة، مما يجعل مذهب الكوفيين أسلم وأقوى من غيره من المذاهب.

(١) منشور الفوائد ص ٥٥.

(٢) الإنصاف ٤٦٦/٢.

نيابة الناء من (يا أبت) عن ياء الإضافة (1)

هناك من الأسماء ما تُستعمل في النداء مضافة إلى ياء المتكلم، ومن هذه الأسماء (أب، وأم)، وهما من الأسماء التي تُستعمل كثيراً في باب النداء، وقد استعملت عند العرب على عدة لغات، وإذا أُضيفت إلى ياء المتكلم، ففيها عشر لغات. (٢)

وقد اختلف النحويون في حقيقة الناء اللاحقة لـ (أب، وأم) في النداء في نحو: (يا أبتِ ويا أمّتِ)، ونحو: (يا أبتا ويا أمّتا)، وكذا كيفية الوقوف عليهما عند النداء، على النحو التالي:

أولاً: ذهب الخليل (٣)، وسيبويه (٤)، وجمهور البصريين (٥) إلى أن الناء للتأنيث، وهي عوض عن ياء المتكلم، ولذلك يُوقف عليها بالهاء، ولا يُجمع بين الناء والياء إلا في الضرورة.

وذكر ابن يعيش أن الأصل في نداءهما أن يقال: يا أبتِ، ويا أمّي، فحذفت الياء؛ اجتزأً بالكسرة قبلها، ثم دخلت الناء عوضاً عنها، ولذا لا يجمع بينهما إلا في الضرورة. (٦)، يقول سيبويه في حديثه عن حقيقة الناء في (يا أبتِ ويا أمّتِ)، مبيناً مذهب الخليل في ذلك: "وسألت الخليل -رحمه الله- عن قولهم: يا أبتِ، ويا أمّتِ لا نفعل، ويا أبتاه ويا أمّتاه، فزعم أن هذه الهاء مثل الهاء في عمه وخاله، وزعم الخليل أنه سمع عن العرب من يقول: يا أمّة لا تفعل، ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمّة وخالّة، أنك تقول في الوقف: يا أمه ويا أبتاه، كما تقول: يا خالّة، تقول، يا أمّتاه، كما تقول: يا خالتاه، وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أُضيفت إلى نفسك خاصة كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء، وأرادوا ألاّ يخلوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء، وأنهم لا يكادون، يقولون: يا أباه، ويا أمّاه، وهي قليلة في كلامهم...، واختص النداء بذلك لكثرة في كلامهم، كما اختص النداء بـ (أيها الرجل) ". (٧)

ويتبين من قول سيبويه: أن هذه الناء اللاحقة لـ (أب وأم) هي تاء التأنيث، وهي عوض من ياء المتكلم، وهذه الناء لا تلحقهما إلا عند إضافتهما إلى ياء المتكلم في باب النداء، ولا يجوز إلحاقها في غير النداء، وعلّة ذلك هو كثرة ما يدخل النداء من الحذف والتغيير.

- (١) يُنظر في هذه المسألة: الكتاب ٢/٢١٠، ومعاني القرآن للقراء ٢/٣٢، والمقتضب ٤/٢٦٢، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٨٩، والحجة للفارسي ٤/٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١١، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٨١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠٧، وشرح الكافية للرضي ١/٣٨٥، ١/٤٠٦، والارتشاف ٤/٢٢٠٨، والبحر المحيط ٥/٢٧٩، وأوضح المسالك ٤/٣٦.
- (٢) يُنظر شرح الجمل لابن خروف ٢/٧٤٠، وأوضح المسالك ٤/٣٦.
- (٣) يُنظر الكتاب ٢/٢١٠، ويراجع الارتشاف ٤/٢٠٨.
- (٤) يُنظر الكتاب ٢/٢١١.
- (٥) يُنظر المقتضب ٤/٢٦٢، والأصول ١/٣٤٠.
- (٦) شرح المفصل لابن يعيش ٢/١١.
- (٧) يُنظر الكتاب ٢/٢١٠.

وأيد المبرد مذهب سيبويه، فقال: "هذا باب ما يلزمه التغيير في النداء، وهو في الكلام على غير ذلك، فمن ذلك قولهم: يا أبت لا تفعل، فهذه الهاء إنما دخلت بدلاً من ياء الإضافة، والدليل على ذلك: أنك إذا جئت بالياء حذفتها فقلت: يا بى لا تفعل، ويا أمي لا تفعل، فأما الكسرة التي فيها فدلالة على الإضافة". (١)

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بما يلي (٢):

١- أن التاء يُوقف عليها بالهاء، ولو كانت ياء الإضافة مقدرة بعدها لم يجز قلبها هاء؛ لأنها حينئذ تكون متوسطة والمتوسطة لا يصح قلبها هاء.

٢- أنه لا يجمع بين هذه التاء والياء إلا في ضرورة الشعر، ولو لم تكن عوضاً عن الياء، لجاز الجمع بينهما في سعة الكلام، فكان يقال: يا أبتى ويا أمتي كما يقولون: (يا ضاربتى)، فلما لم يجزه أن يقال: (يا أبتى ويا أمتي) بالجمع بينهما دل ذلك على أن التاء عوض من الياء؛ لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه ومن جواز الجمع بين التاء والياء في ضرورة الشعر، ما ورد من قول الشاعر: أيا أبتى لا زلتَ فينا فإنما * لنا أمل في العيش ما دمت عايشاً (٣)
فقد جمع بين الياء والتاء في (أبتى)، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه إلا في الضرورة الشعرية.

وقد اختار مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وقال به غير واحد من النحويين، كابن السراج (٤)، والزجاجي (٥)، والصيمري (٦)، وابن خروف (٧)، وابن يعيش (٨) وابن عصفور (٩)، وابن مالك (١٠)، والرضي (١١)، وأبي حيان (١٢)، وابن هشام (١٣)
قال ابن السراج في سياق حديثه عن الاسم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: "... وقد يبدلون مكان الياء الألف؛ لأنها أخف عليهم، نحو يا رباً تجاوز عناً، ويا غلاماً لا تفعل، فإذا وقفت قلت: يا غلاماه، وعلى هذا يجوز: يا أباه ويا أماه" (١٤)

(١) يُنظر المقتضب ٤/٢٦٢.

(٢) يُنظر الكتاب ٢/٢١١، والمقتضب ٤/٢٦٢، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٨٩، وشرح ابن يعيش ٢/١١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٠١، والفاخر ٢/٥٣٤، والارتشاف ٤/٢٢٠٨.

(٣) البيت من الطويل، ولم يُعرف قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠٧، والمساعد ٢/٥٢٢، والمقاصد النحوية ٤/٢١، والتصريح ٤/٦٣، وشرح الأشموني ٣/٢٨٩، وحاشية الخصري ٢/٧٩.

والشاهد: في (يا أبتى)، حيث جمع بين التاء والياء وهما العوض والمعوض منه للضرورة، وقد أجازته الكوفيون.

(٤) يُنظر الأصول في النحو ١/٣٤٠.

(٥) يُنظر الجمل ص ١٦٥.

(٦) يُنظر التبصرة والتنكرة ١/٣٥٢.

(٧) يُنظر شرح الجمل لابن خروف ٢/٧٤٠.

(٨) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/١١.

(٩) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٠١.

(١٠) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠٧.

(١١) يُنظر شرح الكافية للرضي ١/٣٥٨.

(١٢) يُنظر الارتشاف ٤/٢٢٠٨.

(١٤) يُنظر الأصول ١/٣٤٠.

وقال ابن هشام مؤيداً البصريين: "ما فيه عشر لغات، وهو الأب، والأم، ففيهما... أن تُعَوِّض تاء التأنيث عن ياء المتكلم، وتكسرهما، وهو الأكثر، أو تفتحها وهو الأقيس". (١)
ثانياً: ذهب الكوفيون (٢) إلى أن هذه التاء للتأنيث، ولكنها ليست عوضاً من الياء، وياء الإضافة مقدره بعدها، كأنه قيل (يا أبتى ويا أمتي)، ثم اجتزئ بالكسرة عن الياء فصارا: (يا أبت ويا أمت). وقد وضع أبو حيان مذهب الكوفيين بقوله: "وأجاز الجمع بينهما في الكلام _أي بين التاء والياء- كثير من الكوفيين" (٣)

وما ذهب إليه الكوفيون مردود، فقد ردّه الرضي بعد ذكره لمذهب الكوفيين بقوله: "ولو كان الأمر كما قالوا لسمع" (يا أبتى ويا أمتي) أيضاً" (٤)
وبعد استعراض مذاهب النحويين في حقيقة التاء اللاحقة لـ (أب و أم) في باب النداء. فإنه يمكن القول بأن مذهب البصريين القائل بأن هذه التاء للتأنيث، وهي عوض من ياء المتكلم، والياء محذوفة والكسرة دليل عليها، هو المذهب الراجح والأولى بالقبول؛ وذلك لقوة أدلتهم. فما احتجوا به من الوقوف عليها بالهاء وعدم جواز الجمع بينهما إلا في الضرورة، ينهض أن يكون دليلاً قوياً على مذهبهم، كما أنه يخلو من الردود والاعتراضات التي وُجِّهت للرأي الآخر، وأيضاً لكثرة ما احتج به من النحويين.

وقد تفتح التاء في قولهم: (يا أبت ويا أمت)، وهي لغة من العشرة في نداء الأب والأم عند إضافتهما لياء المتكلم؛ لأنها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حُرِّكت ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾ (٥)، فقد قرأها بالفتح ابن عامر، وبالكسر باقي القراء السبعة.
ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنَّي رَأَيْتُ...﴾ (٦)، فقد قرأ ابن عامر وأبو جعفر بفتح التاء في (يا أبت)، فقد اختلف في لفظها على هذه القراءة على عدة أوجه. (٧)

الوجه الأول: للفارسي، وذهب في هذا الوجه على مذهبين:

أحدهما: أنه اجتزأ بالفتحة عن الألف المنقلبة عن الياء، وفي ذلك يقول الفارسي: "أن يكون أراد (يا أبتا)، فحذف الألف كما يحذف التاء، فتبقى الفتحة دالة على الألف كما أن الكسرة تبقى دالة الياء، والدليل على قوة هذا الوجه كثرة ما جاء من هذه الكلمة على هذا الوجه". (٨)

(١) يُنظر أوضح المسالك ٤/٣٧.

(٢) يُنظر الإيضاح ١/٢٨، وشرح الكافية للرضي ١/٦٧، والارتشاف ٤/٣٢٠٨.

(٣) يُنظر الارتشاف ٤/٢٢٠٨.

(٤) يُنظر شرح الكافية للرضي ١/٦٧.

(٥) من الآية (٤٤) من سورة مريم.

(٦) من الآية (٤) من سورة يوسف.

(٧) يُنظر الدر المصون ٦/٣٥.

(٨) يُنظر الحجة للفارسي ٤/٣٩١.

الثاني: أن (يا أبت) رُحِمَ بحذف التاء، ثم أقحمت التاء مفتوحة، ويقول الفارسي في سياق ذلك: "أن يكون مثل: يا طلحة أقبل، ووجه قول من قال أن هذا النحو من الأسماء التي فيها تاء التانيث أكثر ما يدعى مرخماً، فلما كان كذلك رد التاء المحذوفة في الترخيم إليه، وترك الآخر يجري على ما كان عليه في الترخيم من الفتح، فلم يعدت بالهاء أقحمتها". (١)

الوجه الثاني: في قراءة (يا أبت) بالفتح للفراء، فقد ذهب الفراء وأبو عبيدة وقطرب في أحد قوليه إلى أن الألف في (يا أبت) للندبة ثم حذفها مجتزئاً عنها بالفتحة. (٢)

الوجه الثالث: ذهب قطرب في أحد قوليه إلى أن يا (يا أبت) أصلها يا (أبة) بالتونين، فحذف التونين، وبقيت على قراءتها بالفتح، والنداء باب حذف.

وما ذهب إليه من توجيهها لقراءة الفتح في (يا أبت) مردود، فقد رد أبو جعفر النحاس قول الفراء وقطرب في أحد قوليه، بأن الألف في (يا أبت) للندبة، ثم حذفت واجتزأ عنها بالفتحة، بأن الوضع ليس موضع الندبة، وقال راداً لهذا الوجه، " وهذا القول خطأ؛ لأن هذا ليس موضع ندبة، والألف حقيقة لا تحذف " (٣)

وقد ردَّ النحاس قول قطرب أيضاً، بأن الأصل: يا أبةً بالتونين، ثم حُذِفَ التونين واجتزأ عنها بالفتحة، فقال في سياق رده ذلك: " وهو الذي لا يجوز؛ لأن التونين لا يحذف لغير علة، وأيضاً فإنما يدخل التونين في النكرة " (٤)

موقف الأنباري:

وقف الأنباري من المسألة موقف البصريين منها، من أن التاء في (يا أبت) هي عوض من ياء الإضافة، وأنه لا يجوز أن يجمع بين الياء والتاء، فأبدلت الياء ألفاً، وإن لم يصرح بذلك، بل اكتفى بذكره لعله وجود الفتحة في (يا أبت) في باب النداء، وهذه لغة من لغات العرب العشر، وكذلك قرأ بها بعض القراء كابن عامر والنحاس، وخالف الفراء في توجيهه لقراءة الفتح بأن الألف في (يا أبتاه) للندبة، فقال الأنباري مؤيداً البصريين، مخالفاً للفراء ومن تبعه: " قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ﴾ (٥)، الأصل: يا أبتى، ثم أبدل من الكسرة فتحة، وقلب الياء ألفاً، ثم حذف الألف، وبقيت الفتحة التي كانت قبل ألف الإضافة موجودة، وزعم بعض النحويين أن أصله (يا أبتاه)، فحذف ألف الندبة وبقيت الفتحة على ما كانت عليه، والأكثر على الأول". (٦)

(١) يُنظر الحجة ٣٩٠/٤.

(٢) يُنظر معاني القرآن للفراء ٣٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣١١/٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣١١/٢، ٣١٢.

(٤) يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٣١١/٢.

(٥) من الآية (٤٢) من سورة مريم.

(٦) منشور الفوائد ص ٥٠.

فمن خلال نص الأنباري يتبين أنه نهج منهج البصريين، ومن سبقه من النحويين في تبعيتهم، بأن التاء في (يا أبت) هي عوض من ياء الإضافة بعدها، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض، فحذفت الياء بعد قلبها ألفاً، وبقيت الفتحة، اجتزأً عن الألف المفتوحة، وهو بذلك تابع للفرسي في توجيهه قراءة ابن عامر بفتح التاء في نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ﴾، وأن هذا الوجه قد ورد بكثرة في كلام العرب، وخالف الفراء في القول بأن أصل الألف في (أبتاه) للندبة، فحذفت الأول وبقيت الفتحة، وهو إن لم يصرح بمن ذهب هذا المذهب، إلا أنه بعد استعراض آراء النحويين، تبين أن الفراء هو صاحب الرأي القائل بهذا الوجه.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن ما يُرَجَّح لديّ، هو رأي البصريين ومن تبعهم من النحويين وأيده الأنباري، من أن التاء في (يا أبت) إنما هي عوض من ياء الإضافة، ولا يجوز الجمع بينهما، إلا في الضرورة، ولا ينبغي أن يصار إليها، فالتاء عوض عن الياء وفتحت فتحة الياء، ثم أشبعت الحركة فتولدت الألف. وأيضاً لخلوه من الاعتراضات والردود التي وجّهت لرأي الكوفيين بأن التاء للتأنيث، وليست عوضاً عن الياء.

وأن ما ورد من قراءة الفتح، عن ابن عامر وغيره، فإنما هي لغة من اللغات العشر التي وردت عن العرب، وهو ما أيدته الأنباري، ووجه قراءة الفتح في ذلك متابعاً للفرسي ومن تبعه كأبي حيان، وأن ما يقوى هذا الوجه هو كثرة ما جاء من هذه الكلمة على هذا الوجه، ويرجّح هذا الوجه ما زُدد به قول الفراء، حيث إن الموضع ليس موضع ندبة، وأن الألف حقيقة لا تُحذف.

(لَنْ) بين البساطة والتركيب. (١)

(لَنْ) من الحروف الناصبة للفعل المضارع، فهو حرف نفى ينفى المضارع ويُخَلِّصه للاستقبال معنىً وإن كان في اللفظ باقياً على احتمال له للحال والاستقبال. وإنما كان ذلك؛ لأنها كالجواب لمن قال: سيفعل، ولا تجتمع مع السين؛ لأنها مختصة بالإيجاب، كما أن (لَنْ) مختصة بالنفي فتناقضا. (٢)

و(لَنْ) من الحروف المُخْتَلَف في أصلها من حيث البساطة والتركيب، فقد اختلف النحويون في أصل (لَنْ) من حيث التركيب وعدمه، ويتمثل خلافهم في ثلاثة مذاهب، كالتالي:

المذهب الأول: لسيبويه وجمهور البصريين، فذهب سيبويه (٣)، وجمهور البصريين (٤) إلى أنها بسيطة، فهي عندهم مفردة وليست مركبة من شيء، وهي بمنزلة (لَمْ) في حروف الجزم، وقد وُضِعَت من أول الأمر هكذا، فلا تركيب فيها ولا إبدال، إذ الأصل عدم ذلك.

يقول سيبويه في معرض حديثه عن أصل (لَنْ): "وأما غيره - يعني الخليل - فزعم أنه ليس فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة (لَمْ) في حروف الجزم، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً". (٥)

ووضح المبرد مذهبه في أن (لَنْ) حرف مفرد بمنزلة (أَنْ): "ليس القول عندي كما قال - الخليل - وذلك أنك تقول: زيدا لَنْ أضرب، كما تقول: زيدا سأضرب. فلو كان هذا كما قال الخليل، لفسد هذا الكلام؛ لأن زيدا كان ينتصب بما في صلة (أَنْ) ولكن (لَنْ) حرف بمنزلة (أَنْ)". (٦)
وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بعدة أمور، منها ما يلي:

١ - أن البساطة أصل، والتركيب خلاف الأصل، فلا يصح ادعاؤه إلا بدليل قاطع، ولا دليل على ذلك. (٧)

(١) يُنظر في هذه المسألة: الكتاب ٥/٣، والمقتضب ٨/٢، والأصول ١٤٧/٢، ١٤٨، وشرح الكتاب للسيرافي ١٧٣/٩، والمقتصد ١٠٥٠/٢، ونتائج الفكر ص ١٣٠، واللباب ٣٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٨، والإيضاح في شرح المفصل ٢١٨/٢، ورتب المباني ص ٢٨٥، والجنى الداني ص ٢٧٠، والدر المصون ٢٠٣/١، وأوضح المسالك ١٣٨/٤، والتصريح ٢٨٧/٤، والهمع ٢٨٦/٢.

(٢) يُنظر رصف المباني ص ٢٨٥، والجنى الداني ص ٢٧٠، والهمع ٢٨٦/٢.

(٣) يُنظر الكتاب ٥/٣.

(٤) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٨، والفاخر ٥٤٨/٢، والتصريح ٢٨٧/٤.

(٥) يُنظر الكتاب ٥/٣.

(٦) يُنظر المقتضب ٨/٢.

(٧) يُنظر اللباب ٣٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٧، والجنى الداني ص ٢٧١.

٢- أنه يجوز تقديم منصوبها عليها، فيقال: زيدٌ لَنْ أُضْرِبَ، ولو كان أصلها (لا أَنْ) لما صح تقديم هذا المعمول عليها؛ لأن ما في أصله (أَنْ) لا يتقدم عليها. (١)

وقد اعترض على دليلهم هذا: بأن التركيب يُغيّر معاني الحروف، ألا ترى أن (لَوْ) معناها امتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا رُكِّب مع (لا) صار معناها: امتناع الشيء لوجود غيره، فكذاك (لا) و (أَنْ) لَمَّا رُكِّبتا.

وقد أُجيب عن ذلك بأنه ليس حكم التركيب هنا كحكم (لَوْ)؛ لأن (لَوْ) قبل (لا)، بقي حكمها من أنها حرف امتناع لامتناع، ودخلت (لا) التي للنفي عليها فأزالت الامتناع الواحد وصيرته إيجاباً، فكان كل واحدٍ منهما باقٍ على معناه، و(لا) فيها عوض من الفعل، وليست (لَنْ) من هذا القبيل؛ لأن (لَنْ) و(لا أنه) في المعنى واحد، وليس فيهما إلا التسهيل. ولا تدخل إحداهما على الأخرى، لتحدّث معنى زائداً فلا يتناظران، فليس إلا البساطة لما تقدم وللوجه الثاني. (٢)

وذهب مذهب سيبويه وجمهور البصريين، جماعةً من النحويين منهم ابن السراج (٣)، والسيرافي (٤)، والجرجاني (٥)، والزمخشري (٦)، والعكبري (٧)، وابن يعيش (٨)، وابن مالك (٩)، والبعلي (١٠)، والمالقي (١١)، والمرادي (١٢)، والسمين الحلبي (١٣)، وابن هشام (١٤) وغيرهم.

يقول ابن السراج في حديثه عن أصل (لَنْ): "... وكان الخيل يقول: أصلها: (لا أَنْ)، فألزمه سيبويه: أن يكون يقدم ما في صلة (أَنْ) في قوله: زيداً لَنْ أُضْرِبَ، وليس يمتنع أحد من نصب هذا وتقديمه. فإن كان على تقديره فقد قدم ما في الصلة على الموصول. (١٥)

وصحّ المالقي مذهب سيبويه، بقوله: "والصحيح من هذه المذاهب، مذهب سيبويه ومن تبعه، لأن التركيب فرع عن البساطة، فلا يدعى إلا بدليل قاطع." (١٦)

(١) يُنظر الكتاب ٥/٣، والمقتضب ٨/٢، والأصول ١٤٧/٢، ومعاني الحروف للرماني ص ١٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٨.

- (٢) يُنظر رصف المباني ص ٢٨٦. (٣) يُنظر الأصول ١٤٧/٢. (٤) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١٧٣/٩. (٥) يُنظر المقتصد ١٠٥٠/٢. (٦) يُنظر المفصل ص ٣٠٧. (٧) يُنظر اللباب ٣٢/٢. (٨) يُنظر شرح المفصل ١٢/٨. (٩) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٧/٣. (١٠) يُنظر الفاخر ٥٤٨/٢. (١١) يُنظر رصف المباني ص ٢٨٦. (١٢) يُنظر الجني الداني ص ٢٧١. (١٣) يُنظر الدر المصون ٢٠٣/١. (١٤) يُنظر أوضح المسالك ١٣٨/٤. (١٥) يُنظر الأصول ١٤٧/٢. (١٦) يُنظر رصف المباني ص ٢٨٦.

المذهب الثاني: للخليل ومن تبعه، فقد ذهب الخليل (١) في أحد قوليه (٢)؛ إلى أن (لن) مركبة وأصلها: (لا أن)، ثم حُذفت الهمزة تخفيفاً من (أن)، كما حُذفت في قولهم: وَيُلْمَهُ، والأصل: وَيُلُّ أمّه، ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين، ألف (لا)، ونون (أن)، فصارت (لن)، فالنفي مستفاد من (لا)، والنصب مستفاد من (أن). (٣)

يقول سيبويه عن الخليل: "فأما الخليل فزعم أنها: (لا أن)، ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم، كما قالوا: ويُلْمَهُ، ويريدون: ويُلُّ أمّه، وكما قالوا: يومئذٍ، وجعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا (هَلَّا) بمنزلة حرف واحد، فإنما هي (هَلْ) و (لا). (٤)"

وقد نُسب هذا القول للكسائي (٥)، والخازننجي (٦)، والسهيلي (٧). يقول السهيلي في سياق حديثه عن (لن) الناصبة: "وأكثرهم ينصب بها مراعاة؛ لأن المركبة فيها مع (لا). (٨)"

وقد علل السيوطي لكون (لن) مركبة عند الخليل والكسائي، بقوله: "والحامل لهما على ذلك قريباً في اللفظ من (لا أن)، ووجود معنى: (لا) و (أن) فيها، وهو النفي والتخليص للاستقبال." (٩) وقد استدل الخليل ومن تبعه لمذهبهم بأمر منها:

١- ما ذكره السيوطي من أن دليل كونها مركبة هو قرب لفظها من (لا أن) وأن معناها من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها. (١٠)

٢- قياس (لن) في كونها مركبة على (ويُلْمَهُ)، الذي قيل إن أصلها: (ويُلُّ أمّه)، فصار اسماً واحداً، وأيضاً قياسها على (هَلَّا)، الذي قيل إن أصله: (هَلْ لا)، ثم صار اسماً واحداً. (١١)

-
- (١) يُنظر الكتاب ٥/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٨/١، والمقتصد ١٠٥٠/٢، والمرتلج ص ٢٠٢.
- (٢) نُسب للخليل قول آخر غير هذا القول، وهو موافقته لسيبويه في أن (لن) ليست مركبة وإنما هي بسيطة، ينظر في ذلك (شرح الكتاب للسيرافي ٨٠/١، والفاخر ٥٤٨/٢).
- (٣) يُنظر رصف المباني ص ٢٨٥، والجنى الداني ص ٢٧١، والهمع ٢٨٦/٢.
- (٤) يُنظر الكتاب ٥/٣.
- (٥) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١٧٣/٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٧/٣، والارتشاف ١٦٤٣/٤.
- (٦) يُنظر التصريح ٣٥٨/٢، والخازننجي: هو أبو حامد أحمد بن محمد البشني، المعروف بالخازننجي، كان إماماً في الأدب بخراسان، شهد له أبو عمر الزاهد مشايخ العراق، له مصنفات منها: شرح أبيات أدب الكاتب، وتكملة كتاب العين. تُوفى سنة ٣٤٨ هـ. (إنباء الرواة ٢١٠٧/١ ويغية الوعاة ٣٨٨/١).
- (٧) يُنظر نتائج الفكر ص ١٣٠، ١٣١.
- (٨) يُنظر السابق نفسه.
- (٩) يُنظر الهمع ٢٨٦/٢.
- (١٠) يُنظر الهمع ٢٨٦/٢، والتصريح ٢٨٧/٢.
- (١١) يُنظر الكتاب ٥/٣، ويراجع الفاخر ٥٤٨/٢، والهمع ٢٨٦/٢.

٣- ورودها مركبة في الشعر، ومن ذلك ما ورد من قول الشاعر:

يُرْجَى المرءُ ما إن لا يراهُ
وتعرضُ دُونَ أبعدِهِ الخُطوبُ. (١)

فقد جاءت (لا) بعد (إن)، وهذا يعني أن أصلها عندهم (لن)، والمعنى: لن يراه.

هذا وقد رُذِّ مذهب الخليل ومن تبعه بأمر منها:

١- أن البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يدعى إلا بدليل قاطع. (٢)

٢- أنه لو كان أصل (لن): (لا أن)، لما جاز تقديم معمول معمولها عليها؛ لأن ما في أصله (أن)

لا يتقدم عليها، وهو جائز في: زيداً لن أضرب، بخلاف (أن) فيجوز فيها: (زيداً أن تضرب

خير لك)، بتقدير: (أن تضرب زيداً خير لك). وبهذا الوجه رد سيبويه على الخليل. (٣)

وقد اعترض بعض النحويين هذا القول بأن الشيء قد يحدث له مع التركيب، حكم لم يكن

قبل ذلك. (٤)

٣- أن (لن) مع الفعل والفاعل كلام تام، فلو كان أصلها: (لا أن) فيلزم منه أن تكون (أن) وما

بعدها في تقدير مفرد، ويكون الكلام تاماً؛ إذ تقدر (أن) والفعل بالمصدر وهو محال.

يقول السيرافي موضحاً هذا القول: "والحجة فيه سوى ما ذكره سيبويه، أنا إذا قلنا: لن

أضرب زيداً، كان كلاماً تاماً، لا يحتاج إلى إضمار شيء، وإذا قلنا: لا أن أضرب زيداً، لم يتم

الكلام؛ لأن (أن) وما بعده من الفعل والمفعول بمنزلة اسم واحد، والاسم الواحد إذا وقع بعد (لا)

احتاج معه إلى خبر، فليس لفظ (لن) وفقاً للفظ (لا أن) ولا معناها وفقاً لمعناها، فما الذي أوجب

أنها هي؟" (٥).

٤- أن التركيب إنما يصح إذا كان الحرفان ظاهرين ك (لولا). (٦).

٥- أن قياسهم (لن) على (أيش، ووَيْلْمَه)، فقد ردّه البعلي بأن كلاهما جاء مسموعاً على خلاف

الأصل، فلا يُقاس عليه. (٧).

(١) البيت من الوافر، وينسب لجابر بن رألان الطائي، أو لإياس بن الأرت، ومن شواهد شرح الكافية للرضي ٣٩/٤،

والجنى ص ٢١١، والمعنى ٦٠/١، وجاء برواية: (ما إن لا يراه)، والتصريح ٢٨٩/٤. والشاهد فيه: قوله: (ما لا أن

يُلاقى)، حيث وردت (لا) بعد (أن) وهذا يعني كونها مركبة عند الخليل وأتباعه.

(٢) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٨، والجنى الداني ص ٢٧١.

(٣) يُنظر الكتاب ٥/٣.

(٤) يُنظر معاني الحروف ص ١٠٠، والمقتصد ١٠٥٠/٢، والجنى الداني ص ٢٧١.

(٥) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١٧٣/٩.

(٦) يُنظر التصريح بمضمون التوضيح ٢٨٩/٤.

(٧) يُنظر الفاخر ٥٤٨/٢.

٦- ما استدلووا به من قول الشاعر: يُرَجَى المرءُ ما إن لا يراهُ *.... فلا يصح الاستشهاد به؛ لأن هذه الرواية ليست هي الرواية الوحيدة التي ورد بها البيت، وإنما في البيت روايات أخرى وردت في عدة مواضع وهي:

١- (ما إن لا يراه)، ويستشهد بهذه الرواية على زيادة (إن).

٢- ما لا إن يُلاقى. ٣- ما إن لا يُلاقى.

ويثبت بتعدد الروايات في هذا البيت عدم صحة الاستشهاد به.

المذهب الثالث: مذهب الفراء، فقد ذهب الفراء (١) إلى (لن) بسيطة، ولكن أصلها: (لا) النافية للجنس وأبدلت ألفها نوناً. وقد استدلت لمذهبه بأمرين.

١- أن الألف والنون في البديل أخوات، فكما تُبدل النون ألفاً في الوقف في نحو قوله تعالى: ﴿لَسْفَعاً﴾ (٢)، كذلك تُبدل النون ألفاً في نحو: زياداً. (٣)

٢- اتفاق (لن) و(لا) في النفي، ونفي المستقبل، لكن (لا) أكثر استعمالاً من (لن)، وجعل (لا) أصلاً لها؛ لأنها أقعد في النفي من (لن)؛ لأن (لن) لا تنفي إلا المضارع ولهذا جعلت (لا) أصلاً لها. (٤)

هذا وقد زد قول الفراء وما استدلت به بعدة أمور منها:

١- أن (لا) لم تُوجد ناصبة في موضع من المواضع، وإن لم تُوجد ناصبة في موضع من المواضع فكيف تُقاس (لن) على (لا) مع تناقض عملهما وعدم عمل (لا): ولهذا فلا يصح حمل (لن) عليها. (٥)

وقد وضَّح المرادي ضَعْف هذا الدليل معللاً ذلك بالردِّ السابق، حيث يقول: ".... وهو ضعيف، لأنه دعوى لا دليل عليها؛ ولأن (لا) لم توجد ناصبة في موضع". (٦)

٢- أنه لم يُعهد إبدال الألف نوناً، إنما المعهود إبدال النون ألفاً، نحو ﴿وَلْيَكُونَا﴾ (٧)، و﴿لَسْفَعاً﴾. (٨)

٣- أن البديل مختص بالوقف، و(لن) مُستعملة في الوصل والوقف فلا منافرة بينهما ولا علة جامعة فبطل القياس. (٩)

(١) يُنظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٨، والمفصل ص ٣٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٢، والفاخر ٢/٥٤٨، ورفص المباني ص ٢٨٥، والارتشاف ٣/١٦٤٤، والجني ص ٢٧٢.

(٢) من الآية (١٥) من سورة العلق.

(٣) يُنظر رصف المباني ص ٢٨٥.

(٤) يُنظر الهمع ٢/٢٨٦، ويُراجع التصريح ٤/٢٨٧.

(٥) يُنظر رصف المباني ص ٢٨٧. (٦) يُنظر الجني الداني ص ٢٧٢.

(٧) من الآية (٣٢) من سورة يوسف. (٨) يُنظر البحر المحيط ١/١٠٩.

(٩) يُنظر رصف المباني ص ٢١٧.

٤- أن ما نُسب للفراء لا دليل عليه، وإذا ثبت عدم صحته فلا يُلْتَفَت إليه. يقول ابن يعيش: "ولا أدري كيف اطلع على ذلك؛ إذ ذلك شيء لا يطلع عليها إلا بنص من الواضع". (١)
وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول بأن الذي تميل إليه النفس وترجحه، هو مذهب سيبويه والجمهور القائل بأن (لَنْ) بسيطة وليست مركبة؛ وذلك لأن البساطة أصل التركيب فرع عليه؛ ولصحة ما استدلوا به على مذهبهم، وخُلُوّه من الاعتراضات التي وُجّهت لغيره من المذاهب؛ ولأن ما ادعاه الفراء دعوى لا دليل عليها فلا يُلْتَفَت إليه.
موقف الأنباري:

وضح الأنباري آراء النحويين في حقيقة (لَنْ). هل هي بسيطة أم مركبة، مختاراً منها رأى سيبويه والجمهور. القائل بأن (لَنْ) بسيطة وليست مركبة فقال: (لَنْ) حرف غير مركب عند سيبويه، وذهب الخليل إلى أنها مركبة من (لا) و(أَنْ). وزعم بعض الكوفيين أن (لَنْ) و(لا) و(لَمْ) أصلها واحد، وأن النون من (لَنْ) والميم من (لَمْ) والألف من (لا). ليس بشيء. (١)
يتبين من نص الأنباري أن عرض آراء النحويين واختلافهم في حقيقة (لَنْ) الناصبة للمضارع من حيث البساطة والتركيب، واختار منها المذهب الأول، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين في القول بأنها بسيطة وليست مركبة، وإن لم يصرح بذلك، ولكن سياق حديثه يدل على اختياره. وقد خالف الكوفيين بأن أصلها (لا) النافية للجنس. وأبدلت ألفها نوناً، وإن لم ينسب الرأي لأحد، ولكن يتبين من خلال الدراسة السابقة أن مذهب الفراء، وقد اتهمه الأنباري بالزعم. وهذا أكبر دليل على مخالفته له.

والذي يرجح لدى من المذاهب السابقة، هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين واختاره الأنباري من القول بأن الأصل في (لَنْ) الناصبة للمضارع، البساطة، فهي عندهم حرف بسيط وليس مركب، وذلك لما يلي:

- أن البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يدعى التركيب إلا بدليل قاطع ولا دليل هنا.
- صحة ما استدل به الجمهور على مذهبهم من جواز تقديم معمولها عليها، وغير ذلك من الأدلة التي تشهد على صحة مذهبهم.
- أن مذهب سيبويه قد اختاره وقال به. جمع من النحويين كابن السراج، والسيرافي، والأنباري، والزمخشري، وابن يعيش، وابن مالك، والمرادي وغيرهم من النحويين.
- أن ما نُسب للفراء لا دليل عليه، وإذا ثبت عدم صحته فلا يُلْتَفَت إليه.
- أن ما ادعاه كل من الخليل والفراء فلا دليل عليه، مع كثرة ما وجه إلى مذهبهما من النقد والاعتراضات، وخلو مذهب سيبويه والجمهور من النقد الموجّه إليهما.

(١) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٨.

(٢) منشور الفوائد ص ٥١.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على شفيع الكائنات،
محمد عليه وآله أفضل سلام وصلاة. وبعد،،،

فبجهدٍ جهيدٍ وبعدٍ عناءٍ شديدٍ، أذن الله لهذا العمل أن يكتمل، ويخرج في تلك
الصورة التي بين أيدينا، والواقع أنني خرجت من تلك الدراسة بمجموعة من النتائج
صنفتها في فئتين:

أولاً: نتائج عامة:

- لأبي البركات الأنباري موقف خاص به من النحويين يتصف بالعدل والإنصاف عند
عرضه آراءهم، سواء أكانوا بصريين أم كوفيين، مشهورين أم مغمورين، فموقفه يتميز
بعدم التفريق بين العلماء لاسيما عند عرضه للمسائل النحوية.

- للأنباري موقف متميز من السماع والقياس؛ فعلى الرغم من اعتماده على القياس
إلا أنه في عدد من المسائل، يأخذ عن السماع بالنقل والاستعمال، فهو يكره القياس
على النادر والشاذ.

- يتبين مما عرضت أن البغدادي، بصري النزعة، فكراً وثقافة ومقاييس علمية، وإن
مخالفته حيناً لآراء البصريين لا يدل على انتمائه لغير هذه المدرسة التي تتلمذ فيها
وأخذ نظرياته في السماع والقياس والعلة والتعليل والعامل.

ثانياً: نتائج خاصة:

بعد استعراض آراء وترجيحات النحويين في مختلف المسائل محل هذه
الدراسة؛ مصحوبة بتعليقات الأنباري عليها، فسوف أذكر ترجيحاتي في بعض المسائل،
والتي تُعتبر نتائج خاصة لهذه الدراسة، وبيان ذلك كالتالي:

- (ليس) من الألفاظ المشتركة بين الحرفية والفعلية، وذلك بناءً على قوة أدلة
الجمهور ومن تبعهم، في القول بفعاليتها، وكثرة أدلة الكوفيين في القول بحرفيتها، مع
أن هذه الأدلة يدخلها بعض الموانع اللفظية كاتصال ضمائر الرفع، وتاء التأنيث،
وغيرها مما استدل به القائلون بفعاليتها، وتبعهم الأنباري في ذلك، إلا أنه إن وُجد في
الكلام ما يُرجح فعاليتها استعملت فعلاً، وإن وُجد في الكلام ما يُرجح حرفيتها استعملت
حرفاً. فمن أثبت حرفية (ليس)، استعملها حرف عطف كسائر حروف العطف الأخرى.

- عدم جواز مجيء الفاعل جملة؛ وذلك لأن ما كثر استعماله في العربية هو أن الفاعل لا يكون إلا اسماً أو ما في حكمه، وهو أكثر مسaireً للأصول اللغوية، وأبعد من التشبث والتفريق، وآثارهما السيئة في الإبانة والتعبير، إلا أنه لم يمنع الأخذ بما ذهب إليه الفراء من تجويزه وقوع الجملة فاعلاً بشروط، أن يكون مضمون الجملة وما تدل عليه يقع موقع الفاعل، بأن تكون الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعلّق عنها. فالجملة عنده إن قصد لفظها تُعتبر بمنزلة المفرد، كما هو مذهب الجمهور.
- إذا تنازع عاملان معمولاً واحداً فإن أولى العاملين بالعمل هو الثاني؛ وذلك لكثرة استعمال الثاني دون الأول، وكثرة ما ورد من السماع بذلك، وقد ورد إعمال الثاني في أفصح الكلام في القرآن الكريم، ولم يرد إعمال الأول في القرآن الكريم، وأن ما استشهد به الكوفيون على مذهبهم لا يعد دليلاً على إعمال الأول، وإنما فيه دلالة على جواز الإعمال وليس أولويته.

وأخيراً فمما لاشك فيه أن أي عمل مهما بذل فيه من جهد، فإنه لا يخلو من شائبة نقص أو زلل، ولا غرو فتلك سنة الله في كونه؛ لأن الكمال له وحده، وهذا اليقين لم يصرفني عن بذل الجهد ومتابعته ما استطعت، فلکم دقت وتأنيت قدر الإمكان، وأخلصت النية، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

مراجع البحث

- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: (لعبد اللطيف الزبيدي). ت/ طارق الجنابي، عالم الكتب - بيروت، ط. (١)، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر - الشيخ أحمد بن محمد البنا - ت/ شعبان إسماعيل - عالم الكتب - بيروت، ط. (١) ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- الإتيقان في علوم القرآن: (السيوطي). ت/ محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- أدب الكاتب: (ابن قُتيبة). ت/ محمد الدالي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. (٢)، ١٩٨٥ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: (لأبي حيان الأندلسي). ت/ رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- ارتشاف الضرب: (لأبي حيان الأندلسي). ت/ مصطفى النماس - مطبعة المدني، الخانجي - القاهرة - ط. (١)، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: (لابن القيم). ت/ محمد السُهيلي. أضواء السلف، ط. (١)، ٢٠٠٢ م.
- الأزهية في علم الحروف: (علي بن محمد الهروي). ت/ عبد المُعين الملوحي. مطبوعات مُجمع اللغة العربية بدمشق، ط. (١)، ١٩٨١ م.
- الاستدراك على سيبويه: (للزبيدي). ت/ حنا جميل حداد، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٧ م.
- أسرار العربية: (للأنباري). ت/ محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (١)، ١٩٩٧ م.
- أسرار العربية: (للأنباري) ت/ بهجت البيطار - مطبعة الزقي - دمشق - ط الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- الأشباه والنظائر: (للسيوطي). ت/ محمد عبد القادر الفاضلي. المكتبة العصرية، ط. الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، ت/ غازي مختار ظليمات، عبد الإله نبهان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- إصلاح المنطق: (لابن السكيت). ت/ أحمد شاكر وعبد السلام هارون. دار المعارف، ط. (١)، ١٩٨٧ م.
- الأصول في النحو: (لابن السراج). ت/ عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. (١)، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ط. (٣)، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: (ابن خالويه)، مكتبة المتنبى، القاهرة، بدون تاريخ.
- إعراب الحديث النبوي: (أبو البقاء العكبري) - ت / عبد الإله نبهان - دار الفكر المعاصر - بيروت - الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- إعراب القراءات السبع وعللها: (ابن خالويه) ت/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، ط.(١)، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- إعراب القراءات الشواذ: (للعكبري). ت/ محمد السيد عزوز، عالم الكتب، ط.(١)، ١٤١٧ هـ.
- إعراب القرآن: (للنحاس). ت/ زهير غازي، عالم الكتب، ط.(٢)، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الأعلام: (للزركلي). دار العلم للملايين، بيروت، ط.(٥)، ١٩٨٠ م.
- إغاثة الأمة بكشف الغمة: (للمقرئزي) مطبعة دار الكتب، ١٩٧١ م.
- الاقتراح في علم أصول النحو: (للسيوطي). ت/ حمدي عبد الفتاح خليل. ط.(٢)، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- الإقليد في شرح المفصل: (لتاج الدين الجندي). ت/ محمود أحمد علي أبوكته، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- الأمالي: (لابن القاسم الفالي). دار الكتاب العربي. بيروت، بدون طبعة.
- أمالي ابن الحاجب: (لعمر بن عثمان بن الحاجب). ت/ فخر سليمان قدارة. دار الجيل، بيروت، وطبعة دار عمّار، عمان، ط.(١)، ١٩٨٩ م.
- أمالي ابن الشجري: (هبة الله العلوي). ت/ محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي، القاهرة. بدون طبعة، مطبعة المدني ط.(١)، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: (لأبي البقاء العكبري). دار الفكر، ط.(٣)، ١٩٩٣ م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: (لجمال الدين القفطي). ت/ محمد أبو الفضل. دار الفكر، القاهرة، وطبعة مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط.(١)، ١٩٨٦ م. وطبعة الهيئة المصرية للكتاب - دار الكتب ١٩٧٣ م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: (أبو الحسن القفطي). ت/ محمد أبو الفضل. مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٠.

- الانتصار لسيبويه على المبرد: (لأبي العباس بن ولاد). ت/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - القاهرة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: (للأنباري). ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. تأليف/ محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط. ١٩٩٣م.
- الأنموذج في النحو: (للزمخشري). دار الآفاق الجديدة - بيروت - ط. (١)، ١٤٠١هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: (لابن هشام). ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تأليف/ محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط. (٣)، ٢٠٠٣م.
- الإيضاح العضدي: (للفارسي). ت/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط. (٢)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الإيضاح في شرح المفصل: (لابن الحاجب). ت/ موسى بناي العلي. مطبعة العاني، بغداد. وطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، بغداد، بدون تاريخ.
- الإيضاح في علل النحو: (للزجاجي)، ت/ مازن مبارك. دار النفائس، ط. (٦)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- البحر المحيط في التفسير: (لأبي حيان). ت/ محمد جميل. دار الفكر، ط. ١٤١٢هـ. وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - ت/ عادل عبد الموجود وآخرون. ط. (١)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- البداية والنهاية: (لابن كثير)، مكتبة المعارف، بيروت - ط. (٥)، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- البرهان في علوم القرآن: (للزركشي). تعليق/ مصطفى عبد القادر. دار الفكر، ط. (١)، ١٩٨٨م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: (ابن أبي الربيع) ت/ عياد الثبتي - ط/ دار الغرب الإسلامي - ط. (١)، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: (للسيوطي). ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى الحلبي، ط. (١)، ١٣٨٤هـ. وطبعة دار الفكر، ط. (٢)، ١٩٧٩م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: (للفيروزيآبادي). ت/ محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث، ط. (١)، ١٤٠٧هـ - ١٩٧٨م.

- البيان في إعراب القرآن: (للأنباري). ت/ طه عبد الحميد طه - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط. (١)، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- البيان في شرح اللمع: (إملاء الشريف الكوفي). ت/ علاء الدين حموية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط. (١)، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- التبصرة والتذكرة: (للصيمري). ت/ فتحي أحمد مصطفى، مطبوعات جامعة أم القرى، دار الفكر - دمشق ط. (١)، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- التبيان في إعراب القرآن: (لأبي البقاء العكبري). المكتبة التوفيقية، بدون طبعة.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: (للعكبري). ت/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط. (١)، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد: (لابن هشام). ت/ السيد تقي عبد السيد. ١٤٠٦ هـ، بدون تاريخ.
- تذكرة النحاة: (لأبي حيان الغرناطي). ت/ عفيف عبد الرحمن. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. (١)، ١٩٨٦ م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: (لأبي حيان الأندلسي). ت/ حسن هنداوي. دار القلم، ط. (١)، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
- ترشيح العغل في شرح الجمل: (للخوارزمي). ت/ عادل سالم العميري، مطبوعات جامعة أم القرى ط. (١)، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: (لابن مالك). ت/ محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ هـ.
- تصحيح الفصيح: (لابن درستويه). ت/ عبدالله الجبوري، بغداد، ١٩٧٥ م.
- التصريح بمضمون التوضيح: (للأزهري) ت/ عبد الفتاح بحيري. الزهراء للإعلام، ط. (١)، ١٤١٨ هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه: (لأبي علي الفارسي)، ت/ عوض القوزي، مطبعة الأمانة، ط. (١)، ١٩٩٠ م.
- التكملة: (لأبي علي الفارسي)، ت/ حسن شاذلي فرهود، عمادة شئون المكتبات، المملكة العربية السعودية، ط. (١)، ١٤٠١ - ١٩٨١ م.
- توجيه اللمع: (ابن الخباز)، شرح كتاب اللمع لابن جني، ت/ فايز ذكي دياب، دار السلام للطبع والنشر، ط. (١)، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : (للمرادي). ت/ عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي، ط. (١)، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- التوطئة: (لأبي علي الشلوبين). ت/ يوسف أحمد المطوع ط. (١)، ١٩٨٠م، وأيضاً ط. (٢)، ١٩٩٨م.
- التيسير في القراءات السبع: (أبو عمرو الداني) ت/ أوتوبرتزل، مطبعة الدولة، ١٩٣٠، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (١)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: (للإمام الطبري) تقديم خليل الميس. دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- الجامع الصغير في النحو: (لابن هشام). ت/ أحمد محمود الهرميل - مكتبة الخانجي، ١٩٨٠م
- الجامع لأحكام القرآن: (للقرطبي). دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (٥)، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الجمل في النحو: (للزجاجي)، ت/ علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة - ط. (٤) ١٤٠٨هـ، ط. (٧) ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- جمهرة اللغة: (لابن دريد). ت/ رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت، ط. (١)، ١٩٨٧م وطبعة مكتبة الثقافة الدينية.
- الجني الداني في حروف المعاني: (للمرادي). ت/ فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط. (١)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. (٢)، ١٩٨٣م. وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: (لعلاء الدين الإربلي). ت/ حامد أحمد نبيل. مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاه، بدون طبعة، وطبعة دار الفكر للطبع والنشر، بدون تاريخ.
- حاشية يس على التصريح: (يس بن زين الدين). مطبوع مع شرح التصريح على التوضيح. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الحجة في القراءات السبع: (لابن خالويه). ت/ أحمد فريد، قدم له، د/ فتحي حجازي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (١)، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- الحجة: (للفارسي). وضع حواشيه وعلق عليه/ كامل مصطفى الهداوي، منشورات/ محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (١)، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- حروف المعاني: (للزجاجي). ت/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - ط. (١)، ١٩٨٤م.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: (لعبد القادر البغدادي). ت/ عبدالسلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط. (٣)، ١٩٨٩م وطبعة مطبعة المدني، ط. (٣)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: (لعبد القادر البغدادي). ت/ محمد نبيل طريقي، وإميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (١)، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الخصائص: (لابن جني). ت/ عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، بدون طبعة.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية: (أحمد بن الأمين الشنقيطي). ت/ عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية، الكويت، ط. (١)، ١٩٨١م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: (للسمين الحلبي). ت/ علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالوجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٩٩٤م.
- ديوان إمريء القيس: ت/ حسن السندوبي، مطبعة الاستقامة، القاهرة - ط. (٤)، ١٣٧٨هـ.
- ديوان روبة بن العجاج: ت/ وليم بن الورد. دار الآفاق العربية، بيروت، (١)، ١٩٨٠م.
- ديوان الفرزدق: دار صادر، بيروت. ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: (أحمد بن عبد النور المالقي). ت/ أحمد محمد الخراط. مجمع اللغة العربية بدمشق، طبعة دار القلم، دمشق.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: (للألوسي). دار إحياء التراث العربي، بيروت - ط. (٤)، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- السبعة في القراءات: (لابن مجاهد). ت/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة - ط. (٢)، ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب: (لابن جني). ت/ حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، ط. (٢)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- سنن أبي داود: (سليمان بن الأشعث). ت/ محمد محي الدين عبد الحميد. ومع الكتاب تعليقات كمال يوسف الحوت. ط. دار الفكر العربي.

- سنن النسائي: (أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي). ت/ عبد الفتاح أبوغدة. المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. (٢)، ١٩٨٦م.
- سيبويه والضرورة الشعرية: (إبراهيم حسن)، مطبعة حسان بالقاهرة، ط. (١)، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: (لابن العماد الحنبلي). دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح أبيات سيبويه: (السيرافي). دار المأمون للتراث، بيروت، ١٩٧٩م.
- شرح أبيات سيبويه: (أبو جعفر النحاس)، ت/ زهير غازي، مكتبة النهضة العربية، ط. (١)، ١٤٠٦ هـ.
- شرح أبيات المغنى: (للبيهقي). ت/ عبد العزيز رباح، أحمد يوسف - دار المأمون للتراث، دمشق، ط. (١)، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.
- شرح اختيارات المفضل: (للتبريزي). ت/ فخر الدين قباوة. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (٢)، ١٩٨٧م.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك: (المسمى: منهج السالك لألفية ابن مالك). ت/ عبدالحميد السيد محمد عبد الحميد. المكتبة الأزهرية للتراث.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك: (المسمى: منهج السالك لألفية ابن مالك)، ومعه كتاب واضح المسالك، لتحقيق منهج السالك، تأليف/ محمد محي الدين عبدالحميد. مكتبة النهضة المصرية، ط. (٣).
- شرح ألفية ابن مالك: (لابن جابر الأندلسي). ت/ عبدالحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٠ هـ.
- شرح ألفية ابن مالك: (لابن الناظم). ت/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. (١)، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل: (لابن مالك). ت/ عبد الرحمن السيد - محمد بدوي المختون - مركز هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط. (١)، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل: (لابن مالك). ت/ محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (١)، ٢٠٠١م.
- شرح التصريح على التوضيح: (لخالد الأزهرى). وبهامشه: حاشية يس بن زين الدين. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

- شرح جُمْل الزجاجة: (لابن عصفور الإشبيلي). ت/ صاحب أبو جناح. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (١)، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- شرح جُمْل الزجاجة: (لابن خروف الإشبيلي)، ت ودراسة/ سلوى محمد عرب، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤١٩ هـ.
- شرح شذور الذهب: (لابن هشام الأنصاري). ومعه كتاب مُنتهى الإرب بتحقيق شرح شذور الذهب. تأليف/ محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط. ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- شرح شواهد الإيضاح: (للفارسي). تأليف: عبد الله بن بري. ت/ عبيد مصطفى درويش. مراجعة/ محمد مهدي علام. مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م.
- شرح شواهد المغني: (للسيوطي). مراجعة/ محمد الشنقيطي - المطبعة البهية بمصر، بدون تاريخ.
- شرح الأزهرى للعوامل المائة النحوية، في أصول علم العربية، للجرجاني: ت/ البدر اوي زهران. دار المعارف، ط. (١)، ١٩٨٣م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: (لابن عقيل). ومعه كتاب مُنتخب ما قيل في شرح ابن عقيل. تأليف: يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر، ط. (١)، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: (لابن مالك). ت/ رشيد العبيدي. لجنة إحياء التراث - وزارة الأوقاف - الجمهورية العراقية، ط. (١)، ١٩٧٧م وطبعة بتحقيق/ عدنان الدوري.
- شرح عيون الإعراب: (للمجاشعي). ت/ عبدالفتاح سليم، دار المعارف. ط. (١)، ١٤٠٨هـ.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: (لابن هشام). ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى. تأليف: محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط. (٢)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح كافية ابن الحاجب: (للاستراباذي). دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- شرح كافية ابن الحاجب: (للاستراباذي). ت/ يحي بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ط. (١)، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية: (لابن مالك). ت/ عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث، ١٤٠٢ هـ.
- شرح كتاب سيبويه: (للسيرافي)، ت / رمضان عبدالنواب، و/ محمود فهمي حجازي، وآخرون. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

- شرح اللوحة البدرية في علم العربية: (لأبي حيان الأنديسي)، تأليف: ابن هشام الأنصاري، ت/ صلاح راوي، مطبعة حسان - القاهرة. ط. (٢) بدون تاريخ.
- شرح اللمع: (لأبي الحسن الباقولي الأصفهاني). ت/ ابراهيم بن محمد أبو عباة.
- شرح اللمع: (للتبريزي). ت/ السيد تقي عبد السيد. ط. (١)، ١٤١١هـ.
- شرح المُفصل: (لابن يعيـش). ت/ إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (١)، ١٤٢٢هـ.
- شرح المُفصل: (لأبي البقاء بن يعيـش). مكتبة المتنبى، القاهرة.
- شرح المُفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: (للخوارزمي)، ت/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - مطبعة العبيكان، ط. (١)، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: (لأبي عبد الله السلسلي). ت/ الشريف عبد الله الحسيني - المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط. (١)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: (لابن مالك). عالم الكتب، بيروت، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، بدون تاريخ.
- الصحاح: (للجوهرى). ت/ أحمد عبد الغفار عطا. دار العلم للملايين، القاهرة، ط. (١)، ١٣٧٦هـ.
- صحيح البخاري: الجامع الصحيح المختصر: (محمد بن إسماعيل الجعفي). ت/ مصطفى الدين البغا - دار ابن كثير، بيروت، ط. (٣)، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- طبقات الشافعية: (جمال الدين أبو محمد الأسنوي)، مطبعة رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، ١٩٧٠م.
- طبقات النحويين واللغويين: (للزبيدي). ت/ محمد أبو الفضل دار المعارف - ط. (٢)، ١٤٠٤هـ.
- العقد الفريد: (لابن عبد ربه). ت/ أحمد أمين، وآخرون. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣م.
- الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية: (لابن الخباز)، ت/ حامد محمد العبدلي - دار الأنباري، بغداد - الرمادي، بدون تاريخ.
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر: (للبلغي). ت/ ممدوح محمد خسارة، مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. ط. (١)، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- الفصول في العربية: (لابن الدهان). ت/ فائز فارس - مؤسسة الرسالة، ط. (١)، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- فوات الوفيات والذيل عليها: (محمد بن شاعر الكتبي)، ت/ محي الدين عبدالحميد، مصر، ١٩٥١ م.
- القاموس المحيط: (للفيروزآبادي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (١)، ١٤١٥ هـ.
- قضايا الضمير في النحو العربي: (محمد أبوالمكارم قنديل)، دار الكتب المصرية، ١٩٨٨ م.
- الكافية في النحو: (لابن الحاجب). دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- الكامل في التاريخ: (ابن الأثير)، دار صادر بيروت، ١٩٧٩.
- الكامل في اللغة والأدب: (للمبرد). تعليق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط. (١)، ١٩٩٧ م.
- الكتاب: (لسيبويه). ت/ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. (١)، (٣)، ١٤١٦ هـ.
- الكتاب: (لسيبويه) - المطبعة الأميرية ببولاق، ط. (١)، ١٣١٦ هـ.
- كتاب الشعر، أو شعر الأبيات المشككة الإعراب: (للفارسي). ت/ محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي، ومطبعة المدني، ط. (١)، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: (لحاجي خليفة). دار الفكر، بيروت، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٢ م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: (لمكي القيسي). ت/ محي الدين رمضان. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. (٣)، ١٩٨٤ م.
- اللامات: (لأبي القاسم الزجاجي). ت/ مازن المبارك. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دار صادر، بيروت، ط. (٢)، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- اللباب في علل البناء: (لأبي البقاء العكبري). ت/ غازي مختار طليمات. دار الفكر المعاصر، بيروت، ط. (١)، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- لمع الأدلة: (للأنباري) ت/ حامد المؤمن. عالم الكتب، ط. (٢)، ١٩٨٥ م.
- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف: (فتححي بيومي حمودة). بدون طبعة، وبدون تاريخ.
- مجاز القرآن: (لأبي عُبيدة). تعليق/ محمد فؤاد سزكين. مكتبة الخانجي، القاهرة.

- مجالس ثعلب: (أبو العباس بن يحيى). ت/ عبد السلام هارون - دار المعارف، ط. (٥)، ١٩٨٠م.
- المُحتَسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: (لابن جني). ت/ محمد عبدالقادر عطا. دار الكتب العلمية، ط. (١)، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- المُخصص: (لابن سيده). لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- المُرْهَر في علوم اللغة: (للسيوطي). ت/ محمد أحمد جاد المولى بك، وآخرون، دار الحرم للتراث، القاهرة، ط. (٣)، بدون تاريخ.
- المسائل البصريات: (للفارسي). ت/ محمد الشاطر - مطبعة المدني - القاهرة - ط. (١)، ١٤٠٥هـ.
- المسائل الحلييات: (للفارسي). ت/ حسن هنداوي - دار القلم بدمشق، دار المنارة - بيروت، ط. (١)، ١٩٨٧م.
- المسائل الخلفية في النحو: (للعكبري). ت/ عبدالفتاح سليم. مكتبة الأزهر، ط. (١)، ١٩٨٣م.
- المسائل العضدية: (للفارسي). ت/ جابر المنصوري - مكتبة النهضة، بيروت، ط. (١)، ١٤٠٦هـ.
- المُساعد على تسهيل الفوائد: (لبهاء الدين بن عقيل). ت/ محمد كامل بركات. دار المدني، ط. (٥)، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م. وطبعة دار الفكر، دمشق، ط. (١)، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- المسند: (الإمام أحمد بن حنبل). المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - بدون تاريخ.
- المصباح المنير: (للفيومى)، المكتبة العلمية - بيروت، بدون تاريخ.
- معاني الحروف: (للمرمانى). ت/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي. دار نهضة مصر، القاهرة. وطبعة مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة. ط. (١)، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- معاني القرآن: (للأخفش). ت/ عبد الأمير أمين، عالم الكتب، بيروت، ط. (١)، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- معاني القرآن: (للفراء). ت/ يوسف نجاتي ومحمد النجار. دار الكتب المصرية، ط. (٣)، ٢٠٠١م.
- معاني القرآن وإعرابه: (للزجاج). ت/ عبد الجليل شلبي - عالم الكتب، بيروت، ط. (١)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م. ط. المطابع الأميرية، بيروت، ١٩٧٣م.
- مُعْجَم الأدياء: (لياقوت الحموي). دار الفكر، ط. (٢)، ١٩٨٠م.

- مُعجم المؤلفين: (عمر كحالة). دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٧م. وطبعة دار المثني.
- مُعني اللبيب عن كتب الأعراب: (لابن هشام الأنصاري). ت/ محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية، بيروت - ط. (١)، ١٤٠٧هـ، و ط. ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- المُفصل في علم العربية: (للزمخشري). دار الجيل، بيروت، ط. (٢)، بدون تاريخ.
- مقاييس اللغة: (لابن فارس). ت/ عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربي، ط. (١)، ١٣٦٦هـ.
- المُقتضب: (للمبرد). ت/ محمد عبد الخالق عزيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩، وطبعة لجنة دار إحياء التراث، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- منشور الفوائد: (للأنباري). ت/د/ حاتم صالح الضامن . دار الرائد العربي، بيروت، ط. ١٩٩٠م.
- نتائج الفكر في النحو: (للسهيلي). ت/ محمد إبراهيم البنا - دار الرياض للنشر، ط. (٢)، ١٩٨٤م.
- أنشُر في القراءات العشر: (لابن الجزري). تصحيح/ علي الضباع. دار الفكر العربي، بدون تاريخ.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: (أبو حيان). ت/ عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. (١)، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر: (ابن الأثير). ت/ طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي - دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (للسيوطي). ت/ أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (١)، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: (لابن خلكان). ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة، ط. (١)، ١٩٤٨م.